المحتويات

❖ تقديم.

- الفصل الأول : في فهم اتفاق أوسلو والظروف من حوله.

- الاتفاق الكارثة.
- فلسطين والوضع العرب.
- اتفاق أوسلو والمعارضة العربية.
- لعنة اتفاق أوسلو والمفاوضات حوله.
- على هامش اتفاق القاهرة.
- اتفاق أوسلو ومجزرة الحرم الإبراهيمي.

❖ الفصل الثاني: وكانت لاتفاق أوسلو مقدمات.

- الحكم الذاتي في تقرير معهد واشنطن.
- بيريز واتفاق أوسلو.
- بين الحاجات الفلسطينية والإسرائيلية.
- الفلسطينيين والدخول في المشروع الصهيوني.
- حول قمة رابين - كلينتون.
- التفوق العسكري الإسرائيلي والتسوية.
- أمريكا مسار التسوية.
- فلنعرف أمريكا والصهيونية.

❖ الفصل الثالث: في الرد على موضوعات نظرية.

- وهل للتذكر مكان.
- مطر وشمس في آن.
- ببين الأداء وموازين القوى.
- حول المعاهدات وتمزيقها.
- في إدارة الصراع.
- حول الواقعية.
- الانتقال من سيء إلى أسوء.
- حول مواصلة الانتفاضة.
- الخطأ في ترتيب الأولويات.
- ضرورة التضامن العربي.
- ويسألونك عن البديل.

❖ الفصل الرابع: من حسن ترتيب الأولويات والمحافظة على الهدف.

- التمسك بالثوابت وتعزيز الانتفاضة بالوحدة والجماهير.
- الأخطار العملية الثلاثية.
- لا للاقتتال والفتنة.
- كلمة إلى الشعب الفلسطيني.
- م. ت. ف وسلم الأولويات.
- الموقف من السلطة والشرطة.
- اتفاق القاهرة في التطبيق.

تقديم

شكل اتفاق أوسلو وترجمته الاتفاق الاقتصادي في باريس واتفاقات القاهرة المتعلقة بالحكم الذاتي انعطافاً أساسياً في المسار الذي خطته "فتح" والثورة الفلسطينية، وهو الانعطاف الكبير والخطير الثالث بعد الانعطاف الذي حققه تبني برنامج النقاط العشر وقرارات الرباط الخاصة باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ثم الانعطاف الذي سجله المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة والعشرين لاسيما المشاركة في مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية.

كان الانعطاف الأول قد تمثل ببداية التخلي عن المنطلقات والثوابت التي قامت على أساسها انطلاقة الثورة الفلسطينية ومن ثم انتهاج سياسة السعي للدخول في المعادلة العربية والدولية فيما يتعلق بقرار 242 مع تعديله بإدخال العنصر الفلسطيني إليه أساساً السلطة الوطنية بقيادة (م. ت. ف) الممثل الشرعي والوحيد، ويلحظ هنا أن هذا الانعطاف ولأسباب فلسطينية وعربية لم يتم ضمن إعلان هذه الأهداف وإنما أخذ شكل تغيير للمسار بزاوية حادة لا تكشف في بداية انطلاقتها عما ستصل إليه من بعد عن الأصل.

أما الانعطاف الثاني فكان القبول بكل قرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن بما يتضمن من اعتراف ضمني بقرار التقسيم (وفيه حق إقامة الدولة الإسرائيلية) وقرار 242 (وفيه مبادلة الأرض بالسلام!) وقد تم ذلك تحت ضجيج إعلان ولادة الدولة الفلسطينية ثم جاء قرار المجلس الوطني العشرين ليقبل من حيث المبدأ بالمشاركة في مؤتمر مدريد وبالمفاوضات المباشرة. فكان هذا الانعطاف الأكمل للانعطافة الأولى وبداية مسار جديد ولكن أيضاً بزاوية حادة عنه حيث ستسقط اللاآت المتعلقة بـ"لا للاعتراف بالدولة الإسرائيلية" لا "للصلح" لا "للمفاوضات المباشرة".

وجاء الانعطاف الثالث في اتفاق أوسلو تتويجاً للانعطافة الثانية إذ سقطت اللاآت، ولكن شكّل بدوره زاوية حادة جديدة، أي بداية مسار جديد سيأخذ بالابتعاد حتى عن مسار مدريد لاسيما من ناحية ما يتضمنه من مخاطر المسار المنفرد والعدو الإسرائيلي، بل كان الاتفاق نفسه إعلاناً صريحاً عن نهاية مرحلة مدريد ومفاوضات واشنطن بالنسبة إلى المسار الفلسطيني.

فقد كان اتفاق فلسطيني - إسرائيلي صرفاً أي كان بداية طريق لحل منفرد يحمل في داخله، فيما يحمل خطر انفصال فلسطيني لا عن التنسيق العربي فحسب وإنما أيضاً، عن الأمن العربي وعن الولاء للأمة العربية، أي خطر علاقات إسرائيلية - فلسطينية تريد منها القيادة الإسرائيلية أن تجعل من الحكم الذاتي الفلسطيني معبرها لتهديم كل الأسوار العربية والإسلامية. وتريد من الفلسطينيين أن يكونوا ولو بصورة غير مباشرة جزءاً من المشروع الصهيوني في المنطقة.

ومن هنا فإن خطورة الزاوية التي فتحها اتفاق أوسلو تحمل أبعاداً مستقبلية خطيرة تتعدى ما يمكن أن يسجل على الجانب الفلسطيني ما قدمه بها من تنازلات لا تمس الحقوق والثوابت والتاريخ والمخزون القومي، والنفسي فحسب؛ ولا وما حملته من مخاطر بقاء الاحتلال والمستوطنات وتكريس ضم القدس الشرقية لدولة العدو فحسب. وإنما أيضاً حمل أبعاداً تمس الأمن العربي وتجرح الانتساب الفلسطيني للأمة العربية والإسلامية والولاء واتجاه البوصلة. وهذا ما أدى إلى نشوء معارضة عربية شديدة للاتفاق ولم يخفف منها إلا إعادة المفاوضات إلى القاهرة لتصبح مصر شريكاً فيها، الأمر الذي وضع العصي في دولاب اتفاق أوسلو ولم يجعله يتحرك بذلك الزخم الذي أراد له طابخوه أن يمضي فيه.

هذه النقلة لم تلغ تلك الانعطافة التي حققها اتفاق أوسلو وإنما أدخل عناصر تعديل وتبطئ فيها تكريس ما قدم من تنازلات فيما يتعلق بالحقوق والثوابت في فلسطين فضلاً عن تكريس المخاطر المتعلقة باستمرار الهيمنة الأمنية الإسرائيلية على كل فلسطين في استمرار الاحتلال وضم القدس لدولة العدو، وعدم تفكيك كل المستوطنات لاسيما ما حدث من استيطان في القدس الشرقية ومنطقتها.

على أن الإشكال الأساسي للمرحلة القادمة سيظل، وفقاً لانعطافة اتفاق أوسلو، متمثلاً في صراع فلسطيني - فلسطيني حاد على مستوى قمة السلطة فيما يتعلق بطراز العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية في مقابل العلاقات الفلسطينية - العربية. وبالمناسبة إذا كانت مصر قد استطاعت ضمن الظرف الرهن احتواء جزء من الموقف الفلسطيني فإن استمرار هذه الاستطاعة ستظل موضع تساؤل على ضوء ما يمكن أن تشهده المنطقة من تطورات مستقبلية وما يمكن أن يشهده الوضعان المصري والفلسطيني من تطورات كذلك!

ولهذا كان التشديد على موضوع اتفاق أوسلو والتوسيع في تحليل محتوياته واتجاهه وللقوى الفاعلة فيه ومعه وللظروف المحيطة يشكل ضرورة ملحة حتى بعد قيام الحكم الذاتي الذي سرعان ما سيؤدي بدوره إلى ولادة مرحلة جديدة وذلك لأهميته بالنسبة إلى المستقبل الفلسطيني والعربي.

ومن هنا كان هذا الكتيب وقد نشر في معظمه في مجلة فلسطين المسلمة الشهرية وجريدة السبيل الأسبوعية. ولكن مع إعادة ترتيب وتنسيق حتى تخرج شبه متكاملة تفي الموضوع مجتمعة بعض حقه.

والله من وراء القصد .

المؤلف

الفصل الأول : في فهم اتفاق أوسلو والظروف من حوله

◄ الاتفاق الكارثة

لم يكن من المتوقع أن يخرج اتفاق فلسطيني - إسرائيلي حول الحكم الذاتي أقل سوءاً من الاتفاق الذي جرى عبر مفاوضات سرية في أوسلو. فمن يقرأ خطابات الدعوة إلى مؤتمر مدريد وما حدد من أسس للمفاوضات الثنائية المباشرة كان أمامه أحد احتمالين: إما الدوران في مفاوضات طويلة جداً، وإما اتفاق في السوء الذي جاء عليه الاتفاق الأخير. ومن يتابع التقارير التي صدرت عن مؤسسات الدراسات والندوات في واشنطن، أو يتابع التصريحات الأمريكية والإسرائيلية في واشنطن، كان عليه أن يتوقع اتفاقاً حول الحكم الذاتي بالمواصفات التي اتفق عليها في أوسلو. وذلك لسببين: الأول أن كلاً من الكيان الإسرائيلي وأمريكا وروسيا وعدد من الدول الأوروبية اتجهوا لصنع تسوية على أساس الشروط الإسرائيلية وإلا لا تسوية، أما السبب الثاني فقد أظهرت أغلب الحكومات العربية ومعها قيادة (م. ت. ف) وهنا لا مثيل له في الرضوخ للضغوط الأمريكية. وهذا أمر أكدته مسارات الأحداث خلال السنتين الماضيتين تأكيداً يقر به الجميع لا استثناء. أي ثمة عاملان متكاملان أخرجا الاتفاق الراهن: الأول إصرار إسرائيلي ودولي على صياغة اتفاق حول الحكم الذاتي وفقاً للشروط الإسرائيلية بالكامل، والثاني قبول تدريجي بتلك الشروط وقد عجن بالوهن والعجز حتى لو كان في ذلك التفريط بأعز الحقوق، وأقدس القضايا، وبالأمن القومي والمصالح العليا.

يمكن أن نلخص اتفاق أوسلو، بما يلي: بقاء الاحتلال الإسرائيلي والسيادة الإسرائيلية على فلسطين كلها بما في ذلك قطاع غزة وأريحا، أما الانسحاب من القطاع وأريحا وإقامة نوع من الحكم الذاتي الانتقالي فهو انسحاب الجيش من المناطق الآهلة بالسكان حيث الانتفاضة والمقاومة، وتسليم الأمن فيها للشرطة الفلسطينية. وبهذا إعفاءٌ للاحتلال من الاصطدام الفلسطينيين مع بقائه مسيطراً على الوضع عموماً، وممسكاً بكل النقاط الإستراتيجية على كل الحدود، وفي كل النقاط المشرفة وفي الطرقات الواصلة فيما بين المدن والقرى وقد أعطي الجيش الإسرائيلي حق العودة إلى احتلال كل منطقة سكانية تحت الحكم الذاتي إذا فشل الأخير في المحافظة على أمن الاحتلال الإسرائيلي فيها ومنها، أما تسليم إدارة الحكم الذاتي شؤون التعليم والصحة والبلديات والسياحة فهو إعفاءٌ للاحتلال من الإنفاق على تلك المجالات التي هي الجانب السلبي بالنسبة إلى كل احتلال.

وخلاصة حول هذه النقطة، أن اتفاق أوسلو أعفى الاحتلال الإسرائيلي من كل ما هو وسخ بالنسبة إلى كل احتلال، أي الصدام بالأهالي وإنزال الجيش للسيطرة المباشرة على السكان، فضلاً عن التبعات المالية فيما يتعلق بذلك أو بشؤون الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية أو بكلمة أخرى، أصبح هناك احتلال "نظيف" مدفوع الأجر. وهذا أمر لا مثيل له في كل ما عرفته الشعوب من حالات احتلال. أي تبقى السيطرة العسكرة والإشراف العام للاحتلال الإسرائيلي على الوضع كله بينما يتولى المقهورون شؤون المحافظة على الأمن، والإنفاق على الخدمات واستجلاب الأموال التي سيأخذ منها الاحتلال نصيب الأسد.

الذين وقّعوا على الاتفاق، أو أيّدوه لم يستطيعوا أن يقدموا نقطة واحدة يعتبرون فيها أن الاتفاق تضمن زوالاً نهائياً، أو تدريجياً، للاحتلال، ولو على بقعة واحدة، أو فيها استعادة لسيادة على أرض ولو على شبر واحد، فكل ما يتعلق بزوال الاحتلال، أو السيادة على المناطق التي ينسحب منها الجيش، أو وضع المستوطنات التي أقيمت في الضفة وقطاع غزة. وهذه التي اعتبرت دائماً غير شرعية، أصبحت الآن واقعاً مسلماً به وتحت السلطة الإسرائيلية، وقبل أن يكون أمنها ذاتياً لا علاقة للإدارة الفلسطينية به أصبحت موضوعاً للمفاوضات والتراضي لاحقاً. والأهم تم الالتفاف على قضية القدس ومصيرها وقضايا العودة، ولا نتحدث عن الحقوق بكل فلسطين، من خلال تأجيل بحث تلك المواضيع لمرحلة قادمة، أي ترك مصيرها لما يمكن أن يتفق عليه الطرفان دون أن تكون هنالك مرجعية ملزمة لزوال الاحتلال.

الذين أيدوا الاتفاق سواءً أكانوا من الفلسطينيين، أم من العرب، لا يملكون سوى تسويغه بالأمل في أن يكون خطوة على طريق استرداد كل الحقوق، أو مرحلة لتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338 وهو أمل أضعف من أمل إبليس في الجنة كما يقول المثل، لأن أي اتفاق جديد دائم غير ممكن إلا بالموافقة الإسرائيلية. فإذا كان الاتفاق الأول لم يقم إلا وفقاً للشروط الإسرائيلية فبأي منطق، وعلى أي أساس، يؤمل أن يقوم الاتفاق التالي على غير الشروط الإسرائيلية. وإذا كان الاستمساك بالموقف أو بالحقوق من الجانب الفلسطيني وبعض العرب فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني هو على الصورة التي خبرناها في اتفاق أوسلو ومن قبله في إحدى عشرة جولة من مفاوضات ثنائية، ومن قبلها في مؤتمر مدريد، فكيف يؤمل أن تسترد السيادة على القدس والسيادة على الأرض، أو تفكيك المستوطنات، أو تحقيق انسحاب فعلي من الأراضي التي احتلت عام 1967 على الأقل؟ هذا مع معارضتنا أصلاً للتفريط بالحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في كل أرض فلسطين ما قبل حزيران 1967.

بكلمة أخرى، إن كل حديث عن اعتبار اتفاق أوسلو خطوة في طريق تحقيق الأهداف الفلسطينية حتى في حدودها الأدنى، والأبسط لا يستطيع أن يستند إلى تجربة السنتين الماضيتين أو اتجاه الخط البياني لكل خطوة لاحقة بالخطوة السابقة. وهذا ما يسمح بالقول أن ما يمكن أن تفرزه المرحلة القادمة على أساس هذه الخطوة سيجعل من هذه الخطوة حالة أفضل بكثير من التالية، أوليس هذا هو الخط البياني الذي جعل الاتفاق على رسائل الدعوة لمدريد "أفضل" من أوراق المبادئ التي نوقشت في الجولتين التاسعة والعاشرة، ثم جعل ورقتي المبادئ اللتين تقدم بهما كريستوفر "أفضل" من اتفاق أوسلو (في الأقل، لم تتضمنا ما حملته الملاحق من تعاون فلسطيني - إسرائيلي) ويمكن للمرء أن يقول بكل اطمئنان أن التجربة علمتنا أن الآتي عن طريق هذا المسار وهذا النهج، لا يمكن إلا أن يكون إلى الأسوأ، فإذا كان لعلو القمم نهايات فليس للحضيض نهايات.

فالذين حاولوا الدفاع عن اتفاق أوسلو كانوا يحتجون بالسؤال "وما بديلكم"؟ لو وضعنا جانباً كل حديث عن بدائل أخرى بالرغم من وجودها قطعاً حتى في مجال طريقة إدارة المفاوضات فإن من الممكن القول وقطعاً هنا، أيضاً، إن استمرار الواقع الراهن بديل أفضل من الواقع الذي

سينشأ عن الاتفاقية. ولعل الحكم الفصل في هذا سيكون التجربة الواقعية القريبة القادمة حيث سنسمع الكثيرين يترحمون على الوضع الراهن حين يرون الترجمة الواقعية لاتفاق أوسلو. وإن غداً لناظره قريب. فالاحتلال الوسخ المصطدم بالأهالي والمكلف للعدو والمحاصر والمقاوم خير من الاحتلال "النظيف" مدفوع الأجر والمعترف بشرعيته والمدعوم دولياً، وأن يكون العدو مغتصباً خيراً من أن يعترف بحقه في الوجود بينما حقوقنا جميعاً موضوع نزاع بيننا وبينه، ومؤجلة للمفاوضات، وما يمكن أن يوافق عليه، ويقبل به. كما أن بقاء حقنا في استخدام كل أشكال المقاومة للاحتلال والاغتصاب أفضل من أن نعترف بأن ما كنا نمارسه إرهاباً لا كفاحاً تحريرياً مشروعاً، وأن نكون الضحايا أكرم من أن يكون عدونا هو "الضحية" إذ وصلت الجرأة برابين أن يصور نفسه في خطابه في واشنطن بالضحية في حين لا مقارنة بين ما نزل بنا من ويلات وقدمنا من تضحيات في القتلى والجرحى والتشريد واليتامى والأرامل وفقدان الأمن وما نزل به في مقابل ذلك. أفلا تقل النسبة عن مائة لواحد بل ألف لواحد فكيف يقلب كل شيء رأساً على عقب؟ هذا ناهيك عن الذي يحتل موقع المعتدي أصلاً.

بكلمة أخرى أنه بديل أفضل بما لا يجادل فيه في أن نكون نحن ويكون تاريخ آبائنا وأجدادنا أصحاب الحق في الصراع ضد العدو الصهيوني، من أن يكون كل ذلك التاريخ بغياً على "دولة لها حق الوجود في فلسطين".

على أن الجانب الآخر الذي يجب أن يسترعي الانتباه في اتفاق أوسلو، وربما كان من الناحيتين الواقعية والمستقبلية أشد خطورة وسوءاً من الجانب الأول فيتعلق بالإلحاق الاقتصادي والاجتماعي وبتلك القائمة الطويلة من لجان التعاون الفلسطينية - الإسرائيلية التي نص عليها الاتفاق وهي تمتد من شؤون الأمن إلى المياه إلى الطاقة إلى التنمية إلى التجارة إلى السياحة، وما إلى ذلك. بكلمة أن ما أقر به من تعاون ثنائي فلسطيني - إسرائيلي في مختلف المجالات أقرب ما يكون إلى إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في ظل الدولة الإسرائيلية، أي كما لو كنا أمام محور فلسطيني - إسرائيلي، وهو أمر يحمل أبعاداً خطيرة على الأمة العربية والإسلامية كلها، فبدلاً من أن تكون المرحلة الأولى خطوة باتجاه إزاحة النفوذ الإسرائيلي عن أجزاء من فلسطين تصبح خطوة باتجاه امتداد النفوذ الإسرائيلي إلى البلاد العربية والإسلامية، والأمر الذي يشكل خطراً محدقاً بالأمن العربي والعلاقات الفلسطينية - العربية. ويشكل معبراً، تحت مظلة فلسطينية للتطبيع العربي - الإسرائيلي ولما هو أكثر من ذلك. ومن ثم يتضمن مدخلاً لفقدان الهوية العربية والإسلامية للمنطقة ولضرب مقومات الأمة الواحدة والمصالح المشتركة فيما بين شعوبها ليحل مكان ذلك نظام شرق أوسطي، يلعب فيه الكيان الإسرائيلي بالتعاون والولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تحديد هويته وحالته، وأسس العلاقات فيما بين دوله وطريقة توزيع ثرواته وتحديد سياساته.

وبهذا يكون اتفاق أوسلو أبعد خطراً من هدر الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين، وابعد خطراً من بقاء الاحتلال والسيادة الإسرائيلية على كل فلسطين، إنه جسر لعبور إسرائيلي إلى المنطقة ولا حاجة إلى ذكر ما يحمله ذلك من شر مستطير على الأمة كافة، عقيدة ووجوداً وهويةً وحضارةً وأمناً ومصالحاً ومستقبلاً.

إنه الاتفاق الكارثة ولا بد من أن تتضافر الجهود لتعبئة رأي عام فلسطيني وعربي وإسلامي له الأغلبية الكاسحة من أجل تمزيقه كما سبق ومزقت كل المعاهدات الاستعمارية الظالمة التي فرضت على أقطارنا العربية والإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى.

◄ فلسطين والوضع العربي

لم يتوقف طرح المشاريع لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً، منذ إعلان وعد بلفور، ولا سيما بعد قيام الدولة الإسرائيلية، حتى الآن. فقد كان من الضروري، باستمرار، أن يحذر الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي بأمل إيجاد حل "عادل". وذلك حتى يتوقف زخم الاستعداد لمواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية وتظل المبادرة، ولا سيما من الناحية العسكرية بيد العدو الصهيوني، وما كان هذا العدو يحقق توسعاً في أرض فلسطين ويفرض سلطاته،حتى كانت ترتفع الأصوات الفلسطينية والعربية والإسلامية دعوة للمواجهة والمقاومة، أو ضغطاً على الحكومات العربية للاستعداد والحزم في التصدي للعدوان. وهنا كانت الدول الكبرى تنبري لتطرح مشاريع للتسوية، وأحياناً تؤخذ قرارات في هيئة الأمم المتحدة، تطالب الكيان الإسرائيلي بالعودة إلى حدوده السابقة وتدعو إلى إحلال السلام. وكان هذا الطعم يجد طريقه دائماً إلى فم أكثر القيادات الرسمية والعربية فتجعل سقف مطالباتها ما صدر من آخر القرارات أو ما قدم من آخر المشاريع للتسوية. وبهذا يكون الوضع قد دخل في متاهة حقيقة: العدو يمضي لابتلاع ما توسع فيه والأهم يمضي بتعزيز قدراته العسكرية، بينما يتراخى العزم الرسمي العربي عن الإعداد والاستعداد. هذا إذا لم ينسَ الموضوع ليغرق في صراعات جانبية عربية- عربية.

ازدادت هذه السمة بروزاً بعد العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967. والاستيلاء على القدس كلها والضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن سيناء والجولان. ولكن الأمر أخذ يتجه إلى منحى آخر بعد توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، لا سيما بعد حرب الخليج الأخيرة، فقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن تجر أغلب الحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للتسليم بالقواعد التي وضعها بوش وبيكر لمؤتمر مدريد. وكان من الواضح أن تلك القواعد تلبي غالبية الشروط الإسرائيلية لإطلاق عملية المفاوضات المباشرة، لا سيما فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني، فقد بقي موضوع الجولاني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار 242، وكذلك الموضوع اللبناني الذي بقي قرار 425 قاعدة أساسية له، وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى الأراضي التي تناولتها المفاوضات فيما سمي بالمسار الأردني. أما بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني فقد أصبح قرار 242 مرجعاً واهياً هلامياً في المحادثات، وأصبح الموضوع يدور حول الحكم الذاتي وصلاحيات الحكم الذاتي، أي أصبح كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، بما في ذلك القدس، في مرتبة دنيا، أو مؤجلة، بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي.

وبهذا نلحظ أن المسار على طريق التسوية أو القبول بالمشاريع المطروحة كان انحدارياً بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين، بل ما من شعارات تطرح آخراً، وإن كانت في أدنى سلم التنازلات قياساً لما قبلها، إلا كانت خطوة على طريق انحدار جديد. ومن ثم

سيكون من العبث مناقشة أي مشروع مطروح في اللحظة المعطاة ضمن ما يحمله من تنازلات. وإنما يجب أن يعتبر ما فيه من تنازلات هو أقل خطورة لما هو آت في حالة القبول به. ولهذا فالذين يريدون أن يسوّقوا ما حمله من اتفاق أوسلو من تنازلات خطيرة وكارثية باعتبار ذلك مجرد خطوة أولى عليهم أن يراجعوا حساباتهم في حالة المطالبة بخطوة ثانية من هذا الطراز وعلى هذا المسار لأن ما من اتفاق أو مشروع إلا لعن من سبقه.

فالقول أن اتفاق أوسلو خطوة على طريق استعادة بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعادة القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية تقدير يخالفه كل ذلك المسار على هذا الطريق، لا بالنسبة إلى التجربة الراهنة خلال السنتين الماضيتين. لقد جاءت رسائل الدعوة لمؤتمر مدريد أسوأ من مشاريع التسوية التي سبقها بما في ذلك اتفاقات كامب ديفيد، وإذا كانت مسوّدات إعلان المبادئ التي تقدم بها كريستوفر في مفاوضات واشنطن أسوأ من رسائل لمؤتمر مدريد فإن اتفاق أوسلو جاء أسوأ من تلك المسوّدات، فكيف يمكن لأحد أن لا يتوقع أن تكون الخطوة الثانية اللاحقة لاتفاق أوسلو أو الخارجة من أحشائه، أسوأ منه كثيراً. بل إنه لمن المضحك أن يحول بعض المتحفظين على الاتفاق ممن يؤيدونه إبداء تخوفهم من أن يجمد عند ذلك الحد ولا يكون هناك "ثانياً"، إذ إنّ عليهم أن يتخوفوا من الآتي "ثانياً" لأنه سيكون قطعاً أسوأ من الاتفاق. فهذه الأحشاء لا تلد إلا "كافراً" "فجاراً" يأتي دائماً أشد كفراً وفجوراً مما سبق.

وهذا كله أمر منطقي ما دام هنالك من يجعل سقفه ضمن حدود ميزان القوى المعطى في حينه دون محاولة لتغييره، أو تعديله. فيسوغ كل ما يقبل به من خلال الحديث عن سوء الأوضاع العربية، أو عن الحصار المضروب على منظمة التحرير أو عن ميزان القوى العالمي والعربي والإسلامي والإقليمي. أي أننا أمام اتجاه في إدارة الصراع فَقَد إرادة الفعل وأصبح مسوقاً لما تمليه عليه الظروف، بما في ذلك التسليم بالشروط التي يفرضها العدو، هذا مع ضرورة الملاحظة أن اتفاق أوسلو تدنى عن سقف التنازلات العربية، وتنازل أكثر مما كان مطلوباً عربياً ودولياً. ولا يستطيع أن يحتج بالضغوط العربية لتسويغ القبول به.

وبالمناسبة إن كل حديث عن سوء في الأوضاع العربية أو عن ميلان لميزان القوى في غير مصلحتنا ليس بالأمر الجديد. بل كان الأمر كذلك دائماً. بل مرت ظروف على القضية الفلسطينية واجهت أوضاعاً عربية أشد سوءاً وواجهت موازين قوى أكثر رجحاناً في مصلحة عدونا. فمن يستعيد أوضاع الأمة بعد الحرب العالمية الأولى في العشرينات والثلاثينات يمكنه أن يرى الوضع العربي الرسمي الراهن أفضل نسبياً، في عدد من النواحي، عما كان عليه في العقدين المذكورين، فعندما دخل الشعب الفلسطيني في النصف الثاني من الأربعينات، وخاض الصراع لمقاومة قيام الدولة الإسرائيلية أو للمحافظة على بقاء المقاومة متأججة، والقضية حية، واجه أوضاعاً أشد سوءاً، مما يواجهه اليوم، وكان الجواب الصحيح دائماً هو التوجه لمعالجة الخلل في الوضع العربي والإسلامي وليس في التسليم له تسليماً يضيّع القضية ويفتك بها. فالمعادلة بين الحال الفلسطيني والحال العربي والإسلامي عضوية مباشرة حرباً وسلماً.

فلا أمل للفلسطينيين في مواجهة عدوهم أو في معالجة قضيتهم، تحت أي ظرف من الظروف، إلا في تصحيح الخلل، أينما وجد، في الأوضاع العربية والإسلامية. وهو أمر لا يعنيهم وحدهم فقط، ولا يخصهم وحدهم، وإنما هو شأن حيوي يمس وجود الأمة ومستقبلها. ولهذا حين يردون على كل سوء في الأوضاع العربية والإسلامية وعلى كل خلل في ميزان القوى بالاتجاه نحو المطالبة بالتصحيح والتغيير في تلك الأوضاع يكون ردهم هو الرد الصحيح والناجع. أما إذا جاء ردهم انكفاءً على الذات، وقبولاً بما يليه العدو، فإنهم يرتكبون الخطيئة الثقيلة بحق أنفسهم وحق قضيتهم وأمتهم بل لن يعالجوا شيئاً أبداً، فما يفعلونه يكون محطة هدوء خادع لانحدار جديد ونكبة جديدة، وذلك قانون حتمي ما دامت أوضاع الأمة لم تصلح ولم تصحح وكان مسارها إلى قهقرى، وهنا يكون الانكفاء الفلسطيني على الذات الضعيفة والمريضة، والممزقة ويكون القبول بشروط العدو للتسوية، المجحفة، والظالمة، الكارثية، قد أسهما في زيادة الأوضاع العربية والإسلامية سوءاً ودفعاً مسارها إلى قهقرى وزادا في ميلان القوى في غير مصلحة الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

◄ اتفاق أوسلو والمعارضة العربية

أحدث اتفاق أوسلو فيما أحدث شرخاً بين الموقف الرسمي الفلسطيني والموقف الرسمي العربي، وأن هذا الشرخ مرشح للاتساع اتساعاً كبيراً إذا ما مضى الموقف الرسمي الفلسطيني باتفاق أوسلو إلى مداه، وفقاً لما أرساه الاتفاق من قواعد للعلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ينبغي لنا من أجل إدراك هذا البعد أن نلحظ القانون العام الذي حكم العلاقات الفلسطينية - العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى أمس القريب، وعلى التحديد حتى ما قبل توقيع التجزئة العربية التي أرست دعائمها وخطوطها العريضة اتفاقية سايكس - بيكو، وفي ظروف الحالة الصهيونية في فلسطين، والمنطلقة من إعلان وعد بلفور. فالتجزئة العربية ولدت حالة مغالية في النظرة القطرية الضيقة. وإن لم تستطع تلك النظرة أن تتحرك على المكشوف، بعيداً عن مظلة الانتساب إلى أمة واحدة، والتسليم بالمصالح العليا العربية المشتركة.

وقد نجم عن حالة التجزئة العربية، فيما نجم، أو إن ارتبط كل قطر عربي بجواره الجيوسياسي، وبمجموع النظام العربي بعلائق حملت سمات ذات خصوصية بالقطر المعني. وهذا ما نحن بصدده فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية - العربية.

لعل مراجعة سريعة للتاريخ القريب، وعلى التحديد منذ الحرب العالمية الأولى، تجعلنا نلحظ أن الوضع الفلسطيني كان يتقدم على الوضع العربي خطوة كلما كان الوضع العربي في حالة نهوض أو تقدم. ويرجع السبب في الجنوح الفلسطيني للتقدم خطوة إضافية إلى أمام بتجاوز حذر وأحياناً مغامر لميزان القوى إلى حدة التوتر في الصراع ضد الاستعمار والصهيونية على أرض فلسطين. وكان الوضع الفلسطيني يتراجع خطوة أقل من مستوى التراجع العربي حين كان الوضع العربي يدخل في حالة تراجع أو تقهقر. ويمكن أن يرى هذا القانون العام حين يرسم

خطان بيانان للانتفاضات والتوترات الجماهيرية العربية والفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات.

ويمكن أن يرى هذا القانون من خلال العلاقة الفلسطينية بالوضع العربي الرسمي حين كان ينفتح ليحتمل تحركاً فلسطينياً أو حين كان ينغلق ليفرض أن يغلق باب النهوض الفلسطيني، فهذا ما يمكن أن نقرأه في الثلاثينات حين اندلعت ثورة القسّام، ثم الإضراب الكبير ثم الثورة 1938، وكيف كان لا بد من أن يحدث التراجع حين انكفأ الوضع العربي لاستقبال الحرب العالمية الثانية فارضاً على الشعب الفلسطيني أن يوقف ثورته، وقد رأينا الشعب الفلسطيني في حالة النهوض العربي، أو "الانفتاح" الرسمي العربي يندفع بقوة، إلى أمام، في الصراع ضد الاستعمار والصهيوني ثم رأيناه يوقف ثوراته، أو انتفاضاته، أو إضرابه العام، تحت الضغط العربي الرسمي، في ظل إجماع، ولكن دون أن، يصل إلى مستوى التراجع العربي في قضية "الصداقة" لبريطانيا على سبيل المثال.

وتكررت هذه الصورة في أواخر الأربعينات في ظل نهوض حركات الاستقلال العربي، وفي ظل الموقف العربي في رفض التقسيم والوعد، بالتدخل العسكري للحيلولة دون قيام دولة إسرائيل.

ولكن ما أن دخل الوضع الرسمي العربي في اتفاقات الهدنة، وما أن ضربت الحركات الشعبية في أكثر من قطر، حتى رأينا الحالة الفلسطينية تتراجع ولكن خطوة أقل من التراجع العربي العام.

ويمكن أن نستمر في قراءة هذه العلاقات خلال الأربعين سنة الأخيرة، بما في ذلك، تجربة الثورة الفلسطينية من 1965 حتى وقت قريب. ولن تجد لهذا القانون العام الذي حكم العلاقات الفلسطينية العربية من تبديل أساسي إلا حين تصل إلى اتفاق أوسلو، حيث نرى الموقف الرسمي الفلسطيني قد تجاوز السقف العربي في التراجع أمام الصهيونية والإدارة الأمريكية، والكيان الإسرائيلي خطوات خطوات.

أي لم يكن التراجع بالنسبة إلى الموقف الرسمي العربي العام مجرد خطوة أقل وإنما خطوات أكثر، بل راحت اتفاقية أوسلو تفرض على الموقف الرسمي العربي العام أن ينزل من سقفه ليلحق بما وصله السقف الفلسطيني في العلاقة مع العدو الصهيوني، إنه تجاوز لسقف كامب ديفيد بالنسبة إلى الموقف المصري حتى هذه اللحظة، وتجاوز لموقف دول الطوق المنخرطة في المفاوضات الثنائية الأمريكية والغربية في واشنطن. ولهذا ما أن وقع الاتفاق حتى راحت الضغوط الأمريكية والغربية والصهيونية تتجه إلى رفع المقاطعة العربية، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية بالكيان الإسرائيلي وإلى عقد لقاءات ثنائية علنية والرسميين الإسرائيليين، وأصبح المطلوب من الوضع العربي الرسمي أن يلحق الموقف الرسمي الفلسطيني، وأحياناً قد يفرض على البعض الدخول في سياقه في مجال التنازلات والتعاون وفتح الأبواب مع دولة الكيان الإسرائيلي.

ومن هنا يمكن القول أن الدول العربية عموماً وحتى مصر إلى حد ما، تواجه الآن حالة تناقض والموقف الرسمي الفلسطيني، وذلك على الرغم مما يقال في اتفاق أوسلو علناً.

ويتلخص جوهر المشكلة في قلق عربي مشروع من الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وفقاً لاتفاق أوسلو. وهنا تطرح إشكالية الولاء والمحاور، والتحالفات، فإذا كان الوضع الفلسطيني قد واجه في السابق الكثير من الإشكاليات والمشاكل المتعلقة بالانحياز والولاء والمحاور والتحالفات في خضم التناقضات العربية - العربية فإن اتفاق أوسلو أدخل الكيان الإسرائيلي طرفاً في جذب الوضع الفلسطيني إلى محوره.

ولسوف تدرك خطورة هذا الأمر إذا ما نُظر إلى الاتفاق بنظرة متحركة لاسكونية لأن المطلوب من هذا الاتفاق إسرائيلياً يتعدى ما تضمنه من تنازلات في الحقوق والأرض أو في الاعتراف بحق الوجود للعدو، أو التخلي عن الكفاح المسلح والانتفاضة، إنه إلحاق أمني - اقتصادي أولاً، ومن ثم سياسي - ثقافي لا محالة، فيما بعد للحالة الفلسطينية بالكيان الإسرائيلي. وهذا ما سينظر إليه عربياً، تحت كل الظروف، تهديداً للأمن القومي، أما ما هو أخرط فالانتقال إلى تشجيع أجنحة في كل نظام عربي، طامعة في السلطة، إلى إنزال السقف في العلاقة بالعدو إلى حد التعاون والتواطؤ حتى العمالة.

وهذا الخطر سيبدأ بالحالة الفلسطينية نفسها التي لابد من أن تخرج، من داخل صفوفها، قوية في ظل اتفاق أوسلو حين ينزل إلى التطبيق العملي، ترتبط أكثر فأكثر بالعدو، وتمضي حتى إلى حد الولاء والانحياز.

بكلمة، كيف لا تتولد مثل هذه الاتجاهات في ظل كيان يقوم أمنياً تحت حماية جيش الدفاع الإسرائيلي، واقتصادياً ملحقاً بالمشاريع المشتركة، وسياسياً لا ينال شيئاً إلا بالتفاوض الثنائي، أي بموافقة القيادة الإسرائيلية؟ فالذين يتعللون بكلمة "أولاً"؟ في اتفاق أوسلو عليهم أن يسألوا عن "ثانياً" التي ستخرج من أحشاء هذه الـ"أولاً".

من هنا يكون اتفاق أوسلو قد ألقى سيفاً في الوضع العربي ولم يُقلقِ سلماً. بل نفث سُماً في العلاقات الفلسطينية - العربية. ولن يغير من هذا الأمر أبداً توقيع دول عربية أخرى على اتفاقيات سلام، فالتناقضات العربية - العربية ستظل على ما كانت عليه، والتناقضات الفلسطينية - العربية التي عرفتها المراحل السابقة ستظل على ما كانت عليه. ولكن مع دخول العنصر الإسرائيلي إلى داخل البيت العربي والفلسطيني مما يعني أن ما عرف في السابق سيتفاقم عشرات الأضعاف، وذلك على مستوى القطر الواحد داخلياً، كما على المستوى العربي - العربي العام. فالهزات المقبلة ستكون أشد بكثير مما عرفنا من هزات، وما سيتولد من صراعات سيكون أشد مما عرفنا من صراعات، أو من الصراع الدائر حول مَنْ مع اتفاق أوسلو ومَنْ ضده.

هذا يعني أن معارضة الاتفاق لن تكون معزولة عربياً كما يتوهم البعض، حقاً قد يكون سقف المعارضة الفلسطينية أعلى بكثير، من الحالتين مختلفاً جداً، ولكن مع ذلك فإن قانون التقاطع في المواقف، ولو موضوعياً، سيظل يفعل فعله في معارضة الاتفاق، ويفسح آفاقاً للحركة والمناورة.

هذا يعني ما تقدم أن الذين سيذهبون إلى غزة/أريحا أولاً سيجدون أنفسهم منقسمين قبل أن يصلوا إل "ثانياً" في صورتها الأسوأ -لأن لا احتمالاً آخر غير الأسوأ- فالتطبيق العملي للاتفاق سيطرح إشكالية الانتماء والولاء، أيكون للمشروع الإسرائيلي في رؤيته الإستراتيجية الجديدة المنطلقة من اتفاق أوسلو أم يكون ولاءً عربياً - إسلامياً. أو قل سيكون السؤال أمام الفلسطيني إلى من سيستند ظهرك ومن يكون عمقك ومن ثم أي اتجاه لمسارك وعلى من ترمي سهامك؟

إلى هنا لا بد من وقفة متأملة في فهم السمات الرئيسة للشعب الفلسطيني، فهذا الشعب جزء من الشعوب العربية، ومن ثم فهو يشترك في سماته العامة معها من ناحية العقيدة والانتماء والهوية والتاريخ المشترك والمصالح العليا والانتساب الحضاري والعلاقة بالأمة الإسلامية.

على أن للشعب الفلسطيني سمتين ميزتان في عهد الاستعمار والغزو الصهيوني لبلاده، الأولى كانت ازدياد توتر العداء في تكوينه ونفسيته وعقليته ضد الاستعمار والصهيونية أكثر من أي شعب عربي أو إسلامي آخر. وذلك بسبب تعرضه المباشر للمعركة مع الصهيونية وما كلفته من تضحيات ومشاق وما أنزلت به من كوارث ونكبات، وقد أنمت هذه السمة في داخله تياراً جارفاً نحو الوحدة والتحرر والتغيير على مستوى الأمة إذا أدرك منذ الوهلة الأولى أن معركته مع الصهيونية والإمبريالية العالمية يجب أن تكون معركة الأمة كلها، وإلا لا مجال لخلاص حقيقي أو لإنقاذ فلسطين.

أما السمة الثانية فقد لحق بالشعب الفلسطيني من الأذى الجسدي والنفسي والمعيشي والأمني من بعض أشقائه العرب، ما لم يتعرض له أي شعب آخر، والأهم أن قضية فلسطين عانت الكثير من التفريط الرسمي العربي أو التقصير في المعالجة والاهتمام، وأحياناً التواطؤ من لدن البعض.

وجاء اتفاق أوسلو متصادماً تماماً مع السمة الأولى كما مع السمات العامة المشتركة كذلك، ولكنه جاء ليضرب على وتر السمة الثانية في محاولة لإثارة العصبية الفلسطينية ضد العرب حتى يسحب قوة الدفع من السمة الأولى، فقد كان الشعب الفلسطيني طوال تاريخه الحديث يعض جوارحه ليوجه كل الجهود، بل كل البنادق ضد العدو الصهيوني، وإذا توقف أمام السمة الثانية ما كان يفعل ذلك ليرتد عن عروبته وإسلامه ولكن ليطلب التغيير في الداخل العربي ليستقيم أمر الأمة، فالجراح ما كانت لتدفعه إلى فقدان الاتجاه الصحيح، أو التخلي عن سماته المكونة الأساسية.

أما اليوم فقد ارتفعت أصوات بعد اتفاق أوسلو تضغط على جراح الشعب الفلسطيني - السمة الثانية، أخذت تلقى بعض التجاوب هنا وهناك وهي مسألة تفسير بعض ما يلقاه الاتفاق من تأييد شعبي، ولا سيما في أوساط الطبقة الوسطى، وإذا جمع هذا مع الاتجاه الذي مال إلى أن يعطى الاتفاق فرصة حتى يحكم له أو عليه فيكون ما يلقاه الاتفاق من تأييد نابعاً من اعتبارات آنية... غير أصيلة في الشعب الفلسطيني، ومن ثم سرعان ما تتبخر عند الدخول في التطبيق الجدي للاتفاق، ولا سيما حين تتضح معارضة عربية واسعة له، فالذي سينقلب في نهاية المطاف هو المخزون الإسلامي التاريخي في الشعب الفلسطيني والمخزون المعاصر ضد الصهيونية والإمبريالية العلمية، والمخزون العميق نحو الوحدة والتغيير والنهضة في الأمة، فضلاً عن التناقض الأساسي والحاسم بين الوجود الإسرائيلي في فلسطين والمشروع الصهيوني في عمومه من جهة والوجود الفلسطيني فلسطين مشروع نهضة الأمة من جهة ثانية، ولهذا فإن العوامل والظروف التي قد تسمح لاتفاق أوسلو أن يمر لبعض الوقت ستظل واهية كخيوط العنكبوت أمام ما هو أساسي وأصيل في الشعب الفلسطيني والأمة، وأمام ذلك التناقض الوجودي مع العدو، وأمام الرفض العربي عموماً، بما فيه الرسمي لما يريده العدو في اتفاق أوسلو من انحياز فلسطيني لمحوره.

◄ لعنة اتفاق أوسلو والمفاوضات حوله

ما حدث من تطورات في مسار المفاوضات التي هدفت إلى تنفيذ اتفاق أوسلو يحتاج إلى تحليل حتى نتبين طبيعة الخلافات أو الصراعات أو النزاعات، أو التنافس فيما بين الأطراف المنخرطة في عملية التسوية، وهذا أمر ضروري لاستشفاف الاحتمالات المستقبلية سواء أكان من ناحية الوضع الفلسطيني، أم كان من جهة الوضع العربي والإسلامي والدولي، وما قد يحمله في صراع القوى، بما ذلك من ترتيب التحالفات والمحاور. تستطيع العين النافذة أن تلحظ فوراً عند خروج اتفاق أوسلو إلى العلن وانتقاله إلى واشنطن لإجراء مراسيم التوقيع أنه سبق المطابخ الأخرى في تجهيز الطبخة، ولهذا يخطئ من يتصور أن سريته هي التي أتاحت للمفاوضين أن يتفقوا، لأن ما كان سرياً كشفته عدة دوريات وتعليقات صحفية، كما أن الاتصالات السرية غير المعلنة كانت سمة مارستها كل الخطوط التي كانت تسعى في الوقت نفسه إلى إنجاز اتفاق ما، بما في ذلك ما كان يجري وراء الكواليس في مفاوضات واشنطن نفسها، فالذي ميز مطبخ أوسلو يرجع إلى طبيعة الأطراف المشرفة عليه وضعفها في ميزان القوى القائم، ومن ثم حاجتها إلى الإسراع في إنجاز طبخة تفرض نفسها وتفرض أصحابه وتوجهاتهم على معادلة هم خارجها في ميزان القوى القائم، فمن هذه الزاوية لا يمكن اعتبار اتفاق أوسلو ترجمة لميزان القوى الدولي - الإقليمي المعطى. لأن المعبر عن ميزان القوى المذكور فعلاً، هو ذلك الذي كان جارياً في مفاوضات واشنطن. وهذا ما جعل اتفاق أوسلو يهبط بسقط التنازلات الفلسطينية دون سقف التنازلات العربية، بما في ذلك سقفها الفلسطيني.

ولهذا حين التقى المدعوون على مائدة توقيع الاتفاق في واشنطن بدا المضض على وجوه الكثيرين، وبدأت عبارات التأييد والإعجاب والتهنئة تخرج من أفواه أَخَذَتْها الدهشة، وأخذها

الاتفاق على حين غفلة. بل راحت مع مضي الساعات والأيام القليلة تظهر امتعاضها وتبرمها بأشكال مباشرة، وأخرى غير مباشرة، فكيف كان ذلك؟

هنا علينا أن نفرق بين ما حمله الاتفاق من محتوى وما يعنيه بالنسبة إلى كل طرف من حيث دوره ومكانته في المعادل القادمة، فالمعروف أن الأطراف المعنية لا يهمه محتوى قدر ما يهمها دورها، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى نفوذها ومكانتها، فالقيادة الأمريكية، وكريستوفر، أيدوا الاتفاق، بعد تردد، ثم قرروا رعاية مراسيم التوقيع. ولكن يجب أن نلحظ أن الطبخة التي كانت تعدها وزارة الخارجية الأمريكية في أثناء عملية التفاوض في واشنطن أصبحت غير ذات موضوع، وهو أمر ليس بالسّار لكلينتون وكريستوفر، إنه ضربة لجهودهم الدبلوماسية، وهنا يمكن أن نلحظ أن توقف مفاوضات واشنطن، وانتقال التركيز الأمريكي إلى الجبهة السورية، علّ واشنطن تستطيع أن تحقق إنجازاً ما في هذا المجال لكي تستعيد زمام المبادرة. ولهذا لحظنا زيادة الاهتمام الأمريكي بسوريا وصولاً إلى عقد قمة الأسد - كلينتون في جنيف، وذلك على الرغم من المعارضة التي عبّرت عنها دمشق ضد اتفاق أوسلو، بل يمكن أن يلحظ زيادة اهتمام كريستوفر- القدومي (أبو اللطف) بعد إعلان تحفظات الأخير على الاتفاق، ويمكن أن ترى دلالة أيضاً، على التوجه، زيادة الاهتمام الأمريكي بياسر عرفات بعد أن تعثرت مفاوضات طابا، القاهرة، مثلاً: زيارته في مكتبه في تونس من قبل كريستوفر.

غن من ينظر إلى وجه رابين ويراقب تحركاته في أثناء مراسيم توقيع الاتفاق يستطيع أن يلاحظ درجة من الامتعاض، وهو امتعاض لم ينبع من تحفظ على الاتفاق، وإنما من تسليط الأضواء على بيريز منافسة ووزير خارجيته، والذي كان مبعداً رسمياً عن الإشراف على مفاوضات واشنطن، بل إن خطورة ما حمله الاتفاق من تنازلات فلسطينية مذهلة للكيان الإسرائيلي هو الذي جعل رابين يتخطى امتعاضه من بروز بيريز ودوره في الاتفاق، ويقبل بتمريره، ولعل إبعاد بيريز عن الإشراف المباشر، عملياً على مفاوضات طابا وتسلم رابين الأمر بيده يؤكد ما ذهب التحليل إليه أعلاه، وهذا دليل أيضاً، على أن صاحب اتفاق أوسلو (بيريز) هو طرف ضعيف في المعادلة الإسرائيلية، بما في ذلك معادلة الحكومة الإسرائيلية الراهنة.

أما القوى الدولية التي جرت الطبخ في مطابخها وتحت سقفها فقد مثلت الطرف الاشتراكي الأوروبي، ومن خلاله الطرف الصهيوني الأوروبي الاشتراكين وهذا طرف فقد مكانته الأولى في المعادلة الصهيونية العالمية منذ زمن طويل لحساب القيادة الصهيونية الأمريكية. وهي القيادة التي تؤيد الليكود كما تؤيد تيار رابين في حزب العمل ولم يكن استقبالها للاتفاق حاراً، وقد أظهرت علامات تبرم منه ونقداً له، لأنه لا يسرها أن يخطف الأضواء الجناح الفلسطيني المنافس على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي أو يقوي دوره. لذلك يمكن أن يسجل ضمن المعادلة الصهيونية العالمية نقطة ضعف أساسية من جهة القوى التي وراء الاتفاق.

وإذا جئنا إلى الساحة العربية فسنجد أن الأطراف الفلسطينية التي انخرطت في طبخ اتفاق أوسلو تفتقر إلى أي دعم عربي مباشر لها. ولم تكن تعبر فيما أقدمت عليه من تنازلات عن

طرف عربي بعينه، ولا عن محصلة معادلة عربية. وأنّ وضعها للمعادلة الفلسطينية معادلة محاطة بالمعارضة من كل جانب. وما كانت تمثل في اتفاق أوسلو محصلة فلسطينية على أية مستوى. ولهذا ما كان بمقدورهما أن يمررا الاتفاق لولا أنه حمل عملية الاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية وقيام (م. ت. ف) ولعل ذلك هو الدافع الأهم بالنسبة إلى ياسر عرفات للقبول بالاتفاق وحمايته ولتوقيع وثيقة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي. وهذا ما يسمح بالقول أن الاتفاق قام فلسطينياً على أرجل خشبية أي كسباً جزئياً هامشياً مؤقتاً، ليس له معنى محدد بحد ذاته وبلا إجراء حسابات عربية دقيقة.

أما عربياً تقع الطامة الكبرى بالنسبة إلى الاتفاق الذي نظرت إليه كل من مصر وسوريا والأردن، وينطبق هذا على أغلبية الدول العربية الأخرى، نظرة متحفظة بل حتى عدائية، على الرغم من التأييد الظاهري الذي استقبل به الاتفاق عربياً، لقد اعتبر الاتفاق عربياً، وبحق، خطراً على الأمن القومي والاقتصادي والأمن السياسي لدول الطوق ومن ثم لبقية الدول العربية. فعندما شنت الصحافة المصرية حملة على ياسر عرفات تحت حجة عدم ذكر مصر في خطاباته في أثناء توقيع الاتفاق في واشنطن كان ذلك مجرد حك (حركشة) والمقصود هو الاتفاق نفسه.

وعندما زار حافظ الأسد القاهرة عقد مؤتمراً صحفياً انتقد فيه الاتفاق نقداً شديداً وبحضور حسني مبارك الذي راح يبتسم وفيما كان ذلك بلا مغزى من حيث حقيقة موقف مصر. هذا دون الحديث عن سلسلة من المقالات التي ظهرت في الصحف المصرية تنقد الاتفاق، لا سيما في جانبيه الاقتصادي والأمني نقداً مراً.

بكلمة، إن الأطراف التي طبخت الاتفاق، ووقعت عليه، وكانت وراءه هي الأطراف الأضعف على الأصعدة الدولية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية، ولهذا ما كان بمقدورها أن تواصل المسار وتشرف على المفاوضات اللاحقة والتطبيق اللاحق، ولهذا رأينا بعد لقاء ياسر عرفات بحسني مبارك بعد توقيع الاتفاق تغيراً في معادلة القوى التي ستشرف على المفاوضات، إذا سلم الأمر الفلسطيني كله للقاهرة، لتصبح القيادة المصرية هي راعية مفاوضات طابا - القاهرة، فياسر عرفات يعرف جيداً ما معنى أن تكون مصر وسوريا والأردن وغالبة الدول العربية غير راضية عمّا يجري، بل قلقه منه. وهو أمر لم يستنتجه استنتاجاً، ولكن أغلب الظن سمعه بالكلام العربي الفصيح، في أثناء زيارته للقاهرة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

أما على الساحة الإسرائيلية فقد حدث تغيراً موازياً حيث أعيد إقصاء بيريز عن الإشراف المباشر عن المفاوضات وغدا الأمر كله في يد رابين، وقد تضمن ذلك، عملياً اختزالاً للدور الأوروبي - الصهيوني الأوروبي.

من هنا أصبحت المفاوضات لتنفيذ اتفاق أوسلو بين أيد رابين - مبارك- عرفات، ولهذا حدث اتفاق ضمن المعادلة الحالية فسيكون في حقيقته، اتفاقاً مصرياً - إسرائيلياً في الدرجة الأولى، وإذا تعثر فسيكون نتاج صراع مصري إسرائيلي حول الولاء الفلسطيني.

ويسهم هذا التحليل في إعطاء معنى أو تفسير لتعثر مفاوضات طابا، والتي انتقلت إلى القاهرة، فأوسلو، فباريس، وعادت إلى طابا متعثرة. كما يفسر لماذا غاب طباخو اتفاق أوسلو عن المفاوضات في مرحلتها الثانية. ولماذا حين طلب منهم الحضور إلى القاهرة بعد أن تأزم الموقف توصلوا إلى وثيقة تفاهم، أسرع من البرق، ثم سرعان ما عادت الأمور إلى تعقيدها من أجل الخلاص مصرياً - فلسطينياً مرة أخرى من الصيغة التي تم التفاهم عليها بين بيريز ومحمود عباس في القاهرة، لتعود المفاوضات سيرتها السابقة مرة أخرى.

وبالمناسبة طالب رابين بمشاركة مفاوضي أوسلو ليدعم تفسيره للاتفاق وقد راح يتكئ على بيريز من أجل الغاية مع إبقاء القرار الفصل بيده.

على أن من المهم أن يلحظ هنا أن الوضع أصبح إزاء اتفاق جديد علمياً بسبب تغير معادلة الأطراف المشرفة على المفاوضات، ولكنه اتفاق محكوم بالسقف الذي حدده اتفاق أوسلو. وقد يكون، كما يبدو، محكوماً بالسقف الذي حددته وثيقة التفاهم في القاهرة. فإذا كان من المهم أن نعرف في كل اتفاق أو مفاوضات، من الأطراف الفاعلة وذات الدور في العملية لأن هذا يحدد كثيراً من المسائل اللاحقة. على كل من جبهتي التأييد والمعارضة، إلا أن علينا أن نلحظ تدني السقف في كل مرحلة، أي تفاقم التنازلات والمخاسر وتحويله إلى أساس للمفاوضات اللاحقة، ولا بد من التوقف هنا عند ضرورة رصد الموقف الأمريكي الذي راح يتكشف عن برودة في الموقف إزاء تنفيذ اتفاق أوسلو، وقد بدا كمن يعمل على تهميش العملية التي لا تجري تحت إشرافه في حين راح يركز جهوده على الجبهة السورية - اللبنانية لاستعادة المبادرة فواشنطن لن تسلم بسهولة في أن يكون للأوروبيين ذلك الدور الذي فتحه لهم اتفاق أوسلو من خلال الملاحقة الاقتصادية، ومن ثم فإن نتائج عملية التسوية على جبهتي الجولان وجنوبي لبنان ستترك بصماتها على الوضع كله. ومن ثم فإننا إزاء متغيرات لا يشكل اتفاق أوسلو إلا إحدى محطاتها.

بكلمة أخرى إذا كانت هذه التحاليل تتجه إلى رؤية عربية للتسوية، بما في ذلك عملية تنفيذ اتفاق أوسلو، راحت تسير على غير السكة التي حددها الاتفاق إلا أن الآثار المدمرة الكارثية للاتفاق لم تخرج عن السكة. أو قل أن لعنة الاتفاق ستلحق بالمفاوض على التسوية أينما حلوا وارتحلوا ومن كانوا، ومهما تكن توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم.

◄ على هامش اتفاق القاهرة

الذين لم يجدوا في اتفاق أوسلو ميزة إيجابية واحدة يمكن أن تسجل له، يستطيعون الآن أن يخرجوا من هذا الإطلاق ويسجلوا له ميزة واحدة، وهي أنه أقل سوءاً من اتفاق القاهرة، فقد أزال الأخير بعض الغموض المتعلق بالانسحاب من أريحا وقطاع غزة، أو بالسيطرة الأمنية على الحدود والطرقات والمعابر والمستوطنات وما يمكن أن يكون عليه حال الحكم الذاتي في اتفاق غزة - أريحا أولاً. وجاءت هذه الإزالة من خلال محو كل كلام عن انسحاب للاحتلال ولو

من قطاع غزة وأريحا، أو على قيام حكم ذاتي له السيادة، في الأقل، على الخروج والدخول منه وإليه، ذلك حتى لا يكون حاله حال معسكر اعتقال كبير.

لقد جاء اتفاق القاهرة ليقول أن كل شيء سيبقى عملياً، على حاله من ناحية الاحتلال والسيادة والأمن والحدود والمعابر، بل سيكون الحكم الذاتي أسيراً بكل معنى الكلمة وسط معسكر للاعتقال كبير أو بندوستان أو جيب أمني.

وبهذا جعل من اتفاق أوسلو حالة أقل سوءاً منه. الأمر الذي يتوجب على منتقدي القاهرة باعتباره حاوياً لكل السيئات بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني وكل الحسنات بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي، أن يتوقعوا بأن يكون أي اتفاق لاحق أشد سوءاً من اتفاق القاهرة بالنسبة إلى فلسطين والقضية الفلسطينية والموضع العربي بمجمله.

على المرء أن يعجب من منطق الذين تفاءلوا بأن يكون اتفاق أوسلو، أو اتفاق غزة وأريحا للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أنه مرحلة ستتلوها خطوة أخرى تفيض باستيراد الحقوق وتحقيق الأماني ولو بنسبة الثلث أو الربع أو العشر، لأن كل المعطيات لا تسمح بمثل هذا المنطق أو تسمح بتصورهم جادين فيه، ولكن، على أي حال، إذا كان تفاؤلهم جاداً وصادقاً فعليهم أن يراجعوا أنفسهم بعد اتفاق القاهرة، والأهم عليهم أن يتذكروا أن كل الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية التي قادت إلى التراجع تلو التراجع وصولاً إلى اتفاق أوسلو قد زادها هذا الاتفاق تفاقماً وسلبية، ولن يفعل اتفاق القاهرة الجديد، أو ما سيتبعه من اتفاقات، فيها إلا تفاقماً في اتجاه التراجع والتقهقر، أما إذا كان ذلك التفاؤل غير جاد وإنما هدف إلى تسويق الاتفاق فهذا أمر لا يحتاج من جانبهم إلى إعادة تقويم، أو وقفة صدق مع النفس، وإنما إلى تجديده وإعادة إنتاجه من أجل تسويق اتفاق القاهرة وملحقاته كذلك.

لا بد أن يلاحظ بعد اتفاق القاهرة حال المفاوض الفلسطيني في نطاق الرأي العام الدولي عندما تعثرت المفاوضات حول السيادة أو الإشراف على المعابر، إذا لم يعد الفلسطيني يحظى بأي تعاطف باعتباره مظلوماً أو صاحب حق، أو قضية عادلة، ولم يعد ينظر إلى الطرف الإسرائيلي باعتباره جيش احتلال أو الطرف الظالم أو المغتصب أو المتشدد أو المتهرب من تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم 242، وأن هذه الملحوظة تحتاج إلى تأمل متعمق من الذين يدركون ما معنى أن تفقد موقعك في الصراع باعتبارك المظلوم صاحب القضية العادلة، وما معنى أن يخرج عدوكم من موقع المعتدي والمحتل والمغتصب والظالم والمدان من أغلب الرأي العالم العالمي، والمطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.

لقد بدا الطرفان في نظر الرأي العام الدولي بالنسبة إلى الخلاف حول المعابر كأنهما "متساوون" ليس شكلاً ولكن عملياً، حيث ساد التعاطف والتفهم "للحاجات" الأمنية الإسرائيلية كما تحددها قيادة الجيش الإسرائيلي، بل أدنى تعديل. ولم يذكر أحد من الذين استقبلوا رئيس منظمة التحرير رسمياً في أوروبا أو أمريكا، بعد اتفاق أوسلو له الحق في السيطرة ولو على معبر واحد، أو أن رابين يغالي أن يتشدد أكثر من اللزوم، ولهذا عندما خرج اتفاق القاهرة الذي

صادر أبسط حق كان يجب أن يسترد للحكم الذاتي الفلسطيني وهو السيادة، ولو على معبرين، قوبل ذلك بارتياح شديد في أوساط الدول الكبرى وإعلامها، الأمر الذي يسمح بالقول أن المقصود من تهليله لتوقيع الفلسطيني على اتفاق أوسلو هو الوصول إلى هذه النتيجة.

أما على المستوى الرسمي العربي فيجب أن يلاحظ أن حال القضية الفلسطينية تحول بفضل اتفاق أوسلو ورجوعاً إلى محطات تصل إلى قرارات الرباط لعام 1974 حول الممثل الشرعي والوحيد باعتباره مسؤولية عربية وإسلامية، ولا باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى. وبهذا أصبح كل ما تقبل به قيادة (م. ت. ف) حتماً ولو وصل إلى آخر نقطة في التفريط، يجب أن يكون مقبولاً عربياً وإسلامياً، وليس لأحد حق التدخل وإلا كان تدخلاً في "الشؤون الداخلية" أو مزاودة تصوره "ملكياً أكثر من الملك".

بكلمة أخرى فقد الفلسطيني حقه في مطالبة الدول العربية بالتزاماتها نحو قضية فلسطين وشعبها لأن الالتزامات تتبع من الحقوق المقابلة،ومن ثم لم يعد من علاقة حاكمة عربية أو إسلامية - فلسطينية غير معادلة الصراع حول الولاء الفلسطيني وموقفه من المحاور.

لقد كانت، سياسة مخطئة وخطيرة حين سعت (م. ت. ف) لتكون الممثل الشرعي والوحيد للقضية الفلسطينية، وذلك أساساً، لما تضمنته من إعفاء الدول العربية والإسلامية من مسؤوليتها والتزاماتها تجاه القضية، وكانت، وما زالت، سياسية مخطئة وخطيرة من جانب أغلب الدول العربية والإسلامية حين لاذت إلى لقاء مسؤولية القضية الفلسطينية على (م. ت. ف) وارتاحت إلى ذلك. فقد حملت هذه السياسة خبثاً شديداً، وكانت استجابة للضغوط الدولية التي كانت تريد ألا تتدخل الدولة العربية بقضية فلسطين وأن تعامل صراعها والكيان الإسرائيلي باعتباره صراع حدود، ولكن جاءت صياغة هذه المعادلة فلسطينياً وعربياً تحت شعار مُدوٍ: الممثل الشرعي والوحيد، وليصبح الآخرون من خلال بريئين من كل تفريط في فلسطين، فهل هنالك أكرم موقفاً من أن تحترم إرادة الممثل الشرعي والوحيد، فيغدو الشعار الأثير نرضى بما يرضى به الفلسطينيون؟

حدث هذا وقد ظن بعض الفلسطينيين، في حينه، أن مثل هذه السياسات "تمنع التلاعب بالقضية الفلسطينية، أو التفريط في شبر واحد منها، لأن المتهم التاريخي بالتنازل والقبول بقرارات التقسيم أو الهدنة، أو 242 و338، إنما هو الدول العربية، والآن أصبحت القضية بأيدي أبنائها فليس من تفريط بعد اليوم، ولا تنازلات" وبهذا اعتبرت قرارات قمة الرباط لعام 1974 نصراً للقضية الفلسطينية، وإذا بالأيام تثبت أن ما حدث كان نقضاً لكل تلك التقديرات، ويكفي أن نضع أمامنا اتفاق أوسلو، ثم اتفاق القاهرة، ثم ما سيأتي، ونضع في الجانب الآخر من الصورة موقف أغلب الدول العربية والإسلامية إزاء ذلك لندرك خطأ ما حدث وخطورته.

لقد كان المطلوب كما أثبتت الوقائع، بعد أن تغسل أيدي الدول العربية والإسلامية من المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية أو بالنسبة إلى إزالة آثار عدوان 1967 في الضفة والقطاع، وتصبح المسؤولية كاملة على عاتق الممثل الشرعي والوحيد، أن يترك مصير القضية الفلسطينية، أو

مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما مصير القدس، في أيدي الطرف الفلسطيني الذي يعاني من نقاط ضعف استثنائية فالشعب الفلسطيني، ومعه (م. ت. ف) وكل فصائل المقاومة، في حالة شتات أو تحت احتلال أو تحت قهر وحاجة، أي في وضع هش أمام الضغوط والحصار، فضلاً عن القهر ومصادرة الإرادة والتضييق على الإقامة والتنقل والعمل، فالشعب الفلسطيني ومنظماته، أو قياداته، الذين يعيشون هذه الحالة لا يجوز أن يترك لهم وحدهم تقرير مصير قضية بحجم القضية الفلسطينية، أو مواجهة عدو بحجم العدو الصهيوني لأن شروط امتلاك الإرادة الحرة، ولو بالحد الأدنى، في أخذ القرار غير متوفرة أو منقوصة جداً، كما أن الوقوف المنفرد أمام العدو حرباً، أو سلماً، أمر غير متوازن ولا يجوز القبول به بأي حال من الأحوال إلا إذا كنا نريد مصيراً للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والقدس كالمصير الذي وقّع عليه في اتفاق أوسلو، ثم في اتفاق القاهرة، والآتي أعظم.

من هنا ينبغي للأمور أن تعود إلى نصابها أو أن يعاد التعامل وإياها وفقاً لمنطلقات صحيحة، فالقضية الفلسطينية يجب أن تعود إلى المستوى الرسمي الفلسطيني والعرب والإسلامي قضية إسلامية وعربية وفلسطينية ولا أ؛د يحق له أن يغسل يديه من مسؤولية ما يتقرر بشأنها ويُلقي حكم التاريخ فيما يجري من تصفية للقضية الفلسطينية على عاتق الشعب الفلسطيني، ولا يحق لأحد أن يقول أنا وحدي صاحب القضية التي هي أكبر منه قطعاً، لأنها قضية الأمة العربية والإسلامية بل هي أكبر من أن تكون قضية جيل من أجيال الأمة، قبل من قبل، ورضي من رضي، فهذه حقيقة إسلامية وعربية وفلسطينية وهي موضوعية لا يمكن أن تلغى ولو اجتمع من اجتمع عليها من حكام هذا الجيل وقادته.

المنطلق السليم والصحيح أن يكون دور الممثل للشعب الفلسطيني حارساً في وجه أي تفريط عربي، أو إسلامي، وإذا ما وقع التفريط عليه أن يطلق الصوت عالياً، باعتباره ابن القضية، كما أن دور الدول العربية والإسلامية وجماهير الأمة كافة أن تكون حارساً في وجه أي تفريط أو تقاعس فلسطيني، وإذا ما حدث ذلك، عليها أن تطلق الصوت عالياً باعتبار القضية الفلسطينية، لا سيما قضية القدس، قضية إسلامية وعربية أو هي قضية العرب والمسلمين الأولى.

أما من جهة أخرى فلا ينبغي للشعب الفلسطيني أن يقبل على نفسه أن يكون حاله حال الذي: ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له، إياك إياك أن تبتل بالماء، أي ألا يقبل أن يشتت ويقهر ويجوع ويكبل، ويحاصر ويقتل ويسجن ويهدد بما هو أسوأ، ثم يقال له أنت وحدك الذي يقرر في شأن القضية فتعال إلى المفاوضات ونحن سنقبل بما تقبل به، أما المحصلة فستكون مستقبلاً سيل اتهامات على الفلسطيني: فأنت الذي قبلت بما قبلت، وأنت الذي دمرت نفسك وقضيتك، وأنت الذي ورطتنا، وأنت الذي أصبحت الطابور الخامس، فلولاك لبقيت المقاطعة العربية ولبقيت مصر ضمن التطبيع البارد ولم تنتقل إلى التطبيع الكامل ولولاك لم تدخل الصهيونية إلى عقر دارنا، ولولاك لم يعترف الفاتيكان بهذه السرعة بالكيان الإسرائيلي، ولم تعد العلاقات الفرنسية الإسرائيلية إلى مرحلة ما قبل ديغول، ولم يقم النظام الشرق أوسطي، ولولاك لما عادت العلاقات الإسرائيلية بالدول التي كانت تقاطعها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ولولاك ولولاك.

يا لها من قسوة حين يوضع كل ذلك في كفة ميزان وفي الكفة المقابلة اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة وما أعطيا للشعب الفلسطيني.

◄ اتفاق أوسلو ومجزرة الحرم الإبراهيمي

ما يمكن أن يقال بعد قراءة الأبعاد التي تحملها مجزرة الحرم الإبراهيمي كثير، وهو بعدد تلك الأبعاد وعمقها واتساعها، فقد شكلت المجزرة حجر محك لما يسمى بعملية السلام من أساسها، ولكل السياسات التي تعاطت من خلالها والقضية الفلسطينية، ثم جاءت ردود الأفعال، أو الأقوال على تلك المجزرة لتزيد من وضوح صورة الوضع القائم دولياً وعربياً وفلسطينياً. لعل أول فكرة يجب تصفية الحساب معها هي اعتبار المجزرة من صنع فرد معتوه، فباورخ غولدشتاين ليس فرداً، وليس معتوهاً، وإنما هو اتجاه وتيار داخل المنظومة الإسرائيلية والصهيونية والعالمية، وقد أكدت هذه الحقيقة جنازته وما قيل فيها من كلمات اعتبرته بطلاً، ويأتي تعليق رابين عليها بتصويره من عمل فرد معتوه، أو تعليق الرئيس الأمريكي كلنتون حولها ليؤكد أن ما عمله جولد شتاين له من يدعمه، بصورة غير مباشرة، من خلال التغطية عليه، وعدم تسليط الأضواء على أبعاده الحقيقية، فكل من رابين وكلنتون راحاً يخففان من حقيقة الإشكالية التي تثيرها المجزرة، وعمداً إلى تضليل المعالجة بحصر الاستنكار في الفعلة بحد ذاتها، وفي مرتكبها باعتباره فرداً نشازاً، وذلك بدلاً من وضع الأصبع على جانب من الحقيقة، في الأقل، أي إعادة سببها إلى الاحتلال الإسرائيلي عموماً، وإلى وجود المستوطنات خصوصاً، هذا دون الإشارة إلى السبب الأهم والذي يعود إلى العقلية الصهيونية ذاتها، وإلى المشروع الصهيوني من أساسه فجولدشتاين، من حيث الجوهر، فعل ما فعله آباء حزب الليكود في دير ياسين، أو آباء حزب العمل في اللد والرملة بل في حرب 47-48، فكيف لا يرى جولد شتاين ابناً باراً لاغتصاب فلسطين وإقامة الدولة الإسرائيلية، وتهجير القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني وانتهاك ممتلكاته والحلول مكانه، إنها العقلية الصهيونية في النظر إلى فلسطين، وشعبها.

صحيح أن الاتجاه الذي ترعرع جولدشتاين في صفوفه لا يلتقي رسمياً وفي بعض التفاصيل مع الذي يعلنه حزب العمل، أو تعلنه الإدارة الأمريكية ولكن مقامة في الإطار العام الذي يمثله حزب العمل، أو حزب الليكود، محفوظ ويشكل جزءاً مكملاً معترفاً له وبه، وإلا من ذا الذي زرعه في المستوطنات وسلحه ودربه ورعاه، إن لم يكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؟ كما أن مقامه في الإطار الأمريكي محفوظ كذلك.

فقد نشأ على أرض الولايات المتحدة الأمريكية، وترعرع في أرجائها وتدرب فيها، وجعلها وما زال قاعدته التي ينطلق منها، ولم يكن ذلك كله بعيداً عن أعين البيت الأبيض أو أجهزته الأمنية.

بكلمة، حتى لو سمعنا استنكاراً لهذا التيار على ألسنة البعض في الحكومة الإسرائيلية، أو الإدارة الأمريكية، فلن يكون له من معنى أبداً ما دامت المعاملة الواقعية له شيئاً آخر، والأهم ما

دام الموقف من موضوع الاحتلال موارباً ومخادعاً، والموقف من المستوطنات مخاتلاً ومدغولاً، والموقف من القدس يتسم بالاحتيال والمصادرة لها. هذا دون الإشارة إلى الموقف من تلك الحقوق والثوابت الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين، والتي أصبحت نسياً منسياً.

أما من جهة أخرى فقد حاول الرئيس الأمريكي أن يصور فعلة جولدشتاين موجهة ضد السلام، فالضحية في هذه المجزرة هو السلام وليس من سفكت دماؤهم، وليس المستهدف الشعب الفلسطيني وانتفاضته وحقوقه.

وهكذا، مرة أخرى، يحرم الشعب الفلسطيني من مظلوميته وعدالة قضيته لتجير سمة "العدالة" و"الضحية" إلى السلام المزعوم.

وثمة منهج لا يقل خبثاً حين يصار إلى الحديث عن المتطرفين في الجبهتين وذلك حين يتوجب استنكار موقف متطرف إسرائيلي، كأن الذي يرفض اتفاق أوسلو لأنه يريد سحقاً أشد للشعب الفلسطيني ومصادرة أوسع لحقوقه ووجوده يتساوى والذي يرفض الاتفاق لما حمله من هدر الحقوق الشعب الفلسطيني ومن مخاطر على الأمة العربية والإسلامية.

هذا دون الإشارة إلى أن هذه المساواة الظالمة تتضمن إجحافاً آخر، وهو اعتبار رابين معتدلاً أو حريصاً على السلام، ولهذا ينبغي للنقاط أن توضع على الحروف، فرابين رأس التطرف، وتطرف جولدشتاين لا يجعله معتدلاً، وإن الأمر لكذلك بالنسبة إلى مسيرة السلام المطروحة برمتها فهي غاية في التطرف، لا سيما بالنسبة إلى القدس والقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني حين تصاغ وفقاً للشروط الإسرائيلية بالكامل، ومن ثم لا يصح أن تطلق صفة التطرف على معارضيها من الفلسطينيين، أو أن يقرنوا بتطرف جولد شتاين فنسمع كلاماً على "المتطرفين في الجبهتين" فالسلام الذي يراد له أن يقوم على نهج اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة يعطي رابين كل شيء ولا يعطي للفلسطيني شيئاً حتى من بعض المسروق والمغتصب.

فكيف يمكن أن يحمل اسم السلام، مهما تواقحنا على الاسم؟ ومن ثم فأصحاب هذا النهج هم أعداء السلام. فهذا النهج أفهم جولد شتاين أن للإسرائيلي حق السيطرة على كل فلسطين، وأن ما للفلسطيني يقتصر على المظاهرة والشكليات، كما عبر عن ذلك مثلاً الاتفاق على المعابر. وعندما يفهم أن وجوده في كريات أربع ومشاركته في الحرم الإبراهيمي لم يعودا غير شرعيين، ولم يعاملا كما كان مسلماً به من قبل، باعتبارهما - شأنهما شأن المستوطنات الأخرى- عقبات في طريق السلام، وإنما أمّن لهما اتفاق أوسلو الحماية والبقاء، أما حق البقاء فقد ترك لمساومات المرحلة القادمة.

بكلمة، إذا كان الوضع كذلك، فلماذا لا يكمل جولد شتاين المشوار حتى نهايته ما دام من الممكن أن يفرض رابين شروطه والطرف الآخر يقبل، والإدارة الأمريكية تدعم، أي لماذا يحافظ على بعض الشكليات!! فلا تطرف الذي قد يتهم به جولد شتاين لا يختلف من حيث الجوهر عن

تطرف رابين، أو تطرف الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، إلا من خلال رفض أن يحافظ للفلسطيني على بعض الشكليات.

ومن ثم فإن تطرف باروخ جولد شتاين يجب أن يبحث عنه في التطرف الإسرائيلي - الأمريكي الذي يدير عملية التسوية الراهنة، وخصوصاً في تطرف اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة، فالانحراف أو التطرف العنصري لا ينسفان إلا سلاماً منحرفاً أملته العنصرية المتطرفة، فالسلام المنحرف والعنصري هو الذي لا يصمد أما الضربات، بل يسقط حتى بلا ضربات مدوية.

بكلمة أخرى، انطلقت رصاصات باروخ جولد شتاين بالاتجاه نفسه الذي يوجه العملية "السليمة" وليست بالاتجاه المعاكس، أو المضاد، ولولا ذلك لما دخلت تلك العملية في مأزقها الراهن، كما لو كانت تبحث عن تلك المجزرة أو تنتظره، لتعلن عن فضيحتها، فتلك الرصاصات صنعت مجزرة بشرية من أجل مصادر الحقوق والثوابت الفلسطينية والعربية في فلسطين، أما اتفاق أوسلو فصنع مجزرة لتلك الحقوق والثوابت ولكن بكلمات أخرى.

فالموقف الإسرائيلي في الحالتين: الرسمية في أوسلو، والمتطرفة العنصرية في الحرم الإبراهيمي، أكد أن عدونا يعامل الصراع مع الفلسطينيين باعتباره صراع وجود، ففي الحالتين كانت ثمة عملية محو للوجود الفلسطيني.

وبعد، فهل آن الأوان أن يعود، لبعض العقول رشدها، ولا نقول كلها، فتتعرف من جديد على طبيعة عدونا، وعلى طبيعة الصراع فوق أرض فلسطين؟

وتبقى ملحوظة حول مواجهة قيادة (م. ت. ف) لمجزرة الحرم الإبراهيمي فبدلاً من أن تكون مناسبة لمواجهة النهج كله من حيث أتى، أو على الأقل، نهج إدارة المفاوضات وما أوصل إليه، راحت تطالب بالضمانات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني من المستوطنين وتدعو إلى نزع سلاحهم، ووضع المستوطنات على رأس جدول الأعمال للمفاوضات.

فالسؤال: لماذا أسقط كل ذلك، على سبيل المثال، من اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة؟ ولماذا أجل بحث موضوع المستوطنات إلى المرحلة الثانية؟ فهل كان الأمر يحتاج إلى مجزرة الحرم الإبراهيمي حتى يصبح موضوع المستوطنات والمستوطنين وأسلحتهم وأمن الشعب الفلسطيني على رأس جدول أعمال المفاوضات؟

ولنفرض أن الأمر كان واضحاً منذ البداية، ولكن اتبع منهج "استدراج" العدو إلى الخطوة الأولى حتى يكون بالإمكان أن يعالج الموضوع لاحقاً. فهل استدرج فعلاً؟ أو من الذي كما أثبتت الوقائع استدرج الآخر إلى الخطوة الأولى؟ ثم ألا تعبّر المعالجة لنتائج المجزرة عن الافتقار إلى خط متماسك حتى في إدارة العملية السياسية والمفاوضات.

فالقفزة الذي انتقلت إلى المطالبة بقوات دولية وتأمين حياة الفلسطينيين، أو المطالبة بنزع سلاح المستوطنين أو بحث موضوع المستوطنات باعتباره أولوية عاجلة لدوران عجلة العملية السلمية، تدين بذاتها اتفاق أوسلو، واتفاق القاهرة إدانة صارمة.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل تحتاج المفاوضات إلى كارثة ما حتى يصبح موضوعها غير قابل للتأجيل، ومن ثم يطالب لها بالإشراف الدولي، أو القوات الدولية؟ أو من ثم ينكشف النهج الذي أدى إلى اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة وقبل بخطوة أولى لإقامة حكم ذاتي في أريحا وأجزاء من قطاع غزة وفي المقابل استمر بقاء جيش الاحتلال على الحدود والمعابر والطرقات والمدن والقرى الأخرى في الضفة الغربية، واستمرت المستوطنات وأمنت الحركة منها وإليها وبقي السلام بأيدي المستوطنين، بينما أجلت المواضيع الأخرى وأخضعت إلى المفاوضات الثنائية، أي أبقي الاتفاق حولها تحت رحمة العدو.

ولعل ما حدث في موضوع المعابر يشكل النموذج لما يمكن أن تحمله المفاوضات في المرحلة الثانية، إن كان ثمة مرحلة ثانية، حول القدس والمستوطنات والاحتلال وقضية العودة واللاجئين وسائر المواضيع، هذا دون الحديث عما تعنيه الملاحق الاقتصادية والأمنية من إلحاق للحكم الذاتي بالعدو الإسرائيلي.

وباختصار جاءت ردود فعل (م. ت. ف) على المجزرة لتشكل إدانة صارخة، ولو بصورة غير مباشرة لاتفاق أوسلو والاعتراف "المتبادل" واتفاق القاهرة، بل إدانة للنهج كله، ولكنها بدلاً من المراجعة والإنقاذ راحت تطرح مطالبات جديدة في الاتجاه نفسه لكأن شيئاً لم يكن، أو لكأن خطأ واحداً لم يحدث في اتفاقي أوسلو والقاهرة ورسالة الاعتراف، ثم بعد أن يقع التراجع عن المطالبات الجديدة سيعامل الوضع، مرة أخرى، كأن شيئاً لم يكن، أو كأن مجزرة الحرم الإبراهيمي لم تكن.

الفصل الثاني : وكانت لاتفاق أوسلو مقدمات

◄ الحكم الذاتي في تقرير معهد واشنطن

ينبغي للتقرير النهائي لفريق الدراسة الإستراتيجية التابع لمعهد واشنطن، والذي صدر تحت عنوان "متابعة السلام - إستراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية - الإسرائيلية، أن يولي اهتماماً خاصاً، لأنه نتاج دراسة وحوار قام بهما فريق من مهندسي الإستراتيجية الأمريكية، فقد كان لبعضهم شأن رسمي، أو شبه رسمي، فعهد كارتر، ولبعضهم الآخر في عهد ريغان وبوش، والبعض الثالث مرشح ليكون في قلب صنع القرار السياسي ورسم الإستراتيجية في عهد كلينتون، أي أننا أمام تقرير يعبر عن كثير من خلفيات أو منطلقات الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها فيما يتعلق بما يسمى "عملية السلام العربية - الإسرائيلية".

جاء التقرير في سبعين صفحة من القطع الكبير، واحتوى على عدد كبير من الموضوعات المتعلقة بعملية المفاوضات على مختلف الجبهات، فكان له تقويمه لوضعية كل طرف من الأطراف المعنية، وكيف يرى أهدافه وكيف سيدبر عملية التفاوض، وحاول أن ضع السقف الأمريكي الذي يضبط التناقض فيما بين المتفاوضين، بل سعى إلى وضع الخطوط العريضة التي يتوجب على الإدارة الأمريكية القادمة أن تتوخاها وهي تشرف على عملية السلام. لعل من المفيد للأطراف المنية أن يدققوا في هذا التقرير ليدركوا، أولاً حقيقة الموقف الأمريكي من كل طرف، وكيف يقوم وضعه وكيف ينظر إلى سياسته، الأمر الذي ينطوي على كثير من الإساءة والتجريح للبعض، وليدرك كل طرف، ثانياً، حدود الموقف الأمريكي من الحل المقترح على جبهته، وهذا قبل التراجع عنه للاقتراب أكثر فأكثر من الموقف الإسرائيلي عند البحث عن الصياغة المقبولة من الطرفين.

ستعنى هذه المقالة بالجوانب المتعلقة بالحكم الذاتي للفلسطينيين كما يتناوله التقرير في كثير من أجزائه.

يعتبر التقرير في تقويمه للوضع الفلسطيني أنه: لما كان الفلسطينيون هم الطرف الأضعف، والأبعد من تحقيق أهدافه، والخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن، فسيبدو أنهم هم الذين سيكسبون أكثر من تقدم العملية.

وهذه رسالة أولى تريد أن تقول للفلسطينيين اقبلوا بأي شيء وستكونون بهذا أكثر من يكسب لأنكم الخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن، وهي قناعة يراد إدخالها في العقل الفلسطيني المفاوض لينهزم منذ البداية فيتنازل عن كل الحقوق الفلسطينية حتى في حدودها الدنيا التي يطالب بها، ويرضى بأي فتات يرمى إليه ثم يقنع نفسه بأنه الكاسب الأكبر.

جاء اقتراح "الحكم الذاتي" في الأساس، من قبل بيغن -شارون وثبت في اتفاقيات كامب ديفيد، ثم أعيد إحياؤه من خلال شامير - رابين عام 1989 وقد أريد منه أن يحقق عدة أهداف: الأول أن يصبح هو موضوع التفاوض بدلاً من الانسحاب وتطبيق قرار 242، وأن يؤمن، ثانياً، إبقاء التواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع وإبقاء السيطرة العسكرية والأمنية مع تأمين إبعاد الكتلة الفلسطينية، ثالثاً عن تغيير مكونات الدولة الإسرائيلية في حالة الضم.

ويرى التقرير أن القناعة بأن على إسرائيل أن تسيطر على المناطق ولكن دون استيعاب سكانها يتقاطع حولها الحزبان (العمل والليكود) فالمعادلة التي يخدمها مقترح الحكم الذاتي، من وجهة النظر الإسرائيلية هي الحفاظ على الأمن والسيطرة العامة على المناطق مع تخليص إسرائيل من المسؤولية عن السكان العرب.

وترجع هذه الفكرة إلى فلاديمر جابوتنسكي معلم بيغن والأب الروحي لليكود، وقد دعا إلى البحث عن طريقة التعامل مع أقلية قومية دون تدمير الديمقراطية الإسرائيلية أو ضرب الأغلبية اليهودية، وكان موشي دايان يعبر عن الفكرة نفسها ترك العرب وحدهم قدر الإمكان بينما نحافظ على وجود يهودي وسيطرة عسكرية في المنطقة.

ولهذا يرى التقرير أن الإشكالية التي تواجه المفاوض الإسرائيلي ليس القبول بفكرة الحكم الذاتي الفلسطيني فهي فكرته، وإنما كيف يحدد تفصيلاته، وقد سبق وأكد التقرير أن الحكم الذاتي من حيث التعريف أو من حيث الجوهر هو حالة محددة الصلاحيات أو الحدود، فالإشكالية المفتوحة هي عملية تحديد تفصيلات الحكم الذاتي أو بعبارة أدق كيف تقتسم الصلاحيات في الضفة الغربية والقطاع بين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين.

ويلاحظ التقرير أن الصياغات الإسرائيلية في المفاوضات الثنائية شددت على الجانب الإداري بالقدر نفسه الذي شدد فيه الفلسطينيون على الجانب السياسي، فأبدوا استعداداً ليعطوا الفلسطينيين سيطرة على الصحة أو على الانتخابات البلدية، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى ما قدموه في اقتراحاتهم لعام 1982 أو مشروعهم في 1989.

وهنا يتقدم التقرير من الإدارة الأمريكية بعد مقترحات والأطراف المعنية تسعى لتحديد طبيعة الحكم الذاتي ومداه، ويلخص ذلك أولاً: بضرورة الابتعاد عن المصطلحات والرموز في تحديد الموضوع والتركيز على تبادل الصلاحيات العملية التي سيمارسها الفلسطينيون وتلك التي سيشاركهم فيها الأردن أو إسرائيل، وتلك التي ستحتفظ بها إسرائيل لنفسها.

والمقصود هنا التعامل مع تفصيلات جزئية، والابتعاد عن التحديد السياسي للحكم الذاتي، وهذا ما يسمح بتفريغه إلى الحد الأقصى ويقيم الضمانات التي تقعده حيث هو حتى يفقد كل إمكان للتحول إلى ما هو أكثر من كيان إداري.

ويأتي المقترح الثاني ليكرس الأول إذ المهم "التوصل إلى اتفاقية سريعة حول صلاحيات معينة، وعلى الفلسطينيين أن يبدؤوا بممارستها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، أي على الفلسطينيين ألا يفكروا الربط بين المرحلتين الانتقالية والمفاوضات حول المرحلة النهائية، وأن يبدؤوا العمل فوراً بما يُعطى لهم بغض النظر عما سيعطى، أما الأردن فيأتي دوره في المقترح الثالث حيث يشترك في بعض المجالات التي يمكن أن يقدم فيها إسهاما مثل التجارة والأمن الداخلي والخارجي.

فالأردن هنا لم يعد يعامل باعتباره الطرف المعني في التفاوض حول الانسحاب وفقاً لقرار 242 كما هو حال سوريا بالنسبة إلى الجولان. وهنا تبرز بصورة خاصة خطورة تحويل المفاوضات من مناقشة الانسحاب وتطبيق قرار مجلس الأمن 242، على الرغم مما تضمنه من إجحاف وهضم للحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين إلى مناقشة الحكم الذاتي واقتسام الصلاحيات مع عدم التعرض للاحتلال أو للقدس أو المستوطنات طوال الفترة الانتقالية ثم بعد ذلك لكل حادث حديث.

ثم يأتي المقترح الرابع والذي يقول أن الموضوع الدقيق المتعلق بالسيطرة على الأرض ومصادرة المياه يمكن أن يحل بالرجوع إلى صيغة بيغن شارون لعام 1982 أي يعطي حق الفيتو للطرفين فيما يتعلق بأي مستحدث مستقبلاً بالنسبة غلى الأراضي ومصادر المياه، أي ترك موضوع السيادة على الأرض ومصادر المياه بلا تحديد ويعطي الفلسطينيون والإسرائيليون حق الاعتراض الذي يعطى لأي مشروع يقدم عليه أحد الطرفين دون موافقة الآخر.

فالحكم الذاتي هنا بلا سيادة على الأرض ومصادر المياه، ولا مفر من أن يتعاون الطرفان، وبهذا يكون الموقف الأمريكي الحقيقي قد تخلى فعلياً عن التزامه بقرار 242 فيما يعلق بجانب السيادة على الأرض ومصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان المدخل إلى ذلك تحويل الاتجاه إلى مناقشة الحكم الذاتي.

ويقول المقترح الخامس، لا بد للإجراءات المتعلقة بالحكم الذاتي من أن تؤثر في النشاط الاستيطاني في المناطق وينبغي لهذا الموضع أن يحل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المفاوضات بدلاً من أن يحل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في علاقاتهما الثنائية، وبهذا يصبح الموقف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية هو التخلي عما كان يعلن بمعارضة الاستيطان والتحول إلى موقف الحياد وإلقاء الفكرة على ملعب المفاوضات الثنائية.

وهذا ينسجم مع روحية التقرير كله، والتي شددت على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية - الإسرائيلية كضمان لنجاح عملية التسوية، وهو حل مرة أخرى، على حساب الطرف الفلسطيني العربي تدني حتى ع المستوى التي انطلقت منه المفاوضات.

ومن هنا قد تعجب حين نقرأ في واحدة من فقرات التقرير: "ستكون الحكومة الإسرائيلية الجديدة في وضع قوي، فقد أزالت حرب الخليج، في الوقت الحاضر،أخطر تهديد عسكري كان يواجه إسرائيل -هجوم مشترك عراقي- سوري على جبهتها الشرقية - وبأقل ثمن دفعته إسرائيل.

وهنالك تدفق المهاجرين الروس، وحتى لو بأعداد قليلة، ثم هنالك المصلحة السورية في المفاوضات وهذا كله يعطي للقيادة الإسرائيلية الفرصة نفسها التي أغتنمها بيغن عام 1978 أي إنهاء الخطر العسكري العربي الرئيس على إسرائيل دون أن يتخلى عن يهودا والسامرة أو قطاع غزة.

فتلكم هي المكاسب الأولية المحتملة، "وإذا ما تحققت فلن تكون أقل من تحقيق الانتصار النهائي للمثال الصهيوني: دولة يهودية آمنة فوق وطنها التاريخي، ولهذا فالحكم الذاتي الفلسطيني هو طريقة للالتفاف على حلقة اللاقرار التي وقعت فيها إسرائيل منذ انتصارها الهائل عام 1967".

تتمثل الخطورة التي يتضمنها هذا التقرير في كون ما تقدم يحدد سقف الموقف الأمريكي بالنسبة إلى الحل المتعلق بالضفة والقطاع، وهو حكم ذاتي محدود الصلاحيات جداً بالنسبة إلى الفلسطينيين، وبقاء يهودي في الضفة والقطاع وبقاء للقوات العسكرية في كل النقاط التي تحقق السيطرة والأمن والعمق، وعدم التطرق إلى موضوع القدس، وترك مسألة الاستيطان للتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتجنب بحث موضوع السيادة على الأرض ومصادر المياه مع إعطاء كل طرف حق النقض "الفيتو" أي ارتهان الوضع لتعاون حتمي بين الطرفين ثم ترك الوضع النهائي لمفاوضات المرحلة الثانية التي ستتلو المرحلة الانتقالية دون أي ربط بين المرحلتين.

ومن هنا يكون كل ما يطرحه المفاوض الفلسطيني خارج هذه الحدود، أو أعلى من هذا السقف، مجرد أماني لا علاقة لها بالإطار الذي دخلت فيه المفاوضات، أي يمكن أن تؤول إليه، فمن لا يقبل بهذا السقف الذي حدده الراعي الأمريكي، فليس له إلا أن يرمي قفاز التحدي بوجهه.

وأخيراً ربما قيل كيف يمكن التعامل وتقرير غير رسمي كأنه السياسة الرسمية المعلنة للأدوار الأمريكية، أو كان ما ورد فيه سيكون هو ما سيتحقق على أرض الواقع؟ وهذا قول حق لأن التقرير غير رسمي ولكن الإشكالية هنا أن الموقف الرسمي سيكون، كما علمتنا التجارب أسوأ منه، وكذلك إنه لقول حق أن ما ستحقق على أرض الواقع لن يأتي متطابقاً تماماً مع توقعات التقرير.

ولكن الإشكالية هنا أيضاً أن التجربة مع تقارير معهد واشنطن وبرولنغز وأمثالهما تؤكد أن ما تطبقه السياسة الأمريكية على الأرض بالنسبة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي كان يأتي أسوأ مما بشرت به تلك التقارير وليس العكس.

بكلمة أخرى علينا التعامل وتقرير معهد واشنطن على اعتبار أنه سقف أعلى من السقف الحقيقي الذي تحمله الإدارة الأمريكية بالنسبة إلى ما يمكن أن يستخلص فلسطينياً وعربياً من عملية التسوية ففي التكنولوجيا العسكرية يرى بيريز أن المتغيرات العالمية الجديدة تتطلب محافظة على التفوق العسكري الكاسح للجيش الإسرائيلي على جيوش المنطقة وهذا هو ما رمت إليه الاتفاقية الأمريكية - الإسرائيلية حول التعاون العلمي والتكنولوجي كما تعتمد على تجريد الأطراف المقابلة من وقتها العسكرية وحرصها في الحد الأدنى - وهذا من أهداف التسوية أصلاً.

وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعيد توضيع الجيش، وتعيد النظر في حجمه وما يستهلك من موازنة حتى يحوّل ما يمكن الاقتصاد به إلى خدمة إستراتيجية لبناء العملاق الاقتصادي والعملاق السياسي، أي المطلوب أن يصار إلى تبني سياسات لخدمة إستراتيجية تحويل الكيان الإسرائيلي إلى يابان المنطقة، وإلى القوة السياسية النفاذة فيها وفي العالم وهذا ما يفسر الجوانب الأساسية في اتفاق أوسلو: جانب التعاون الاقتصادي ليكون الجسر إلى "مشروع مارشال" يقدم على طبق من ذهب للكيان الإسرائيلي.

وذلك ما يفسر أيضاً، السعي الحثيث لإقامة العلاقات الدبلوماسية والإسراع في التطبيع مع الدول العربية ما دام اتفاق أوسلو وفر الغطاء اللازم وذلك ليصبح الكيان الإسرائيلي مركز استقطاب سياسي ونقطة يستقوى بها في الصراعات العربية - العربية، وحتى في الصراعات الداخلية، ويساعد على ذلك الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي جعلت من الاعتراف بالكيان الإسرائيلي واسترضائه مدخلاً للوصول إلى ما يراد من أمريكا، أي جعلته بمثابة مدير التشريفات الذي لا بد من المرور به للوصول إلى البيت الأبيض.

إذا كان اتفاق أوسلو سيحقق فيما سيحقق للكيان الإسرائيلي ما تريد له استراتيجية بيريز: فتح الطريق إلى التكامل بين العملاق العسكري والعملاق السياسي والعملاق الاقتصادي فكيف ينبغي للموقف أن يكون منه؟

◄ بين الحاجات الفلسطينية والإسرائيلية

من يتابع تصريحات بيريز، في دافوس وبعدها، يلحظ أن منهجه في التعاطي والمفاوض الفلسطيني يتلخص كما هو آت: للفلسطيني "الكرامة" وللإسرائيلي المعابر والحدود والطرقات المستوطنات والسيادة والأمن، وما شابه ذلك، وبهذا يُلبى للطرفين حاجتهما أو قل لكل طرف وما يحتاج إليه فالإسرائيلي كما يؤكد بيريز شديد الحساسية بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالأمن والحدود والسيطرة والأرض والسيادة المستوطنات والمعابر طبعاً والقدس. أما الفلسطيني، كما يشير بيريز، فشديد الحساسية بالنسبة إلى المظاهر، الكرامة، ولهذا اعتبر الاتفاق الجزئي الذي أبرم في القاهرة ملبياً لحاجة كل طرف من هذا المنظور فالاحتلال بات على حاله ولكن ضمن ترتيب يسمح ببعض المظاهر، للفلسطيني، علم فلسطيني، خاتم فلسطيني، بعض الموظفين عند هذا المدخل، أو ذلك، في الخروج والعبور، من وإلى أريحا وقطاع غزة، الأنكى أن تقوم لجان

مشتركة على المعابر والطرقات مما يجعله احتلالاً يتمتع بالحسنيين: حسنى السيطرة على كل فلسطين وحسنى الابتعاد قدر الإمكان عن الصدام مع الأهالي تحت الاحتلال أو تحمل أية أعباء مالية تتعلق بضبطهم أو خدماتهم، ويجعل الفلسطيني، تحت الاحتلال يرزح تحت الشرين شر الاحتلال وشر الموافقة عليه، والرضا به، والمشاركة في دورياته الأمنية.

أما فلسطينيو الشتات فعليهم أن يعتبروا الشتات حياتهم ومستقبلهم، وليس لهم أن يفكروا بفلسطين، أو يحسبوا أن لهم الحق في إثارة قضيتها فقد حدد مصير فلسطين في أوسلو ما حقق من اتفاقات.

يبدو أن بيرز، ربما من خلال بعض الدراسات والتقارير، أو الهامشين، خرج برأي يقول أن نظيره المفاوض الفلسطيني، وهو رأي قديم تناقله بعض الاستعماريين والصهاينة عن العرب، "يهمه المظهر أكثر من الجوهر"، أو "خذ منه كل شيء ولكن أجلسه على الكرسي وبجّله وحافظ له على بعض الشكليات، تراه راضياً وشاعراً بالانتصار".

على أن بيريز نسي أن السيكولوجيا التي نفعت مع بعض الأفراد لم تنفع مع الشعوب. ومن ثم عليه أن يعلم أن الاتفاقات التي تقوم على خداع الشعب الفلسطيني، والضحك على ذقنه، ببعض المظاهر، بينما تستبقي الاحتلال عملياً، وتذهب بالأرض والسيادة الحقيقية، والكرامة الحقيقية، لن يكتب لها البقاء أبداً، فالبيت الذي يقوم على رمال لا تدوم دعائمه والاتفاقات التي تفرض من خلال القوة، والتلاعب بالألفاظ، والمظاهر، لا يمكن أن يكتب لها النجاح.

كلمة أخيرة، أنه من الأفضل ألف مرة أن يأتي الاتفاق الجزئي، عاكساً لحقيقة الوضع على المعابر، أي مبقياً للاحتلال مكشوفاً، كما كان الحال قبل تنفيذه، من أن يأتي مضمخاً بصباغ الخداع، والشراكة المدمرة، وذلك أفضل حتى للمفاوض الفلسطيني، والمنفذ الفلسطيني، لكي يأخذ القبول صفة الجبر والإكراه، والظلم والإجحاف، وبهذا يكون القبول بالشر شراً واحداً، أما طلاؤه الأصباغ فيجعله شرّين يلدان شروراً.

◄ الفلسطيني والدخول في المشروع الصهيوني

ورد في تصريح لبيريز وزير خارجية دولة العدو، وهو ما ردده رابين من قبل، أن نصوص الاتفاقات ليست الشيء المهم وإنما المهم هو بناء الثقة ونوع العلاقات التي ستقوم بين الدولة الإسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني. وبهذا يكشف بيريز بعداً آخر من أبعاد إستراتيجية الكيان الإسرائيلي - فلسطينياً، للمرحلة القادمة.

فبعد أن أخذ كل ما يريد، بل أكثر مما كان يحلم يأخذه، من خلال اتفاق أوسلو ثم اتفاق القاهرة، انتقل الآن إلى التركيز على موضوع بناء الثقة، أو نوع العلاقات التي ستقوم بين طرفي اتفاق أوسلو - اتفاق القاهرة مستقبلاً، واعتبر أن موضوع الثقة ونوع العلاقات هما أهم من نصوص الاتفاقات في قابل الأيام.

إذا ترجمت هذه الإشارة العامة والغامضة نسبياً إلى معناها المراد، في إطار عقلية القيادات الإسرائيلية، فسنجد لها معنى واحداً لا غير وهو أن يسعى الفلسطيني لكسب ثقة تلك القيادة، والوصول بالحكم الذاتي إلى مستوى الوثوق به إسرائيلياً، أي عليه أن يبني ذلك النوع من العلاقات التي ترضى عنها قيادة يهود إسرائيل، ولا حاجة إلى التأول هنا، فالمعنى واضح تماماً أي التحول إلى موقع العمالة، فالعدو لا يثق بالفلسطيني أو عربي أو مسلم إلا صار عميلاً،وأثبت أنه عميل أحادي الولاء، والعدو لا يقبل علاقات للحكم الذاتي به غير علاقات التبعية له، والدخول الإيجابي في مشروعه الصهيوني ضد العرب والمسلمين، وهذا يعني إتباع ملته، والتبعية لإستراتيجيته.

بكلمة أخرى إن كل ما قدم تنازلات في اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة، وما يمكن أن يقدم من تنازلات لاحقاً غير كاف، ولا يعتبر نهاية المطاف بالنسبة إلى ما هو مطلوب إسرائيلياً من الحكم الذاتي بعد قيامه وتشكله لأن ما يكون قد قدم من تنازلات يصبح من الماضي، أما المستقبل فيتطلب الثقة والعلاقات الإيجابية، يتطلب "التعاون" وإلا بأي اتجاه سيدور الدولاب؟

الذي يريده بيريز من موقعي اتفاق أوسلو - اتفاق القاهرة هو الدخول في المشروع الصهيوني ليس شركات وإنما عملاء، أما إذا كان هذا مرفوضاً فسيجد الحكم الذاتي نفسه في أزمة حقيقية فبيريز لا يتحمل جاراً "مشبوهاً" أو مشكوكاً فيه، أو في ولائه فذلكم هو معنى تصريحه.

◄ حول قمة رابين ـ كلينتون

جاء البيان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي إثر انتهاء محادثاته مع رابين (آذار 1993) وإجاباته في المؤتمر الصحفي ليكشفا عن حقيقة السياسات الأمريكية للمرحلة القادمة، ويضعا الذين يأملون خيراً من الرعاية الأمريكية لمفاوضات التسوية وتدخلها فيها كشريك كامل، أمام حرج كبير، وليضعا الذين يدعو إلى التحالف وأمريكا الدخول في سياق مشاريعها وإستراتيجيتها للمنطقة في ظل ما يسمى النظام الدولي الجديد إزاء حرج أشد.

فقد أعلن كلينتون أن الطرفين اتفقا على الارتفاع بمستوى تحالفهما الإستراتيجي إلى درجة أعلى لتصبح إسرائيل شريكاً كاملاً للولايات المتحدة الأمريكية في كل ما يجري من ترتيبات في المنطقة، وهذا ما يعني أن كل تعامل وأمريكا وكل اتفاق وإياها سيكونان تعاملاً واتفاقاً مع الكيان الإسرائيلي كذلك، فإذا كان هذا هو الحال، بصورة غير مباشرة، في الماضي فقد أصبح في عهد كلينتون مباشراً ومعلناً ويجب أن تقبل به الأطراف العربية والإسلامية من المحيط إلى الخليج حتى جاكرتا، الأمر الذي يعيد تثبيت صحة الرأي الذي قال بزيادة الدور الإستراتيجي للكيان الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما يعيد تثبيت خطأ الآراء التي راحت تبشر بضعف أهمية الكيان الإسرائيلي بالنسبة إلى الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة النظام الدولي الجديد، ولا يحسبن أحد أن هذا الأمر لم يكن كذلك في عهد بوش أو كان سيختلف لو أعيد

انتخاب بوش، لأن التحالف حين يصل إلى المرتبة الإستراتيجية يكون من ثوابت السياسة والإستراتيجية.

هذا يبرز السؤال هل سيقبل الذين جنحوا للتحالف مع أمريكا وعلناً بأن يعلنوا التحالف مع الكيان الإسرائيلي وعلناً، لأن موضوع القبول بالتسوية والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي ارتفع إلى مستوى التحالف والقبول بالقيادة المشتركة الأمريكية - الإسرائيلية للمنطقة، ثم السؤال: أية مترتبات ستلحق بالأمة على المستوى العام، وعلى مستوى كل قطر عربي وإسلامي، حين يصبح المتحكم فيما يجري من إعادة صياغة للأوضاع هو تلك القيادة المشتركة التي لا بد من أن تقرأ في بيان الرئيس الأمريكي كلينتون.

وإذا كان الأمر كذلك على المستوى الإستراتيجي وعلى مستوى المنطقة بأسرها فماذا يُخبأ للمفاوض العربي والفلسطيني على مائدة المفاوضات حين يصبح التدخل الأمريكي للوصول إلى اتفاقات مباشراً وحاسماً؟ بكلمة سينتقل موقع المفاوض الإسرائيلي إلى الموقع الأمريكي في العملية أي موقع المهيمن والمسيطر والحكم.

هكذا يتكشف مسار التسوية من خلال بيان كلينتون عن خطورة على القضية الفلسطينية، وعلى فلسطين، وعلى الوضع العربي برمته فوق ما كان متوقعاً من قبل أشد الرافضين لتلك التسوية.
وإذا كان الأمر كذلك فقد أصبح لزاماً أن يقف الجميع وقفة مسؤولين لتقويم الوضع على أساس هذه المعطيات، ولانتهاج سياسات على المستوى الإسلامي، والمستوى العربي، والمستوى الفلسطيني، لمنع هذا المآل للأحداث، وذلك باستعادة الفعالية للتضامن الإسلامي، والتضامن العربي، ولوحدة الصف الفلسطيني، من أجل إنقاذ قضية فلسطين من التصفية والحيلولة دون تحويل ديار العرب والمسلمين إلى مزرعة أمريكية - صهيونية - إسرائيلية، فقد آن الأوان لجراح حرب الخليج أن تُلأَم، وآن الأوان للمضبوع وراء الضبع الأمريكي أن يصحو بعد أن ارتطمت رأسه بمدخل المغارة.

أما من الجهة الأخرى فإن إعلان الارتفاع بالتحالف الإستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي إلى مستوى أعلى بحيث تصبح القيادة الإسرائيلية شريكاً كاملاً لأمريكا في تقرير مصير التسوية وإعادة لترتيب الأوضاع في المنطقة، يزيد من الحاجة إلى التوجه إلى جماهير الأمة وإنزال الموضوع بكل هذه الأبعاد إلى الرأي العام والشارع حتى يصبح بالإمكان أن نجمع كل أسباب القوة التي بأيدينا فنقيم السد أمام الانجراف وراء المصير المريع.

◄ التفوق العسكري الإسرائيلي والتسوية

إزاء الخلل في ميزان القوى العسكرية في مصلحة العدو الإسرائيلي بعد تجريد العراق من قدراته العسكرية فوق التقليدية ووضعه تحت المراقبة الدولية، وأخذ هذا الخلل يزيد من ناحية أخرى مع ازدياد الإشراف الأمريكي على بيع الأسلحة أو نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية

وما جاورها من بلدان إسلامية، أما من الجهة الأخرى فقد تعزز الاتفاق الإستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي في مجالات تطوير الأسلحة والتكنولوجيا لحساب الجيش الإسرائيلي.

وجاءت زيارة رابين للولايات المتحدة الأمريكية (كانون أول 1993)،وما عادت به من صفقة سلاح في مجال الطيران الحربي والصواريخ لتعطي مؤشراً خطيراً على ما يراد للعرب والمسلمين أن يكونوا عليه في ظل التسوية أو ما يسمى بمرحلة السلام. أي أن المطلوب أن تعيش المنطقة في ظل سلام يتحكم فيه الجيش الإسرائيلي، بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهذا أمر بديهي عندما يكون على مثل ذلك القدر من التفوق العسكري والتكنولوجي. بينما يكون الطرف الآخر شبه مجرد من السلاح إلا بقدر ما يحتاج إليه الأمن الداخلي أو الصراعات الجانبية العربية - العربية أو الإسلامية - الإسلامية. وبهذا يراد أن يحقق مسار التسوية واتفاقات السلام ما لم تستطع أن تحققه المرحلة السابقة في العداوة والمواجهة والحروب.

وإذا كان لأحد قول آخر فليعط تفسيراً لهذه الصفقة من الأسلحة التي قدمها الرئيس الأمريكي لرابين، ولكن حذار أن يظل هناك من يسوّق لتلك الحجة الخادعة التي تقول إن إعطاء هذه الأسلحة للكيان الإسرائيلي يشجعه على تقديم التنازلات. لأن من السذاجة بمكان ألا ترى عملية وضع الكيان الإسرائيلي في موضع التفوق العسكري المطلق على كل الدول العربية والإسلامية بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي سابقاً، باعتبارها سياسة وإستراتيجية دولية وليس السوفييتي سابقاً، باعتبارها سياسية وإستراتيجية دولية وليس باعتبارها رشوة لتمرير هذا الاتفاق أو ذاك. ومن هنا يفترض بأن يدرك المغزى من صفقة كلينتون - رابين الأخيرة بل تلك السياسة الإستراتيجية إدراكاً عميقاً من قبل المسؤولين العرب والمسلمين كافة، قبل فوات الأوان، ولات ساعة مندم.

◄ أمريكا مسار التسوية

تشكل التطورات السياسية في المنطقة، منذ الإعلان عن اتفاق أوسلو حتى الآن تغييراً ملحوظاً بالنسبة إلى الدور الأمريكي في مسار التسوية التي انطلقت من مؤتمر مدريد.

كانت السمة الرئيسة المميزة لعقد مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات ثنائية، ذلك الدور القيادي الذي لعبته الإدارة الأمريكية في عقد المؤتمر والإشراف على المفاوضات، واعتبارها الوسيط في تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى اتفاقات، وكان هذا متمشياً ووضع الإدارة الأمريكية عالمياً وإقليمياً بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي بل اتخذ دليلاً من قبل الكثيرين على نمط النظام الدولي الجديد الذي سيقاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قيادة منفردة، وراجت في حينه تصورات وهمية تقول أن العالم في طريقه ليعاد ترتيبه وفقاً للإرادة الأمريكية، ومن ثم على كل من يريد أن ينجو برأسه، أو جلده، أو يجد له مكاناً في المعادلة الإقليمية من حوله، أن يسارع لاسترضاء أمريكا ولو ركوعاً وتسليماً بلا قيد أو شرط، ومن يرفض هذه الواقعية التي تدرك "المتغيرات الجديدة" في العالم فهو خارج التاريخ وسيخرج من التأريخ، وقد أسهمت هذه المقولات التي راحت الأحداث الأخيرة إعلامياً وإقليمياً تهزأ بها إلى

حد بعيد، في دفع البعض ومنذ ثلاث سنوات نحو التدهور خطوة فخطوة في طلبهم لرضا أمريكا ومن خلالها رضا الكيان الإسرائيلي.

على أن مراقبة دقيقة لمسار التسوية منذ اتفاق أوسلو تكشف تغيراً ملموساً في الدور الأمريكي الذي لم يعد مشرفاً على المفاوضات بالنسبة إلى ما يجري على الساحة الفلسطينية، وأصبح مشلولاً بالنسبة إلى الساحات الأخرى، فقد تكرس منذ اتفاق أوسلو استبعاد المشرف والشريك الكامل واستبدال التفاوض المباشر مع الكيان الإسرائيلي به، وإذا كان له أن يتدخل فعليه أن يفعل ذلك بناء على طلب إسرائيلي لا ليتدخل بالمفاوضات وإنما للضغط على الطرف الفلسطيني والعربي، أي سلمت أمريكا كارهة أو طائعة أوراقها للكيان الإسرائيلي فيما يتعلق بمسار التسوية ومصيرها، وهذا يختلف عن الحالة السابقة حين كانت مشرفاً ووسيطاً منحازاً للجانب الإسرائيلي، إنها الآن أقرب ما تكون إلى القوّة التابعة أو الملحقة.

ولعل هذا الوضع ناجم عن الاضطراب الذي عصف بإدارة كلينتون تحت الضغط الصهيوني الأمريكي المتعاظم عليه أبداً، وهو وضع ليس بمسر لكلينتون وكريستوفر على أية حال، فما من امرء يحب أن يحجم دوره ويقزّم فكيف حين يكون دول كبرى وذات مصالح كبرى!! لكن وبالرغم من ذلك، راحا يضعفان أمام الموقف الإسرائيلي أكثر فأكثر، ويوماً بعد يوم، لا سيما فيما يتعلق بمسار التسوية، وما تصريح كلينتون حول القدس إلا التأكيد على انتقال الدور الأمريكي من موقع المشرف والوسيط والشركي الكامل، ولو المنحاز تماماً للموقف الإسرائيلي، إلى موقع الملحق بالموقف الإسرائيلي الذي سلمه قيادة العملية في المسار الفلسطيني! أولاً، وأصبح أقرب إلى حالة الشلل في المسارات الأخرى التي راح يضغط عليها لتنهج نهج اتفاق أوسلو.

هذا التغير ينسف أركناً أساسياً من الأركان التي قام عليها مؤتمر مدريد، ويتطلب أن تسمع أساسياً أمريكا، حتى من الذين دخلوا ذلك المؤتمر، وواصلوا نتائجه، كلاماً قاسياً جديداً يناسب دورها الجديد، وإن كانت أصلاً تستحق أكثر من ذلك.

◄ فلنعرف أمريكا والصهيونية

فرض الدخول في معادلة الوضع الدولي الجديد، بعد حرب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفييتي، تغييراً في سياسات أغلب دول العالم إن لم يكن كلها، وقد تبع ذلك إطلاق موضوعات نظرية جديدة -قديمة لدعم ذلك التغيير، فالذين انتقلوا على سبيل المثال، من موقف العداء للصهيونية والإمبريالية الأمريكية، إلى موقف التفاهم والتصالح، وفقاً للشروط الصهيونية- الأمريكية وجدوا أنفسهم مضطرين، لدعم سياستهم الجديدة، إلى صياغة موضوعات نظرية غير تلك التي قامت عليها سياساتهم السابقة، أو استخدمت دعماً لتلك السياسات.

على أن الأمر في مضمار النظرية كان أصعب، وأشد حرجاً، منه في مضمار السياسة، ففي مجال السياسة سوّغوا ذلك الانقلاب في المواقف بالاختلال الذي حدث في موازين القوى

العالمية والإقليمية، وتحصنوا بمقولات الواقعية والسياسية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وعدم وجود بديل آخر غير بديل التفاهم والتصالح إلى حد الموالاة، واستخدم العجز في جهتهم، والقوة في جبهة الطرف الآخر، حججاً لانتهاج السياسات الجدية.

بيد أن هذه السياسات وقفت متعارضة والمقولات النظرية السابقة حول الصهيونية، والإمبريالية، كما تعارضت والمقولات المتعلقة بالحقوق الثابتة، وطبيعة الصراع، وما يمثلون ولم يكن التعارض في الحالتين بسيطاً، أو يمكن القفز من فوقه، فقد كان ، ولم يزل تعارضاً صارخاً، فإذا كانت الواقعية السياسية والحديث عن ميزان القوى يسمحان بالتغيير في السياسات، فإن الوضع ليختلف حين تتطلب السياسات الجديدة تغييراً في المقولات النظرية الأساسية المتعلقة بطبيعة الخصم وطبيعة الصراع، والحقوق الأساسية أو الثوابت.

إذا كان بالإمكان القبول بالأمر الواقع بسبب ميزان القوى فكيف يكون بالإمكان أن يقال أن الصهيونية ليست عنصرية، أو أن الصهيونية في فلسطين أي الكيان الإسرائيلي، لم تقم على الاغتصاب، أساساً، أو أنها ليست مغتصبة لفلسطين، أو لم تعد عدوانية، وتوسعية، وعنصرية، وكيف يمكن أن يقال أن أمريكا لم تعد إمبريالية وعدواً للشعوب، ومنتهكة لحقوق الإنسان، وعدوانية في السياسات الخارجية، ومصاصة لثروات البلدان الأخرى، ثم كيف يمكن أن تنكر الحقوق الأساسية الثابتة، مثل حقنا بكل فلسطين، أو مثل حق الشعوب بالسيادة على بلادها وثرواتها، وتقرير مصيرها، وانتهاج السياسات المستقلة؟

وإذا لم يكن بالإمكان تغيير الطبيعة الأساسية حين تتغير موازين القوى، ولا سيما بالنسبة إلى القوى الكبرى المسيطرة فالعنصري الإمبريالي والعدواني يصبح إذن قوياً ويكون أكثر اندفاعاً في عنصريته وإمبرياليته وعدوانيته، هنا تصبح السياسة المستندة إلى مقتضيات ميزان القوى بلا دعم نظري، أو تصبح كالجسم القائم على أرجل خشبية.

ولهذا كان أمام السياسات التي فقدت أساسها النظري أحد خيارين، أما أن تقع في فصام بينها وبين ذلك الأساس، وأما أن تبحث عن أساس نظري ينبع من السياسات الجديدة، وهذا وضع معكوس لأن السياسات في الأصل، تنبع من أساسات نظرية تعكس المبادئ والقواعد والثوابت والحقوق والمصالح العليا.

على أن لهذا البحث عن التماسك آثاراً جانبية خطيرة مثل فقدان الهوية وإلغاء الذات، أو مثل الوقوع في عجز سياسي يحول الصراع السياسي من عملية مستمرة لتغيير ميزان القوى إلى عملية مستمرة من التدهور والتراجع تحت ضغط التواءم وميزان القوى القائم، أي القبول، خطوة بعد خطوة، بشروط الخصم.

من هنا أصبح المرء مضطراً، وهو يناقش بعض أصحاب السياسات الجديدة - هي في الواقع قديمة ومتكررة في بلادنا العربية والإسلامية منذ مائتي سنة على الأقل - إلى أن يعد إل مناقشة البديهيات أو مناقشة الأساسات، فقد أصبح لزاماً، مرة أخرى، أن ندرس أو نعرض، طبيعة

عدونا وسماته الأساسية، وما يريد فعلاً منا، وإنه لأمر محزن أن يحتاج بعض الفلسطينيين والعرب اليوم إلى الاقتناع أن الصهيونية مغتصبة وعنصرية وتوسعية، ولا ينفع معها التفاهم عن حلول وسط- ولو بنسبة ثمانية أعشار أو تسعة أعشار في مصلحتها -فهي تريد أن يبقى لها كل ما في يدها، وربما مع تنازل شكلي، أو وهمي، عن جزء يسير يسير، ولكن مقابل التقدم بحلول وسط جديدة "تمس ما بأيدينا تحت شعارات السلام الكامل، والتطبيع، والنظام الشرق أوسطي".

وغداً لزاماً، مرة أخرى، أن ندرس أو نعرف علاقة الإدارة الأمريكية الصهيونية الأمريكية والصهيونية العالمية والكيان الإسرائيلي، ونعرف أن الإدارة الأمريكية إسرائيلية السياسة في بلادنا، وأحياناً أكثر ملكية من الملك الإسرائيلي - الصهيوني المحايد، بل لا نخدع أنفسنا حين نطالبه بأن يكون نزيهاً، ولا حتى شبه نزيه بنسبة 90% انحيازاً لعدونا، هذا دون أن نتناول ما يخطط له ضد العرب والمسلمين كافة من وضعهم ضمن واقع لا يسمح لهم بنهوض، أو تطور، أو نمو، أو يترك لهم ثروة، أو قدوة، أو حتى بقاء كوة أمل في مستقبل.

ويبدو أن أمريكا خصوصاً، والغرب عموماً، لا يريدون لنا، في هذه المرحلة التاريخية، أن ننخدع بهم، أو نتوهم فيهم خيراً أو عدلاً، كما فعل الاستعمار القديم في الماضي، وإنما يريدون أن نفهمهم على حقيقتهم، ونعرف أهدافهم بلا رتوش، وأن نقبل بذلك صاغرين بلا حول ولا طول، ولعل ما جرى في البوسنة والهرسك يقدم دليلاً صارخاً على ذلك، أي المطلوب أن يُشرب الكأس الذي يقدمون وأنفس الفلسطينيين والعرب والمسلمين راغم وليس لهؤلاء حتى أن يسعوا إلى أن يقدم لهم شيء ينقذ ماء الوجه، وما على المرء إلا أن يتأمل جيداً في الذي جرى، ويجري في البوسنة حتى يعلم أي مكان للعرب والمسلمين في نظر الغرب، وأمريكا على الخصوص، ولا يخرج المتأمل في مجرى التسوية الراهنة بغير هذه الحقيقة المرة.

ولهذا فنحن في هذه الأيام أحوج ما نكون إلى عدم نسيان البديهيات ولعل أولها أن نعرف طبيعة الطرف الذي نتعال وإياه، ونعرف حقيقة أهدافه، وما يرتب من مخططات لتحقيقها وإلا كررنا ما تفعله النعامة حين تدفن رأسها في الرمال، أو حين يخدع الحمل بأن الذئب يريد أن يؤاخيه أو يحميه. ويبدو أن الحاجة أصبحت ملحة إلى أن نقرأ أكثر عن طبيعة عدونا الإسرائيلي، وما يحمل من عقلية وأهداف، وما يخبئه لبلادنا ولنا جميعاً وبلا استثناء في حقيبته. وبالمناسبة إن طبيعة العدو العنصرية تجعل من الذين يتقربون منه أو يوالونه الأكثر مدعاة لاحتقاره، وسخريته، ويكفي أن نذكر احتجاج رجال الدين عندهم حين يسمعون عبارة "أمريكا تساعدنا" فينهون عن ذلك لأن الأصح أن يقال "إن الرب يسخر أمريكا لخدمة بني إسرائيل"، فإذا كان العقلية تتعامل وأمريكا بهذه العنصرية والعنجهية فكيف يأتي الأمر للعربي وللمسلم.

وخلاصة، إذا كان الشعار القديم، والمتعارف عليه دولياً، في زمن الحرب يقول "اعرف عدوك" فإن هذا الشعار يحتاج عندنا أن ينقش على الجباه في هذه المرحلة التي تسمى مرحلة التسوية السلمية وبناء السلم، وذلك لخفة البعض وطيشهم حين نسوا ما عرفوه، من طبيعة عنصرية اغتصابية عدوانية توسعية في العدو الإسرائيلي، وما عرفوه بين طبيعة استعمارية عنصرية

استغلالية في الإمبريالية الأمريكية، وليت الأمر توقف عند حد النسيان إذ انقلب لدى البعض إلى عمى في رؤية الألوان وإلى رؤية العدو كما يجب أن يُرى، ولو سئل عن ذلك لضحك في سره.

الفصل الثالث : في الرد على موضوعات نظرية

◄ وهل للتذكر مكان؟

لعل من حق الفلسطيني، أولاً، والعربي ثانياً، أن يقفا بعد حوالي السنتين من إطلاق ما يسمى بعملية السلام في مؤتمر مدريد ليتذكرا ما قيل في تلك العملية تسويغاً للانخراط فيها، وتوقعاً لما ستسفر عنه، ثم ليحكما على ما قيل تبعاً للنتائج الفعلية التي أسفرت عنها تلك العملية حتى الآن.

هنا سنجد أكثر الذي قيل فقد مصداقيته إلى حد الفضيحة، فقد أثبتت الوقائع، على سبيل المثال أن إجراءات تهويد القدس الشرقية، وإحاطتها بالمستوطنات السكنية الكثيفة، لم تتوقف، بل ازدادت، وأن موضوع القدس أصبح معلقاً على مفاوضات أصبحت بدورها معلقة على موافقة، أو عدم موافقة الجانب الإسرائيلي وإذا كانت قرارات هيئة الأمم المتحدة وتوصياتها (الجمعية العمومية ومجلس الأمن)، ولا سيما القرارات 242، 338، وقرار 198 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وقرار 425 القاضي بالانسحاب من جنوبي لبنان، في موقع المرجعية، في الأقل، عند انطلاق مؤتمر مدريد، والمفاوضات الثنائية فإن ذلك كله أصبح الآن، عدا على الجبهة السورية والأردنية، إما في الأدراج، وإما تحت رحمة الموقف الإسرائيلي، وذلك بعد أن تجاهل قرار هيئة الأمم المتحدة الأخير القرار 425 المتعلق بلبنان، والأهم بعد إعلان المبادئ الذي أبرم في أوسلو، ووقع في واشنطن.

والسؤال المشروع الآن، إلى أين انتهى القول أن الدخول في العملية السياسية سيوقف حالة التدهور وينقذ ما يمكن إنقاذه، أو سيوقف الاستيطان وينهيه، وينقذ القدس من التهويد؟ وإلى أين انتهى القول أن انسحاب الاحتلال سيتحقق وأن دولة فلسطينية ستقوم على الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

إذا كانت قضية المعابر، وحجم المناطق التي تغطيها المستوطنات وكيفية انتشار جيش الاحتلال في قطاع غزة، وعدد الكيلومترات المربعة التي تشملها منطقة أريحا هي موضع مفاوضات وأصبح أقصى ما يأمله الطرف المفاوض الفلسطيني هو الوصول إلى حل وسط حولها، في حين أصر العدو على بقاء الوضع الراهن مع تغييرات تجميلية تلطيفية لا تمس الجوهر.

وبهذا يكون بقاء الوضع الراهن الذي سبق مؤتمر مدريد، وحتى الذي سبق اتفاق واشنطن بديلاً أفضل من بديل السير على طريق التسوية إن كانت ستقضي إلى ما أفضى إليه مشروع ورقة المبادئ الأمريكية، أو اتفاق واشنطن والأنكى إلى ما يمكن أن تفضي إليه المفاوضات الراهنة كتفسير اتفاق واشنطن (اتفاق أوسلو) والتي ستنتهي حتماً إلى الأسوأ.

وبهذا أثبتت التجربة، مرة أخرى، أن على الإنسان في بلادنا أن يتعلّم كيف يتحلى بذاكرة قوية وحاضرة، حتى يفرض على القيادات السياسية أن تحترم كلمتها ومواقعها، وما قدمته من تحليل وتوقعات ووعود.

فتكون المصداقية أو يكون التقويم، والإقرار بالخطأ، وتحمل المسؤولية أو أن حلنا (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ) (المدثر:49).

◄ مطر وشمس في آن

أكثر الذين أيدوا اتفاق أوسلو أقاموا حجتهم على أن الطرق جميعاً سدت، ولم يبق من بديل غير الموافقة على مثل هذا الاتفاق. وكان عندهم كلام كثير يقولونه حول انهيار الوضع العربي، أو الاختلال في ميزان القوى العالمي والإقليمي في مصلحة أمريكا والصهيونية والكيان الإسرائيلي، أي أن القبول هنا بما حواه اتفاق أوسلو من شروط يقوم على حالة من الاضطرار إلى حد انعدام الخيار الآخر، وإذا كان المدافع عن الاتفاق ممن امتلك في السابق خلفية فقهية أسند دعواه إلى قاعدة اختيار أهون الشرين، أو قاعدة الضرورة التي تبيح للمسلم المضطر حتى أكل لحم الخنزير.

إلى هنا لا يجد المرء إلا أن يرثي للحالة التي وصل الوضع العربي والعالمي إليها، والأكثر لحالهم وسط هذا الاختلال المريع لميزان القوى. وإذا كان له أن يقيم الحجة المقابلة فما عليه إلا أن يعيد صيغة تقدير الموقف ليثبت توفر البدائل الأخرى، أو ليؤكد أن في الوضع العالمي والإقليمي عناصر كثيرة تسمح باختراق ما يبدو على السطح من اختلال في ميزان القوى في مصلحة العدو، أو عليه أن يؤكد الموقف المبدئي ويعلي من شأن روح التضحية والتمسك بالمثل والحق حتى في أسوأ حالات الاختلال في ميزان القوى.

وبالمناسبة ثمة اختلال في ميزان القوى شديد وشديد جداً بين أمتنا والغرب منذ مائتي عام في الأقل والدليل على ذلك أن كل محاولات النهوض والإصلاح أُجهضت وانتهت في حينه إلى حالة شبيهة بالحالة التي عليها الوضع الآن، أما في المقابل فإن كل محاولات القبول بشروط المنتصرين والموافقة على المعاهدات الاستعمارية المذلة انتهت بالأوضاع إلى أسوأ ما انتهت إليه محاولات للنهوض والتحدي باستمرار وأبداً.

ولكن كل هذا مسألة أخرى في مناقشة الموافقة على الإنفاق بسبب الاختلال في ميزان القوى، وانهيار الوضع العربي لأن أصحاب هذه الحجة سرعان ما ينسون الصورة القاتمة للأوضاع وميزان القوى التي أسسوا عليها موقفهم، ليقدموا الاتفاق باعتباره إنجازاً وانتصاراً بل باعتباره خطوة أولى في التقدم، أو الزحف، لا نحو القدس فحسب، وإنما أيضاً نحو يافا وحيفا.

هنا نكون أمام محاولة لإقناعك بالحجة ونقضيها فأنت من جهة في وضع المهزوم الذي يوافق على شروط المنتصر وإذا بك ومن جهة أخرى أنت المنتصر أو السائر على طريق الانتصار.

إن هذا التناول للأمور لا يسمح للأمة ولا لأصحاب النيات الصادقة أن يضعوا إستراتيجية صحيحة لأن الإستراتيجية التي تنقذ غير الإستراتيجية التي يحتاجها المنتصر أو ذلك الذي حقق الخطوة الأولى على طريق النصر.

قالت حكمة الناس في الماضي من جاءك بالحجة وعكسها أعلم أن في الأمر دخلاً.

◄ بين الأداء وموازين القوى

ثمة موضوعة أخذت تتردد كثيراً على ألسنة بعض مؤيدي اتفاق أوسلو وتتلخص في أن مستقبل الوضع الفلسطيني يتوقف في عملية تطبيق الاتفاق على حسن الأداء، ويستند أصحاب هذه الموضوعة إلى حكم يقول أن الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى بقاء الاحتلال وعدم تحقيق شيء كما يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وحتى إلى قيام دولة فلسطينية، فإذا كان هنالك أداء رديء فسوف يبقى الاحتلال وتسوية الأوضاع كثيراً، وإذا كان هنالك أداء حسن أو ذكي فسوف تتحقق أهداف الشعب الفلسطيني الواحد بعد الآخر.

هذا الرأي يلغي بضربة واحدة دور ميزان القوى القائم والظروف الموضوعية، كما يتجاهل نصوص الاتفاق وروحيته ومجموعة العوامل التي أدت إليه فضلاً عن تجهله للعدو بالجملة والاستهانة بأدائه! ولا يبقى من العناصر المؤثرة في تكوين اتجاه الأحداث وتحديد المصير غير العامل الذاتي أو دور الذين سيقومون بعملية التفاوض أو قيادة عملية الإدارة الذاتية وبهذا نكون أمام إشكالية فنية تقنية بالدرجة الأولى.

ولو كان الأمر كذلك فما الذي صنع هذا الاتفاق أهو الأداء من جانب الطرفين المتفاوضين، أم موازين القوى والظروف العالمية والإقليمية القائمة؟ هنا ينسى أصحاب نظرية حسن الأداء كل ما قالوه عن الظروف العربية والدولية وعن الاختلال في ميزان القوى لتسويغ القبول بمثل هذا الاتفاق الكارثة.

لقد انكب الكثيرون من المنظرين والباحثين على مناقشة النسبة التي يمكن أن يحظى بها حسن الأداء أو عبقرية أداء القيادة في عملية الصراع، فالبعض بالغ في إعطائها نسبة مئوية لا تتعدى العشرة بالمائة والبعض نزل بها دون ذلك. ولكن ما من أحد جعلها المقررة للنصر والهزيمة، وما من أ؛د اعتبرها فوق معطيات موازين القوى والظروف الموضوعية والذاتية العامة، فحسن الأداء حين تكون عوامل النصر المختلفة متوفرة تدفع النصر إلى أمام خطوة أو أكثر، وإذا كانت عوامل الهزيمة هي المتوفرة فحسن الأداء يخفف من الخسائر عشرة بالمائة أو أكثر قليلاً.

علماً أن سلامة الإستراتيجية وصحة الخط السياسي أو عدمهما أعظم تأثيراً من حسن الأداء لأن الأخير هو تابع لهما وكثيراً ما يتوقف عليهما.

بكلمة أخرى إن جوهر الإشكالية بيننا وبين عدونا لا علاقة لها بحسن الأداء أو رداءته حتى لو أعطينا لهذا العامل نسبة مئوية في النصر والهزيمة ضعف ما تعارف عليه واضعو علم الحرب أو عليم السياسة ولهذا فإن نقل الموضوع إلى ميدان حسن الأداء أو رداءته يحرف البوصلة، بشكل خطير، عن رؤية خطورة الاتفاق كما عن جوهر الصراع وإشكالياته الحقيقية، ومن ثم يحاول أن يلقي بالمسؤولية على عاتق منفذي الاتفاق في كل ما سينجم من سلبيات وكوارث بدلاً عن رؤيتها نتاجاً طبيعياً للاتفاق وما وراءه من خط سياسي.

◄ حول المعاهدات وتمزيقها

ثمة موضوعة كثر تداولها في معرض التسويق لمسار التسوية في الساحة الفلسطينية وهي أن الاتفاقات والمعاهدات ما هي إلا حبر على ورق، وما أسهل تمزيقها إذا ما تغيرت موازين القوى وتبدلت الظروف.

تحمل هذه الموضوعة جملة من المغالطات المضللة، فلو وضعنا جانباً ذلك الخلق الإسلامي الذي هو تعليم قرآني وسنة ثابتة بمنزلة المتواتر، أي الوفاء بالعهد، وعدم نقض المواثيق، وقبلنا معالجة تلك الموضوعة بمقاييس السياسة والنتائج العملية، فأول ما تحمله من ضربات في الظلام تسويقها لأي اتفاق وأية معاهدة وذلك بغض النظر عن المحتوى حتى ولو كان استسلاماً كاملاً للعدو، وقبولاً بكل شروطه، وتخلياً عن كل ثابت، أما إذا كان هنالك من يحتج على هذا الاستنتاج عليه أن يغيّر من منطوق الموضوعة المذكورة ومن ثم تفقد هدفها التسويقي!!

على أن الإشكالية الأهم، فيما تحمله تلك الموضوعة من مغالطات تتمثل في طمسها خطورة النتاج التي تتركها على الأرض معنوياً ومادياً، وأثر ذلك في ميزان القوى المستقبلي، أي في إمكان توفير شروط تمزيقها، ولهذا يجب أن يمتد تقويم أي اتفاق أو معاهدة، من التشديد على الجوانب المتعلقة بالحقوق والثوابت إلى الحقائق التي تثبتها على الأرض، في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، فالاعتراف بحق الدولة الإسرائيلية في الوجود على أرض فلسطين، والقبول بالتطبيع والتعاون وإياها على سبيل المثال، يهزان فروراً، عدالة الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي في مواجهة وعد بلفور ووصولاً إلى مقاومة ما أسفرت عنه حرب حزيران 1967، ولكن من جهة أخرى يهز فوراً حالة العزلة التي وضعت على الكيان الإسرائيلي عربياً وإسلامياً ودولياً، ولا يخفى على ذي بصيرة ما يحمله ذلك من مصادر قوة جديدة تضاف للكيان الإسرائيلي.

وإذا ما جمع ذلك إلى سلسلة التقييدات التي يحملها الاتفاق مع العدو فيما يتعلق بالتسليح والإعلام والسياسة، أي رسم حقائق على الأرض تجعل يده هي العليا على مستوى فلسطين والمنطقة، وتفتح له آفاق امتلاك المزيد من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وتضع من جهة

أخرى الفلسطينيين والعرب المسلمين ضمن ظروف تزيدهم تمزقاً وضعفاً، الأمر الذي يعني أن تحويل الاتفاق إلى حبر على ورق وتمزيقه يمس بالمسألة التلقائية والمحتومة، لأن من المهم لنا أن نلحظ في كل الحالات التي سمحت بتمزيق الاتفاقات، أو المعاهدات، من قبل الطرف الذي كان أضعف نسبياً، أو كان ي حالة موازاة وعدوه في ميزان القوى، إن ثمة معادلة داخل تلك المعاهدات والاتفاقات وإلى جانبها معادلة على أرض الواقع، جعلتا من الممكن أن يحدث ذلك التمزيق في الحالات الأخرى فكان التوقيع على المعاهدات والاتفاقات طريقاً للانتهاء والاندثار وما كان هنالك من منفذ في حالات أخرى إلا بروز قوة ثالثة محلية أو إقليمية أو دولية تدخل على المعادلة لتعيد صياغتها من جديد.

ومن هنا يجب التوقف عن استخدام تلك الموضوعة المضللة بعيداً عن الحيثيات داخل الاتفاق، أو بعيداً عما سيتركه من نتائج وآثار معنوية ومادية تمس ميزان القوى المستقبلي.

◄ في إدارة الصراع

ثمة منهجية، كثيرة الشيوع، في إدارة الصراع، تتسم برد الفعل التلقائي، أو الآلي، لما يريده أو يفعله، الطرف المقابل، ولا سيما حين يتعلق الأمر بفعل العدوان والشر، فإذا أراد الحرب سبقته إليها، وإذا أراد العداوة السياسية بادرته بها، أو زه الوزن أرطالاً، وحجتك الأثيرة في الدفاع عن سياستك ترتكز على موقف الآخر وأفعاله وأحياناً نياته، فبدلاً من أن تكون لك إستراتيجيتك، أو تكتيك نحوه، بصورة مستقلة أساساً، عن موقفه منك، وعن إستراتيجية وتكتيكه نحوك، فتجد نفسك في الفخ الذي نصبه لك. وهذا ليس من حسن إدارة الصراع وتدبير الأمور.

إذا كان هذا القانون عاماً ينطبق على القوي والضعيف في ميزان القوى إلا أنه بالنسبة إلى الطرف الأضعف أشد ضرورة، وأكثر أهمية فالأقوى قد يمتلك ترف الوقوع بالأخطاء في إدارة الصراع، وإن كان ذلك ليس بالأمر الحميد، إلا أن الأضعف، لا يمتلك مثل هذا الترف وهو لهذا يجب أن يكون شديد الحرص على حسن إدارة الصراع، فيجعل سياساته وأفعاله وردود أفعاله تقدم علي حسابات دقيقة، وعلى أساس ميزان قويم، في مقابل الطرف الآخر.

وإن هذا الأمر لأشد ضرورة وإلحاحاً حين يلجأ الطرف الأقوى إلى المحاصرة، والاستفزاز وربما العنف الجزئي أو غير المباشر، وهكذا دواليك حتى يدفع الطرف الآخر إلى الرد بطريقة تلقائية مماثلة، تحت حجة أنه هو الذي أراد الحرب، أو المواجهة وأنه مصمم علي ذلك لا محالة. يذهب الطرف المعني إلى حديث أراده الآخر أن يذهب حتى يحكم عليه الطوق ويثخنه بالسيف بينما يمطره بدموع التماسيح من خلال اتهامه بالعدوان، أو التطرف، أو العنف، أو إشعال الحرب. وبهذا يفقد الضعيف معركتين: الأولى بسبب خوض الحرب برد الفعل لا بالحسابات الدقيقة، والثانية بمساعدته على اختلاط الأمر فيما يتعلق بالظالم أو المسؤول، عما حدث، فحسن إدارة الصراع هنا تقتضي بأن يتجنب المعركة الأولى قدر المستطاع، وإن فرضت عليه يجعل الخسائر في الحدود الدنيا، بينما يكسب المعركة الثانية فيكون المظلوم، وصاحب الحق والمعتدى عليه، ومن ثم يمتلك عنصر قوة هائلة للجولة القادمة.

هذا درس من دروس حرب الخليج، وله ما يؤكده على مر الأحداث والأزمان. وينبغي لأهل الصحوة الإسلامية ولكل العاملين لإنقاذ الأمة ونهضتها أن يحفظوه عن ظهر قلب.

◄ حول الواقعية

عندما يتحدث الناس وأهل السياسة عن الواقعية، والمرونة في التعاطي والظروف المعطاة، أو حسن التأقلم وموازين القوى القائمة، إنما يتحدثون عن مساومة أو استعداد لمساومة يقوم بها الطرف المعني دون أن يغير من طبيعته الأساسية، وثوابته واتجاه مساره نحو أهدافه القريبة والمتوسطة والبعيدة، فالمساومة في جوهرها قد تمس أشكال الوصول إلى الهدف مراعاة لموازين القوى، أو قد تمس جانباً شكلياً أو تنازلاً جزئياً.

أما إذا وصلت الواقعية أو المرونة بذلك الطرف إلى حد نقضه لطبيعته الأساسية والتنكر أو التخلي عن ثوابته والتحول عن اتجاه مساره نحو الاتجاه المعاكس، فهذا لا علاقة له بالواقعية أو بمراعاة القوى، أو التأقلم والظروف المعطاة، فالأمر هنا يختلف أشد الاختلاف والأمر هناك.
وما يقال هناك لا يمكن أن يقال هنا، أي ينبغي للوصف أن يتغير والمصطلح أن يختلف والمفهوم أن يتبدل وهذا ما يسمح بحسن التشخيص وحسن العلاج.

أما إذا سميت الأشياء بغير أسمائها المناسبة لواقعها وحالها، فستنجم عن ذلك سلسلة من الأضرار وربما الكوارث ولعل أولها التوهم أن ما أقدم عليه يدخل في الباب المتعلق بالمرونة والواقعية في حين يكون الأمر داخل الخط الأحمر، بل كل الخطوط الحمراء وأصبحت الثوابت الأساسيات والطبيعة الأصلية ي خبر كان، ولم يبق منها غير الاحتماء بالماضي ومفاخره ومآثره لطمأنة النفس أو تخديرها أو خداعها.

وإذا كانت أغلب المساومات حول التسوية الراهنة تقف بعيداً قليلاً، أو قريباً كثيراً، من الخط الأحمر إلا أن اتفاق أوسلو سبقها في تجاوز الخط الأحمر، وضرب مثالاً على الحالة الثانية التي لا ينطبق عليها وصف "الواقعية" أو "المرونة" أو "مراعاة موازين القوى" مهما جعلنا هذا الوصف مطاطاً وبلا تخوم أو حدود.

◄ الانتقال من سيء إلى أسوأ

لا يستطيع المرء وهو يتابع مسار التسوية على الجبهة الفلسطينية إلا أن يتذكر كيف غرست الخناجر فلسطينياً، في جسد جمال عبدالناصر من خلفه ومن أمامه ومن جنبيه بسبب موافقته على قرار مجلس الأمن رقم 242، وكم أثخن بالجراح على الرغم من أنه كان يقول للفلسطينيين أن من حقهم ألا يعترفوا بقرار 242 وأن يرفضوه.

في الحقيقة لا مفر للمرء من هذا التذكر إذ يلحظ كيف أصبح قرار مجلس الأمن رقم 242 على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية مطوياً في الأدراج وأصبح شعار إزالة آثار العدوان تطرفاً، وبديلاً خيالياً، لا يليق أن يذكر على ألسنة أهل "الواقعية السياسية" في حلتها الراهنة، بل أصبحت أيضاً رسائل الدعوة التي مهدت لانعقاد مؤتمر مدريد وانطلاق مفاوضات واشنطن في أدراج طاول المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك بعد أن أعلن اتفاق أوسلو، الذي وقع في واشنطن، فقد أصبح من المسلم به أن المفاوضات اللاحقة التي يراد منها أن تطبق اتفاق أوسلو تقوم على أساس ذلك الاتفاق الذي غدا المرجع البديل عن مرجعية قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو كذلك بالنسبة إلى رسائل العدوة، وأن لهذا الأمر مغزى وأي مغزى لأن المفاوض الفلسطيني يكون أفقد نفسه حتى تلك الحقوق المبتورة التي تركها له قرار مجلس الأمن 242.

على أن ما هو أدهى يكمن في أن عودة المفاوضات في مرحلتها الجديدة، بعد الانقطاع المؤقت الذي حدث، ستتم على أساس المفاوضات التي تمت في القاهرة إلى جانب إعلان المبادئ في اتفاق أوسلو أي يكون المفاوض الفلس؛يني هبط بسقفه درجة أخرى أدنى حتى من سقف اتفاق أوسلو نفسه. وبهذا نكون معرضين في قابل الأيام لأن نسمع باتفاق أسوأ من اتفاق أوسلو، وذلك بعد أن يزال "الغموض" الذي سمح للبعض أن يسوّقوا من خلاله ذلك الاتفاق الكارثة، ومن ثم سيصبح الاتفاق اللاحق هو الأساس للمفاوضات التالية له، وهكذا دواليك كأنما كتب علينا في هذا المسار أن نترحم في غدٍ على ما نبكي، أو نشتكي منه اليوم.

◄ حول مواصلة الانتفاضة

صدرت الأوامر من قبل قيادة (م. ت. ف) بعد توقيع اتفاق أوسلو بوقف الأعمال المسلحة وإنهاء نشاطات الانتفاضة في مواجهة قوات العدو واتجاه البعض إلى إقناع المطاردين بتسليم أنفسهم، وحلت القيادة الوطنية للانتفاضة وتوقفت عن إدارة البيانات حتى المطالبة بالإضرابات المؤقتة السلمية.

بكلمة، أصبح المطلوب أن تتوقف كل مواجهة ضد قوات الاحتلال لئلا يفسر ذلك بالخروج على روح اتفاق أوسلو ورسالة الاعتراف.

على أن القوى المعارضة للاتفاق في قطاع غزة والضفة الغربية، وفي مقدمتها وقيادتها حركة "حماس" رفضت الانصياع لتلك التوجهات، واستمرت في الحض علي استمرار الانتفاضة، بل صعدتها في كثير من أوجهها، كما صعّدت العمليات العسكرية الجهادية. وهذا ما كان، فقد استمرت الانتفاض والتظاهرات والإضرابات ورمي حجارة على قوات الاحتلال، وارتفع منسوب العمليات العسكرية كماً ونوعاً، ويمكن أن يتذكر المرء هنا، بعض الأصوات التي استنكرت هذا الإصرار على استمرار الانتفاضة وتصعيد أعمال المقاومة وراحت ترسم علامات سؤال تشكيكاً. ولمزاً، لا يخلوان من تهديد ووعيد.

وجاءت الحقيقة المرة عندما تعثرت المفاوضات ووصلت إلى نقطة الخيار إما القبول بشروط الكيان الإسرائيلي في تطبيق الاتفاق، وسيكون هذا أسوأ من الاتفاق نفسه إذ سينزع منه بعض الغموض الذي استخدم لتسويغه فلسطينياً وعربياً، وإما العود إلى البحث عن الأوراق الضاغطة في محاولة للتخفيف من المأزق الخانق وهنا لا بد من أن تفتقد الانتفاضة والمقاومة كما يفتقد البدر في الليلة الظلماء!! أي تُفتقَد ورقتا الضغط الوحيدتان بيد الشعب الفلسطيني.

والسؤال: ماذا كان سيحدث لو أن الانتفاضة خمدت، وبردت الدماء الحارة، أو لو أن شعلة القتال خبت، وذهبت من النفوس روح الجهاد والاستشهاد؟

الجواب: ببساطة، لكان الوضع الآن في كارثة حقيقية ولأصبحت الحالة الفلسطينية عارية من كل قوة تماماً.

وهنا لا بد من وقفة تقويمية أمام السياسات التي دعت إلى إنهاء المقاومة والانتفاضة، قولاً أو عملاً، ثم يجب أن يذكر لمعرضي الاتفاق، لا سيما حركة "حماس"، صوابية موقفهم الذي ما كان شيء غيره لينقذ الوضع عموماً، وقد شفع بالجرأة في الحق والصبر أمام الحملات الإعلامية الظالمة، والتضحية بالدم وكل غال.

◄ الخطأ في ترتيب الأولويات

وتنتهي الأزمة التي واجهتها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب مجزرة الحرم الإبراهيمي باتفاق تم في القاهرة يقضي بدخول مراقبين دوليين (حوالي 160 مراقباً) إلى مدينة الخليل.

ولا يصعب على "المراقب" أن يلحظ أن هذه النهاية منسجمة والروحية التي عولجت بها مجزرة الحرم الإبراهيمي من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فبدلاً من أن تكون القضية هي قضية المستوطنين واحتلال المسجد الإبراهيمي فقط ودون إضافات عربية، تحولت إلى قضية أمن سكان الخليل بالدرجة الأولى واحتلت إشكالية المستوطنات والمستوطنين والاحتلال المرتبة الثانية، وبهذا جاء الاتفاق منسجماً تماماً والهدف الإسرائيلي الذي يضع في أولويته بقاء المستوطنين في قلب مدينة الخليل وتحقيق أمنهم، ذلك بأن استخدام المراقبين الدوليين، شأنهم هنا مثل شأنهم في كل الحالات التي استخدموا فيها، ينحصر دائماً وأبداً، وفي أحسن الحالات، في تكريس الأمر الواقع، ويعني تكريس الأمر الواقع في الخليل، استمرار بقاء المستوطنين وحمايتهم تحت حجة حماية الفلسطينيين من أمثال جولد شتاين.

الإشكالية الخطيرة في هذه المعالجة تكمن في قلب الأمور رأساً على عقب فبدلاً من أن يحصر الأمر كله بوجود المستوطنات والمستوطنين وبضرورة دحر الاحتلال يتحول الأمر كله بوجود المستوطنات والمستوطنين وبضرورة دحر الاحتلال يتحول إلى معالجة بعض منتجات الصراع الذي يخوضه الفلسطينيون مثل المعتقلين والأسرى أو الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون، وبهذا يبقى الأصل وتغرق المعالجة بالفروع، وقد أثبتت كل التجارب أن معالجة الفرع دون

الأصل بروزاً في هذا المجال لأن الإشكالية في جوهرها تتجسد في كفاح الشعب الفلسطيني وجهاده لاقتلاع الاستيطان وجعل حياة المستوطنين غير آمنة، أما أمن الفلسطينيين فلا يكون مطلوباً في ظل بقاء الاحتلال والمستوطنات والمستوطنين وهذا لا يحتاج إلى مراقبين دوليين.

وبهذا يكون الاتفاق حول المجيء بمراقبين دوليين إلى الخليل هو في مصلحة أمن مستوطني مدينة الخليل وبقائهم أكثر ألف مرة من أن يكون في مصلحة أهل الخليل وأمنهم، وبالمناسبة من قال إن هؤلاء المراقبين يستطيعون أن يمنعوا عدوان المستوطنين إذا ما قرروا تكرار ما فعله جولد شتاين هذا إذا لم نجد من بينهم من سيتواطأ وأمثال مرتكب مجزرة الخليل، أما التواطؤ والجيش الإسرائيلي من قبل قوات المراقبين فحدث عنه ولا حرج ولا محالة.

◄ ضرورة التضامن العربي

لا ريب في أن احتلال العراق للكويت وجه ضربة قاتلة للتضامن العربي وقد رفع هو قبل غيره، مقابل ذلك ثمناً غالياً، وغالياً جداً، وما زال.

اتخذت الولايات المتحدة من ذلك الاحتلال ذريعة لشن هجوم شامل على الأمة العربية والإسلامية، مبتدئة بالحرب ضد العراق.

واستمرار الحصار عليه، وتجريده من قدراته العسكرية فوق التقليدية وفرض حالة من العجز والوهن المقيمين عليه.

ثم تواصل الهجوم ليفتح جبهة لوكربي على ليبيا، فيضعها تحت الحصار والاختناق، ثم ليدفع بالقوات الأمريكية لاحتلال الصومال، ويبدأ بالتهيئة لمحاصرة السودان وعزله والتدخل العسكري فيه إن أمكن، وقد مورس كل هذا ضمن هجوم أشد تركيزاً استهدف القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي من أجل فرض حلول أقرب ما تكون إليه الشروط الإسرائيلية.

هذا ولم تسلم دولة عربية واحدة من ذلك الهجوم الشامل حتى لو لم يأخذ شكل الحصار وشن الحملات المعادية، ويكفي أن نلحظ ما جرى لأرصدة دول الخليج ولثرواته ونفطه وللوضع السياسي العام فيه بما في ذلك تدهور العلاقات فيما بين دوله حتى نرى أن الخليج كله استهدف في ذلك الهجوم وليس العراق وحده.

ويجب ألا يرى ما يجري من تدهور للأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية بعيداً عن هذا الهجوم الذي راح يسهم بشكل أو بآخر، في تخريب تلك الأوضاع لأن المطلوب أن يكون الجسم العربي مريضاً وضعيفاً حتى لو وضع نفسه ضمن إطار السياسة الأمريكية في المنطقة ودفع باتجاهها ولم يقف ضدها. على أن المسؤولية في كل ما جرى ويجري لا يمكن أن ترمي بكاملها على مشجب السياسات الأمريكية وإن كان من غير الحصافة ألا توضع المسؤولية الأولى على

فعل تلك السياسات بسبب ثقل نفوذها في بعض الأنظمة، ومن ثم، لا بد من أن يوزع ما تبقى من مسؤولية على عاتق أولئك الذي ما زالوا يرفضون تصفية الأجواء العربية ويحولون دون عقد قمة عربية.

إذ ظن البعض أنه في غنى عن التضامن العربي لو بحده الأدنى قد أثبتت تجربة السنتين الماضيتين أنه مثل غيره سيكون مع انعدام ذلك التضامن، لقمة سائغة وغنيمة سهلة، فالأمة كلها في خطر.

فالحاجة إلى التضامن العربي تمثل مصلحة عليا لكل الدول العربية بلا استثناء، ولا تقتصر على إنقاذ العراق وليبيا من الحصار الدولي، ومنع امتداده إلى السودان، وضرورة نصرة الصومال، بل إنقاذ المستقبل العربي كله من الاتفاقات المنفردة مع العدو الصهيوني.

◄ ويسألونك عن البديل

قل: ما هو بديلكم إذا فشلت التسوية؟

الذين يدافعون عن ضرورة، أو صحة المشاركة في التسوية التي تعدها أمريكا للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي لا يخفون قلقهم وعدم رضاهم. ويصل الأمر بالبعض إلى القول أن العرب والفلسطينيين مغلوبون على أمرهم فإن لم يكن هناك ما يمكن استرجاعه من الأرض فعلى الأقل لا يفقد ما باليد حتى الآن.

فأمريكا بعد حرب الخليج كشّرت عن أنيابها وأشعرت أولي الأمر من العرب المسلمين أن من سأل السلامة فليسر في ركاب التسوية المذكورة، ثم ربما كان هنالك ما قد يعطى من أرض الجولان والضفة والقطاع مقابل ما سيؤخذ من اعتراف بالدولة الصهيونية التي اغتصبت فلسطين، وما سيُعطاها من حصص في المياه والنفط والمساعدات والتجارة والتطبيع، وما سيؤمن لها من تفوق دائم على مجموع الدول العربية عسكرياً، والأهم مقابل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في مرحلتها الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد حرب الخليج، وهي إستراتيجية بدأت خطوطها الأولى بعد التمكن من العراق تحطيماً وتدميراً، وبعد ما نزع سلاحه المتطور، ما حل بأرضه من تقسيم واقعي وما صدر من قرارات مجحفة فرضت عليه حالة التبعية لعشرات السنين، وقد صاحب تلك الخطوات السيطرة علي الخليج عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أحكامٌ لم يسبق له مثيل من قبل، وقد وصل الأمر إلى السعي أمريكياً لمنعه من العودة إلى أمته العربية والإسلامية.

بكلمة، إن القيادة التي خططت لحرب الخليج، ونفذت تلك الحرب، وراحت تعيد صياغة الوضع في العراق والمنطقة هناك، هي القيادة نفسها التي خططت لمؤتمر مدريد، وراحت تعد لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. هذه القيادة لا يمكن أن تحمل في جعبته هنا غير ما حملته في جعبتها هناك. وما تريد أن تفعله هنا، إن استطاعت، يدخل دخولاً عضوياً

متماسكاً في إطار ما فعلته هناك. إنها "عاصفة صحراء" سياسية. هذا من بديهيات الأمور ولا جدال.

من هنا فإن مناقشة موضوع التسوية الأمريكية المقترحة أو التي أطلق لها العنان، يجب ألا تنحصر في مناقشة الترتيبات التي ستعالج من خلالها إشكالية الاحتلال للضفة والقطاع والجولان أو الحكم الذاتي، وإنما يجب أن تناقش السياسات الأمريكية بمجملها التي يراد تنفيذها في المنطقة من الخليج إلى المحيط، إن لم يكن من طنجة إلى جاكرتا. لأن حصر الموضوع ضمن إطار تلك الترتيبات بالرغم من أهمية ذلك بحد ذاته، وبالرغم من خطورته، وبالرغم مما يحمله من تنازلات، يخطئ في تحديد مستوى خطورة الوضع، فالرؤية الأشمل هي التي يجب أن يركز عليها في النقاش، لأنها تعني مستقبل الأمة. فلو صحت الفرضية القائلة أن ما يدبر الآن يرمي إلى إرساء وقائع، محددة مادية ومعنوية. سياسية واقتصادية وعسكرية، قانونية ودولية، لن تترك مجالاً أبداً لنهوض الأمة واسترداد عافيتها وستجعل المسار إلى تدهور وضعف وانحطاط أكثر فأكثر وهو أمر لا يسمح، في مستقبل قريب، أو حتى بعيد، باسترداد حقوق فقدت، أو المحافظة على ما باليد من حقوق أو إمكانيات وقدرات.

هذه الحجة الأساسية التي تحتاج إلى مناقشة من قبل الذين يقولون بالمضي ضمن التصور الأمريكي للتسوية، فإذا كان بعض هؤلاء يرفض الحديث عن الحقوق والثوابت أو المبادئ الأساسية التي ترفض الإقرار بشرعية الكيان الصهيوني على أرض فلسطين تحت دعوى النظرة الواقعية، والسياسية العملية أو المرحلية، أو الخوف من ضياع المزيد، إلا أن على أولئك البعض عدم إغفال مناقشة الحجة المذكورة، وذلك بسبب أهمتها العملية والواقعية. فما معنى السياسة الواقعية وحتى البراغماتية (إن لم تكن المحافظة على مكاسب الراهن وتأمين دخول أقوى إلى المستقل. فإذا كان ما نحن بصدده يزيد من تدهور الأوضاع، ويزيد من ضعف الأمة، ويولّد وقائع مادية ومعنوية تسد طريق التقدم مستقبلاً بل تجعل المسار إلى مزيد من التفسخ والانحلال والانحطاط، فهل يحق لمن يفكرون في السياسة بحسابات الواقعية والبراغماتية وموازين القوى أن يغفلوا مناقشة هذا الأمر؟؟

ولكن ما أن تصل الأمور إلى هذا المستوى من النقاش حتى يسألونك وما البديل؟ ويريدونه فورياً يوقف الاستيطان وينهي الاحتلال ويقيم الدولة الفلسطينية.

ولهذا فأية إجابة عن بديل يتضمن إعداداً ونضالاً لتغيير موازين القوى، فإنه لا يقبل بديلاً.

ولكن تجنب الحوار الدخول في طريق مسدود. لنرد أولاً وقبل كل شيء بسؤال مقابل: وما بديلكم لو فشلت لو فشلت مسيرة تسوية مدريد؟ وإنه لسؤال لا يراد منه الإحراج، أو رد الصاع صاعاً مماثلاً، وإنما يراد منه أن يتفق الجميع على أن ثمة بدائل غير بديل مشروع التسوية الأمريكية الداهنة، لأن من غير المعقول ألا يكون ثمة أكثر من بديل أمام رجل الحكم والسياسة مهما كانت الظروف صعبة ومعقدة، وإلا يكون قد وضع نفسه تحت رحمة بديل واحد. فإذا فشل يكون كل شيء قد انتهى ولم يبق عنده ما يعطيه؟ فمن حيث المبدأ، لا يمكن ولا يجوز، أن يقال

أن لا بديل غير بديل واحد، فليس من مصلحة المفاوض ولا من الحكمة أن يذهب إلى ذلك المسار وهو يعلن أن لا بديل غير ذلك لبديل، لأن هذا يضعفه ويتركه تحت رحمة أعدائه.

فالرأي هنا يفرض ألا يكون الهمّ هو إقامة حجة على المعارضة الداخلية بقدر ما يجب أن يركز الهمّ كله على مواجهة العدو، وهذا يقتضي أن يدرك العدو الصهيوني، وتدركه أمريكا، ويدرك العالم، أن أمام العرب والمسلمين بدائل أخرى، وربما كانت أجدى في المدى البعيد، وأكثر تكلفة لهم، وإن كانت أصعب وأطول وأعقد وأكثر تكلفة لنا.

فإن صح هذا المنطق يجب أن ننتهي من السؤال وما البديل؟ ومن ثم تقدم الحجة على أسس أخرى فباب البدائل لا ينبغي له أن يغلق حتى بالنسبة إلى من يريدون الذهاب إلى ذلك الطريق، وهو في كل الأحوال لن يغلق أبداً وما ينبغي للأمة أن تفقد قدرتها على توليد البدائل تحت كل الظروف. بل إن البدائل موجودة وعلى أكثر من صعيد.

يمكن أن ندلل هنا على عم الجدية في البحث عن بديل من خلال مثل سريع أولي. وهو تحقيق شرط التضامن العربي، إذ كيف تقبل جماهير الأمة من بعض القيادات الدول العربية التي تمتنع عن تحقيق تضامن عربي، ولا تسعى إلى ذلك، وهي قادرة، أن تواجه الأمة بالحجة القائلة نحن لا نملك من أمرنا شيئاً غير القبول بما يطرح علينا من بديل. أي يصنعون التمزق وأسباب الضعف، ثم يقولون لا نملك غير بديل واحد بسبب هذا التمزق وذلك الضعف.

إن التأمل بهذا المثل وحده يؤكد أن أبواب البدائل غير موصدة، إذ كيف لا يكون من العملي أن ترتفع أصوات العلماء والمثقفين والقيادات الشعبية ومعها أصوات بعض قيادات الدول العربية لتكافح من أجل التضامن العربي والإسلامي وتفرض العزلة والعار على كل من يرفض ذلك من قادة الدول العربية والإسلامية. فإذا كانت أمريكا تمنع التضامن العربي والإسلامي فالبديل ليس القبول بهذا بل برفضه وكسره وفرضه، فيصبح هذا التضامن قضية نضال وجهاد وكفاح. قضية تنزل إلى الشارع وتطرح في كل المحافل. ولا تقبل الفرقة عن ذلك بديلاً. وهذا طريق ممكن التحقيق وإن كان لا يشكل حلاً ولكنه يشكل شرطاً لخيارات بديلة أخرى غير البديل الذي تفرضه أمريكا على المنطقة فرضاً، خيارات تحافظ على المبادئ والثوابت والحقوق، وهو بديل يجب أن ينقذ العراق وينقذ الخليج ويمنع سوء المصير الذي يتعده أمريكا لقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، بل لأوضاع الأمة كلها.

الفصل الرابع : في حسن ترتيب الأولويات والمحافظة على الهدف

◄ التمسك بالثوابت وتعزيز الانتفاضة بالوحدة والجماهير

ما زالت الساحة الفلسطينية بحاجة إلى امتلاك الوعي في مواجهة العدو، فعلى الرغم من التجربة الطويلة التي عاشتها فصائل العمل الفلسطيني إلا أنها لم تخرج بالعبر الكافية من تلك التجربة ويمكن للمرء أن يعدد سلسلة من الأخطاء منذ عشرين عاماً ونيف. فعلى سبيل المثال لم يتعلم الكثيرون من قادة العمل الفلسطيني كيف يميزون بين الثوابت والمتغيرات، أو بعبارة أدق ما فتئوا يتركون أنفسهم على سجيتها حين تبرز خلافية سياسية وإذا بها تصبح قضية القضايا، وفوق كل القضايا، فتطغى على كل ما عداها، بل ولا يتردد في التضحية بالثوابت في سبيلها، وهذا ما يسمى، بلغة فن إدارة الصراع، جعل التكتيك يطغى على الإستراتيجية أو بكلمة أخرى التضحية بالكُلّى والعام والدائم من أجل الجزئي والخاص والعابر.

لو عدنا بالذاكر لعام 1974 يوم دخلت علي الساحة نظرية مرحلة تقسيم التحرير إلى مرحلتين الأولى بإقامة سلطة وطنية على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال وتأتي الثانية، أي تحرير كامل التراب الفلسطيني بعد ذلك، ولكن لم يمض حين من الدهر حتى انتهى حديث أصحاب نظرية المرحلة الأولى هي الغاية المنشودة، بل وصل الأمر حداً أصبح فيه حديث التحرير الكامل ولو كمرحلة ثانية، ومؤجلة، لأجل مديد، محرماً، وهنالك من سلم بشرعية اغتصاب كل ما اغتصب من أرض فلسطين قبل عام 1967.

اليوم تبدأ المرحلة الأولى مقسمة إلى مرحلتين:

الأولى: تبدأ بإقامة حكم ذاتي، ولو ضمن المواصفات الأمريكية - الصهيونية، والثانية: تترك للمفاوضات التي تبدأ مع العام الثالث بعد إقامة الإدارة الذاتية ، ول يعد من المسلم به أن تكون النهاية دولة فلسطينية مستقلة، وإنما حالة يتفق عليها من خلال المفاوضات، وهذا يعني أن بصمات القيادة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية ستكون الأبرز ي تحديد ملامح تلك الحالة وهو أمر لا يحتاج إلى نقاش طويل ما دام الاتفاق مرهوناً بموافقة هذين الطرفين، ولا سيما الإسرائيلي.

وبهذا تكون الخطوات التكتيكية في معالجة إدارة الصراع قد أكلت الإستراتيجية الأولى تحت دعوى المرحلتين، ثم أكلت الإستراتيجية الثانية، إستراتيجية إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، وهي ذي مفاوضات واشنطن وموسكو في طريقها لتأكل ما تبقى من ثوابت وضعتها قرارات المجلس الوطني العشرين لتكتيك القبول بالمشروع الأمريكي للتسوية الذي انطلق من مؤتمر مدريد ، أما من ناحية أخرى فقد راحت الساحة تضرب ثوابت من طراز آخر وهي تختلف في المواقف عن تلك القضايا المتعلقة بالخط السياسي وبرامج العمل المرحلي وصولاً إلى مؤتمر مدريد، أما من ناحية أخرى فقد راحت الساحة تضرب ثوابت من طراز

آخر وهي تختلف في المواقف عن تلك القضايا المتعلقة بالخط السياسي وبرامج العمل المرحلي وصولاً إلى مؤتمر مدريد وقد وصل الأمر في عام 1974 إلى انقسام في الساحة لم تخفف من مخاطره غير الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان، ثم أصبح الانقسام حاداً منذ ربيع 1983 ولم يلتئم حتى اليوم وكان ذلك حرباً بتعريض الثورة الفلسطينية لأشد الأخطار لولا أن الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع لم يتأثر به، ولم يفقد وحدته، ولولا أن الانقسام في الخارج كان جزئياً ولم يتحول إلى شرط الجسم إلى شطرين متساويين حجماً وأهمية.

على أن هاتين السمتين اللتين رافقتا انقسامات الماضي، ومن ثم سمحتا بألا يكون الانقسام مدمراً لم تعودا قائمتين مع الانقسام الجديد الذي وقع في الساحة مع مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن فالانشطار بدأ في الداخل الفلسطيني، في هذه المرة، قبل أن يمتد إلى الخارج، وقد جاء من حيث حجم كل شطر في الداخل متقارباً إلى حد بعيد، وإذا كان هنالك من تفاوت فطبيعته رجراجة يمكن أن تميل في مصلحة هذا الشطر أو ذاك، وفقاً لانعكاسات عملية التسوية وتقلباتها على الرأي العام الفلسطيني .

ومن هنا تصبح معالجة هذه الخلافية العميقة ذات أهمية خاصة بسبب تأثر عدد من الثوابت بها، فإذا تصاعدت إلى فتنة داخلية في الانتفاضة، كما تؤشر إلى ذلك حالات الطعن في طولكم وغيرها، فوجود الانتفاضة يصبح في خطر شديد من حيث أتى، كما أن التصعيد إلى العداوة والاقتتال والفتنة سيزيد من مخاطر المستوطنين على أهلنا في الداخل. ويضعف من قدرات الاستمساك بالأرض والثبات في وجه الاقتلاع، أما على مستوى الخارج فسيؤدي إلى إضعاف هيبة الكفاح الفلسطيني، ويشجع على سياسات الحصار والتضييق والتصفية عربياً ودولياً.

هذا ما يفرض على الوعي الفلسطيني أن يمسك بخط صحيح في معالجة الخلافية حول مشروع التسوية الأمريكية - الإسرائيلية والأهم في معالجة الانتفاضة واستمراريتها.

ينبغي لنا أن نقر ونسلم بادئ ذي بدء -إن من المحال في الظروف الراهنة توحيد الساحة على حد أدنى من الموقف السياسي تجاه مشروع التسوية فالانقسام في الرأي حول ذلك أمر محتوم، ولا مفر منه، ولا يستطيع أحد أن يتهم مخالفي التسوية بأنهم يفعلون ذلك تمشياً وسياسات المحاور العربية كما كان الحال في تجربتي 1974 و1983 فالمعارضة هنا تقف في وجه الرياح العربية والدولية أكثر مما تقف في وجه القبول الفلسطيني للتسوية، ولأن هذا القبول دون أن يُعفى من المسؤولية قد وقع تحت ضغط تلك الرياح التي راحت تدفعه إلى مواقع ما كان يريدها لو كان من خيار، ولهذا يجب أن تعامل المخالفة للتسوية بدرجة عالية من الاحترام والنظر إليها، باعتبار موقفاً شرعياً ومشروع ومسوّغاً وله فوائده الجمة، حتى لو أنكر البعض عليه وجهة نظره الأساسية، كما يجب أن تعامل الموافقة من قبل المعارضة بدرجة من الرفق والحكمة بسبب ما حدث من متغيرات عربية ودولية، ولكن مع إبقاء الرفض مبدئياً حاسماً وواضحاً، وهذا يعني ألا نجعل سقف الخلافية يرتفع إلى العداوة والاقتتال والفتنة، ويبقى باب الحوار والإقناع والاحتكام إلى قابل الأيام مفتوحاً ومشروعاً.

بيد أن هذه المعالجة لا تعطي جانب مهم من إشكالية الوضع بينما يستحق الجانب الأكثر أهمية معالجة خاصة به أي الجانب المتعلق بالانتفاضة والبقاء في الأرض ومواجهة قوات الاحتلال والمستوطنين، فضلاً عن الجانب المتعلق بصون هيبة الكفاح الفلسطيني عربياً ودولياً في وجه سياسات التعتيم والحصار والتضييق والتصفية.

إذا كان الانقسام حول الموقف من التسوية الأمريكية - الإسرائيلية محتوماً، ولا رأب لصدعه، بالاتفاق على موقف واحد، وإذا كان التعايش مع هذا الانقسام أمراً لا مفر منه تحت سقف لا يصل العداوة والاقتتال والفتنة، فإن هنالك على الرغم من ذلك ما يمكن الاتفاق حوله وعليه، وهو الانتفاضة وتعزيز البقاء في الأرض، ومواجهة قوات المستوطنين والاحتلال، فضلاً عن منع عمليات التضييق والحصار والتصفية عربياً ودولياً، وهذه جميعاً يمكن، بل يجب أن تشكل ثوابت لا يجوز الاختلاف عليها، بل ينبغي لجبهة واسعة أن تشكل على أساسها تجمع حتى فيما بين المختلفين في موضوع التسوية فإذا لم يرتفع الوعي الفلسطيني إلى مستوى التفريق بين الثابت والمتغير، أو بين ما هو عام و مشترك ودائم من جهة وبين ما هو خاص وجزئي وعابر مهما بلغت خطورته وتمادى في تجاوز الخطوط الحمراء ومن جهة أخرى، فإنه سيفقد الثابت ولا ينجح في معالجة المتغير، وهذا ما يفرض أن تتفق الساحة الفلسطينية اتفاقاً صادقاً وصارماً على السقف الذي يحد الخلافية حول التسوية وعلى تعاون وتنسيق للمحافظة على الانتفاضة واستمراريتها، ومن ثم توفير مستلزمات ذلك من توجيه نشاطات الانتفاضة ضد الاحتلال فقط، فلا تزج في مسائل الخلاف حول التسوية وإن تحقق هذا يشكل الحد الأدنى، بينما المطلوب أن يعمل على تخليص الانتفاضة من سلبيات ألمّ بها ومن حولها نتيجة الصراعات الفئوية مثل ظاهرة الملثمين، ومحاولة السيطرة على الشارع بالقوة، وسوء توزيع الدعم والمساعدات، ورفع أغصان الزيتون للمستوطنين وجنود الاحتلال ناهيك عن مخاطر الاغتيالات الفردية حتى يحقق المشبوهين، فالانتفاضة نتيجة سلسلة من السياسات الفئوية الضيقة، طغت عليها حالة المجموعات الصغيرة من رماة الحجارة والمولوتوف بينما ضعفت المشاركة الشعبية الواسعة ضعفاً شديداً، إلا في القليل القليل من المناسبات والحالات، وهو ما يطرح هدفاً جديداً للعمل المشترك في الانتفاضة إلى جانب المحافظة على ظاهرة رماة الحجارة والمولوتوف والعمليات العنيفة المسلحة وغير المسلحة، وهو السعي لإشراك أوسع للجماهير، لا سيما من الكهول والشيوخ والنساء في تظاهراتها ومسيراتها واعتصاماتها، وهو يتطلب أن يخصص يوم أو يومان في الأسبوع، وابتداء من أيام الجمعة، لتكون أيام النزول الجماهيري الواسع إلى الشوارع، ولو لساعتين أو ثلاث، فيبتعد رماة الحجارة والمولوتوف عن تلك المسيرات لتكون سلمية هادرة بهتاف الله أكبر أي المطلوب استعادة الدور الشعبي في التكافل والتناصر والاعتصام وتشييع الجنازات، أما الأيام الأخرى من الأسبوع فتكون للشباب الشجاع المقدام من رماة الحجارة والمولوتوف وأهل اجتراح البطولات الصدامية من كل لون، فالأرض في الضفة والقطاع يجب أن تميد في وجه المستوطنين وقوات الاحتلال، وهي لا تميد إلا بنزول الآلاف وعشرات الآلاف من مختلف فئات الشعب إلى الشوارع ولو ليوم أو يومين في الأسبوع ثم يستكمل ذلك فيما تبقى من أيام الأسبوع بالفعل المنظم للشباب المجاهد والمناضل.

وإننا إذا ما فعلنا ذلك أي أعدنا للجماهير دورها ومشاركتها لا في التظاهرة والميسرات فحسب، وإنما في التكافل والتناصر من أجل البقاء في الأرض، وتضميد الجراح وتوزيع المساعدات، ومواجهة الصعوبات المعيشية فنكون قد ضمنا المحافظة على الانتفاضة واستمراريتها وأجّجنا روح الجهاد في الشبيبة والأجيال الصاعدة، وأمّنا هيبةً للعمل الفلسطيني الذي كثر التطاول عليه عربياً ودولياً، وازداد الاستهتار الإسرائيلي به.

وقد أخذ يبرز الآن سبب آخر يدعو لمثل هذه الجبهة لتعزيز الانتفاضة وتوسيع جماهيريتها، ألا وهو الدور الجديد الذي أنيط بالمستوطنين القيام به، وهو أن يشكلوا جماعات منظمة تتصدى للانتفاضة بالرصاص والحجارة وإقامة الحواجز من أجل أن يبدو الصراع كأنه صراع "أهلي" داخل الضفة والقطاع، لتأتي اللول مساوية بين وجود الشعب الفلسطيني والمستوطنين(4) كما بين اعتداء المستوطنين وجهاد المجموعات الصغيرة من رماة الحجارة والمولوتوف ومجترحي البطولات.

◄ الأخطار العملية الثلاثة

حملت العملية السياسية التي أطلقها بوش - بيكر بعد حرب الخليج، منذ بذور الشر للمنطقة، فقد جاءت حلقة متصلة بحلقات عملية عاصفة الصحراء، وإذا أريد لها أن توضع في إطار فلا يمكن أن توضع في إطار خارج ما حصل في الخليج والعراق، وإذا أريد أن تُرى الأبعاد الحقيقية للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها فمن غير الممكن أن تُرى إلا في منظار الأهداف الأمريكية التي حققت في العراق والخليج، وما زالت تتحقق وذلك على الرغم من أن ما حدث هناك تم بصورة صاخبة في ظلال الحرب وقرارات مجلس الأمن الظالمة الخاصة بتجريد العراق من أسلحته فوق التقليدية، وفرض القيود عليه م كل طراز، بما في ذلك تقسيمه واقعياً وربما قانونياً دولياً فيما بعد، كما من غير الممكن أن تُرى خارج إطار الحصار المضروب على ليبيا.

وإذا وضعت جانباً سلسلة الانتهاكات للحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين، والتي تضمنتها توجهات عملية التسوية منذ البداية، فإن العملية بحد ذاتها راح تبرز اليوم مجموعة من المخاطر العملية وهي التي يجب أن يركز عليها قبل أن تستفحل وتزيد من تدهور الأوضاع وضياع الحقوق.

يلاحظ، منذ الجولة الأولى التي انطلقت فيها المفاوضات الثنائية، في رحاب وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، أن ثمة توجهاً إسرائيلياً (واحداً من التكتيكات) للاستفراد بحالة ما أو للتوصل لحل منفرد مع هذا الطرف أو ذاك كما حاول مفاوضو حكومة شامير مع فد الأردن منذ الجولة الأولى وهي محاولة كادت أن تولّد أزمة لولا أن تداركها وفد الأردن بإغلاق الباب في وجهها والإصرار على السير المتوازي للمفاوضات وإبقاء التنسيق الرباعي (السوري - الأردني - اللبناني - الفلسطيني) قاعدة لإدارة العملية التفاوضية.

وجاءت حكومة رابين لتبدأ المناورة نفسها مع مشروع مجلس الإدارة الذاتية الفلسطيني، بل أعلنت أن مشروعها يرمي إلى مرحلة المفاوضات جبهة بعد جبهة مبتدئاً بالإدارة الذاتية ثم بعد ذلك بجنوب لبنان فالأردن فسوريا، وهو ما كان أن يحدث صدعاً جديداً في صفوف المفاوضين العرب ولا سيما حين لم يغلق الباب في وجهه إغلاقاً واضحاً وحازماً وتاماً، ثم عاد الوضع للتوازن نسبياً حين تعمق الخلاف حول مفهوم الحكم الذاتي وصلاحياته ومفهوم مشروع رابين للمجلس الإداري وصلاحياته، وإذا بالخرق ينتقل هذه المرة إلى جبهة الجولان، وذلك من خلال مشروع إسرائيلي يرمي إلى الاستعداد للإنسان الجزئي مقابل اتفاقية سلام كامل، وإذا كان الموقف السوري قد رفض المشروع إلا أن المحاولة الإسرائيلية، ومن ورائها المساعي الأمريكية ما زالت مستمرة في التركيز على إيجاد حل منفرد لموضوع الجولان، وقد ترجم ذلك بمشروع جديد حمله المفاوض الإسرائيلي يرمي إلى الوصول إلى إعلان مبادئ على الأقل حول الجولان بين سوريا والكيان الإسرائيلي.

هنا أيضاً لم تواجه المحاولة بإغلاق الباب إغلاقاً حازماً وواضحاً وإنما بقي نصف مفتوح ونصف مغلق، كما حدث مع الحالات السابقة من قبل، ما أثار المخاوف نفسها التي أثيرت سابقاً من قبل بقية الشركاء، وهو خوف الوصول إلى اتفاق منفرد لتبقى المفاوضات حول الجبهات الأخرى تداور في مكانها.

الإشكالية هنا تتمثل، أولاً وقبل كل شيء باختلال الثقة فيما بين الأطراف العربية إذ تكفي بإدارة واحدة يستجيب لها الطرف المعني استجابة أولية، حتى لو كان الأمر جس نبض للطرف الآخر، أو كانت في بدايتها حتى تشتعل الشكوك اشتعالاً، ويصبح الوضع قريباً من الأزمة المتفجرة، أما لماذا انعدام الثقة؟ فأمر له جذور عميقة في الأرض، وقد تغذى من تجارب مريرة في علاقات غير سوية خلال عشرات السنين، وهو ما يتطلب أن يعالجه بحكمة عالية ويوضع خطوط حمراء تلتزم بها الأطراف جميعاً، هذا إذا أريد التخفيف من الشرور المستطيرة التي تحملها عملية التسوية، فمن جهة لا يمكن إلا أن يكون هناك تفاوت، في التقدم أو التأزيم، في المفاوضات ما دامت ثنائية، وما دامت قضية كل جبهة تبحث بمعزل عن القضايا الأخرى، وهذه واحدة من بذور مشروع بوش - بيكر للتسوية ضمن الشروط التي قامت عليها، أي بذرة السير المتفاوت المنفرد، ومهما حاول التسيق الرباعي أن يحافظ على تماسكه سيظل واقفاً فوق لغم هذا التفاوت والحل المنفرد ولا يمنع تفجيره غير الموقف الإسرائيلي، إذا أراد التشدد على كل الجبهات تشدداً متوازياً متساوياً وهو أمر غير مضمون، ولا سيما، في ظل حكومة رابين التي قد تجد مخرجاً في التنازل الجزئي على جبهة من أجل تفسيخ صف المتفاوضين حتى يضعف موقفهم جميعاً، فوق ما هو عليه من ضعف ومن ثم يستجيب للمزيد من التنازلات هنا وهناك، فالمطلوب أن يصل الأمر إلى حد الشعور بأن الوضع سيتجمد إذا تحقق اتفاق على جبهة واحدة، ولا سيما إن كانت جبهة الجولان أو جبهة الضفة والقطاع فيصار إلى اللهاث باللحاق مهما كان الثمن، أما البديل الآخر سيكون الدخول في حرب عربية - عربية معلنة، أو غير معلنة، مما سيزيد من التمزق.

الإشكالية هنا بالنسبة إلى الأطراف المعنية تكمن في كيفية المحافظة على خط أحمر يمنع الوصول إلى اتفاق متفرد، ويجعله مرفوضاً ومداناً تحت كل الظروف كما تكمن في تطبيق فسحة التفاوت الحتمي في مجرى العملية تحت سقف ذلك الخط الأحمر ما دام من غير الممكن منع الطرف المعني من التأكد مما يمكن أن يستخلصه على جبهته من الطرف الإسرائيلي، ومع ذلك ستظل الشكوك، وبحق في أكثر الحالات، قائمة من تجاوز الخط الأحمر، لأن العلاقات العربية - العربية مريضة حتى النخاع في داخلها، وهي أسيرة إقليمية خطيرة من حيث الأساس، وهو ما يجب أن تسلط عليه نيران فكرية وسياسية، ولا سيما من خلال التعبئة الشعبية العميقة، لمحاصرته وفضحه أي ضد القطرية ضيقة الأفق لكي لا تجعل مصالحها الأنانية الضيقة تتجاوز سقف المصالح العليا المشتركة ولو بحدها الأدنى وتطوّح بها تطويحاً.

هذا هو الخطر العملي الأول الذي تحمله عملية التسوية والذي سيواجهنا في المرحلة القادمة أي خطر الحل المنفرد وتفسخ الجبهة الرباعية وما يمكن أن يستتبعه من صراعات ونتائج مدمرة .

هذا الخطر قد يقود بدوره إلى الخطر العملي الثاني الذي هو أشد ذكراً منه، أي خطر الصهينة فالاتجاه نحو حل منفرد على الخصوص، بل اتجاه مشروع التسوية، على الجملة، لا سيما عنصر التطبيع فيها يحملان في طياتهما خطر بروز تيارات تذهب إلى حد التحالف والعدو الصهيوني، وربط مستقبلها في المرحلة القادمة وهو ما تمهد له الولايات المتحدة والمساعدات الأوروبية للضفة والقطاع، فالمطلوب توليد تيارات موثوقة بعيدة عن أصحاب التاريخ النضالي "الإرهابي"، ولو لبسوا لبوس الاعتدال.

إذا كان هنالك من ذهب إلى التسوية تحت شعارات وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه م الأرض أو إيجاد دولة فلسطينية ضمن كونفدرالية مع الأردن وذات عمق عربي وهو موقف يريد التأكيد على أن العملية بالنسبة إليه موجهة ضد مشروع إسرائيل الكبرى وضد السياسة الصهيونية الاحتلالية والتهويدية، فسيجد نفسه في تناقض والأهداف الحقيقية للتسوية التي تتطلب الذهاب إلى أبعد من ذلك، أي عقد صفقة كاملة مع العدو فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، وقد أصبحنا نسمع تمهيداً لمثل هذا التوجه معبراً عنه على سبيل المثال، بهجوم مركز على العرب وما فعلوه بالفلسطينيين، وبديهي أن من يضرب عمقه العربي سيذهب إلى الطريق الآخر بالضرورة، أو معبراً عنه بمشاريع اقتصادية وتنموية للضفة والقطاع ونواتها توجيه المساعدات الاقتصادية الأوروبية نحو بناء قاعدة تكنولوجية واقتصاد خدمات ووسطاء تجاريين ووكلاء مشاريع كبرى الخ.. كما يدخل ضمن هذا السياق مقالات بعض الصحفيين التي أشارت إلى مشاريع كونفدرالية مع العدو الصهيوني أكانت ثنائية أم ثلاثية أم رباعية، والكونفدرالية أقوى من التحالف بين دولتين، وأقوى محور، وبديهي القول أن كل خلطة يكون الكيان الإسرائيلي جزءاً منها ستكون موجهة ضد الأمة العربية والإسلامية بالضرورة.

وهذا في الواقع ما تروج له الدوائر الأمريكية في الأوساط العربية والفلسطينية لأنه يمثل الهدف الأساسي أصلاً من وراء مشروع بوش - بيكر للتسوية أي إعادة صياغة الوضع العربي، أو على الأصح الوضع في المنطقة، لأن كلمة عربي يجب أن تلغى، بما يجعل "إسرائيل" جزءاً لا

يتجزأ منه، أو في الأقل تصبح قاعدة لمحور عربي ضد الأمة عموماً وهذا ما ترمي إليه المفاوضات الإقليمية الإسرائيلية - العربية، وهو ما يرمي إليه هدف التطبيع مع الدول العربية وما يجب أن يفهم من عبارة "بناء الثقة"، لا سيما بين الحكم الذاتي الفلسطيني والكيان الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية وهو شرط المفاوضات اللاحقة لإيجاد الحل النهائي، فمعنى التطبيق ومعنى بناء الثقة وهو مزج اللون الصهيوني باللون الفلسطيني أو بلون هذا القطر العربي أو ذلك، وهو مزج يقود إلى الصهينة حتماً، لا الصهينة السياسية فحسب، وإنما أيضاً الصهينة الاقتصادية والثقافية والحضارية.. وهذه لا يمكن أن تمزج مع أهداف الأمة وهويتها ومصالحها بل هي نقيضها، أي سيكون مزيجاً موجهاً بالحتم ضد الأمة العربية والإسلامية، ولا يمكن أن تكون الإسرائيلية سياسة واقتصاداً وثقافة وحضارة غير ذلك، وإلا فقدت طبيعتها ووجودها ومن ثم لا بد من أن تنشأ معركة ضاربة في المرحلة القادمة تقف فيها الأمة العربية والإسلامية بمجموعها ضد تيار الصهينة الذي لا بد من أن يخرج إلى النور مستقبلاً تحت الرعاية الأمريكية والتشجيع الرسمي الأوروبي ونتاجاً للتطبيع وبناء الثقة المتبادل له وموازين القوى الجديدة.

أما رجال هذا التيار فسيرمون وراءهم المنظمات أو القيادات الفلسطينية والعربية التي ذهبت للتسوية تحت سقف من الثوابت الفلسطينية والعربية ولهذا لن يكون غريباً أبداً أن نرى الضرر في مستقبل قريب لا يقوم على أساس من مع التسوية ومع ضدها، وإنما على أساس من مع الصهينة ومن ضدها، ومن هنا أصبح من الضروري أن تستبق الأحداث بإقامة السدود السياسية والاقتصادية والثقافية فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ضد تيار الصهينة الذي سيكون له امتدادات في الديار العربية والإسلامية والفلسطينية.

أما الخطر العملي الثالث والذي قد يجد الطريق ممهداً أمامه في ظروف الحل المنفرد كما في ظروف بروز توجهات الصهينة فهو خطر الاقتتال الداخلي على المستوى الفلسطيني أولاً، كما على المستوى العربي ثانياً، لأن الاقتتال على الساحة الفلسطينية سيدمر القوى الحية في المنظمات والفصائل على الساحة الفلسطينية سياسياً وستقوم دعوات التخلص من التنظيمات وقياداتها من حيث أتت ما دامت قد أغرقت البلاد في الدم والعداوات والأحقاد، وهو ما سيضعف القدرة على الصمود في الجسم الفلسطيني، كله في المرحلة القادمة، وهي المرحلة التي ستحتاج إلى القوة الروحية والمعنوية والجسدية، لهذا الجسم أكثر من أية مرحلة سابقة، فالتحدي إذا ما تم الاتفاق على التسوية ولو بمراحلها الأولى، سيكون أعظم من التحدي في مرحلة الصدام المسلح ضد العدو لأننا هنا سنواجه القوة العسكرية الإسرائيلية بكل أهميتها العسكرية ولكن مع نزع السلاح من أيدينا ومطالبتها بالتسليم للتطبيع وبناء الثقة والتخلي عما بقي من ثوابت، والقبول بالمنظور الأمريكي - الصهيوني، في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، أي سنجد أنفسنا أمام تحدي الصهينة في ظروف صعبة وشديدة التعقيد ومن ثم تحتاج إلى قوة روحية ومعنوية وجسمية هائلة للوقوف في وجهها ومنع الانجراف مع سيولها، وستكون هذه المهمة من مسؤولية الكثيرين ممن قبلوا الدخول في عملية التسوية وليست من مسؤولية الذين رفضوها فقط.. أي ستكون من مسؤولية أغلبية "فتح" كما من مسؤولية "حماس" ومن مسؤولية مختلف الفصائل الوطنية والعروبية كما من مسؤولية الفصائل الإسلامية الأخرى. ولهذا فإن كل

اقتتال في الساحة الفلسطينية سيفقد الجسم مناعته الداخلية وقواه الحيوية المضادة لجراثيم الصهيونية، ومن ثم يجب أن يعأ ضد الاقتتال تعبئة صارمة لا تسمح أن تنساب قطرة ماء من شقوقها.

هذه الأخطار العملية الثلاثة التي تشكل تحديات المرحلة القريبة القادمة تحتاج إلى رؤية مسبقة وإلى تهيئة مسبقة، ومبادرات استباقية.

ولعل دعوة للقوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية أصبحت ضرورة لتتلاقي من أجل تقدير موحد للمواقف، ومن ثم من أجل الدخول في حوار مشترك مع (م.ت. ف) وخصوصاً مع "فتح"، لتنظيم العلاقات الداخلية الفلسطينية - الفلسطينية بما يمنع الاقتتال وتدهور الأوضاع، ويفسح مجالاً للتعدد وحرية الرأي، وحق الاختلاف، ويتعاون على دعم الانتفاضة واستمراريتها في الوقت الراهن، وربما كان تمهيداً كذلك لمواجهة اتجاهات الصهينة في قابل الأيام.

◄ لا للاقتتال والفتنة

دخل الصراع في قطاع غزة، بين "فتح" و"حماس" في الفتنة، وراحت جهات كثيرة دولية وعربية وفلسطينية تصب الزيت على النار أو تنفخ النار فيها لتزيدها تأججاً وأواراً، وطغت الأصوات التي كانت تطالب دائماً باللجوء إلى العنف والقتل والاغتيالات في معالجة المد الإسلامي في الأرض المحتلة.

وقد راحت تتباهى وتزدهي في بياناتها لأن الأحداث الأخيرة أثبتت "صحة" رأيها، فهي صاحبة السبق في الدعوة إلى العنف. فالخلافات مع الإسلاميين، من وجهة نظرها، يجب أن تحسم بالحديد والنار في الأقطار العربية كلها، بما في ذلك الأرض المحتلة، ولو تحت الاحتلال.

ولعل من نافل القول الإشارة إلى أن هذا التيار يستمد امتداده من تيار في مواقع السلطة، وله الكلمة العليا، في أغلب الأنظمة فهو في الاتجاه نفسه مع الحملات الشعواء التي تشن عالمياً ضد الخطر الأصولي الإسلامي، ويجدر أن يذكرنا هذا بحملات دولية وعربية مشابهة شنت من قبل ضد خطر الحركة التحررية العربية في الخمسينات والستينات، أو ضد الخطر الفلسطيني المقاوم بالحرب الشعبية والذي مثلته "فتح" وفصائل (م. ت. ف) في النصف الثاني من الستينات.

بكلمة، كانت هنالك قوى عربية ودولية تقف في وجه كل محاولة نهضوية وتسعى لتمزيق الصف الداخلي، وقد أخذت تجعل أسباب الخلاف، حتى لو كانت هامشية، مدخلاً لإشعال الفتنة وأحداث الصداع والانشقاق، وقد شكلت هذه الظاهرة المتكررة، منذ مائتي عام، أخطر عوامل الضعف في الداخل العربي إذ ساعدت القوى الاستعمارية الخارجية بصورة مقصودة أو غير مقصودة على إجهاض كل محاولة نهوض. ويمكن أن نلحظ هنا ثلاث إشكاليات:

الأولى: إشكالية التخبط في تنظيم الأولويات، وتغليب الأهواء والمصالح الفئوية الضيقة إذ ما أكثر الأسباب التي يمكن أن يسوقها المرء للنبش ضد أقرب الناس إليه بل حتى ضد نفسه وما هي عليه من حال (التذمر مثلاً) وإذا جئنا إلى الميدان السياسي والفكري فالأسباب الداعية للخلاف كثيرة وكثيرة جداً، كما أن الدوافع الأنانية والفئوية الضيقة قوية وقوية جداً، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه للمعارك الجانبية، ويضل في حسن تنظيم الأولويات. وهذا ما يسمح بأن يعلو صوت الفتنة على صوت الوحدة أو الجبهة، أو التعاون، أو التضامن، لأن هذا الصوت الأخير يستند في الجوهر إلى سببين بسيطين بديهيين ولعلهما سبب واحد، وهما ضرورة تغليب الصراع ضد العدو الخارجي على الصراع الداخلي، وضرورة تنظيم كل خلافية داخلية ضمن إطار إعطاء الأولوية لمقاتلة العدو أو ضمن توفير المناخ الأفضل من أجل الانتصار على العدو، هذان السببان ثقيلان في الميزان إذا ما أثيرت الأسباب التي تدفع للاختلاف والعداوة والإضراب.

ثم تأتي الإشكالية الثانية بعد أن تندلع الفتنة وهي اختلاط الحابل بالنابل في تحديد المسؤولية فالبادئ بالفتنة والظالم فيها سرعان ما يختبئ في تفاصيل الأحداث الجزئية والاقتتال الفرعي ما دام الطرف الآخر مضطراً للرد حتى لو تجنب ذلك مرة تلو المرة، وما دامت رغبة الناس هي في وقف الفتنة وإنقاذ الموقف مما يجعلهم يغضون الطرف عن كثير.

إن هذه السمة الثانية للفتنة، وهي اختلاط الأوراق بعد اندلاعها تؤدي إلى خطر وضع القاتل والمقتول، والظالم والمظلوم، والمعتدي والمعتدى عليه، في سلة واحدة، هذا إن لم يصبح المظلوم المقتول المعتدى عليه في قفص الاتهام، والظالم القاتل المعتدي في منصة القضاء أو الإدعاء العام، كما حدث في كثير من الحالات في بلادنا العربية والإسلامية.

ومن هنا كان الدخول في التفاصيل الجزئية ومتابعة كل فعل ورد فعل على جبهة متداخلة لا يقودان إلى تحديد المسؤولية، ولا إلى وأد الفتنة، ولهذا فإن الطريق الأسلم هو أن يقرأ موقف كل طرف في سياساته ومراميه وقبل ذلك في ممارساته للفتنة الداخلية من أجل أن يحدد اتجاه البوصلة في تحديد المسؤولية والبحث في التفاصيل وتداعياتها.

لو عدنا إلى الوراء منذ سنة في الأقل، لتذكرنا أن الكثيرين توقعوا تحول الصراع بين "فتح" و"حماس" إلى اقتتال وفتنة وحذروا منه تحذيراً شديداً، وقد كان لذلك التوقع مرتكزات تقوم على نوع التعبئة التي كانت تقوم بها بعض الأطراف، علناً ضد الإسلاميين عموماً، و"حماس" خصوصاً، وكان أقلها التهمة "بالعمالة للشين بيت (الشرطة السرية الإسرائيلية) أو خدمة أغراض العدو، موضوعياً وعملياً، وإن لم يكن عن قصد، "طبعاً هذه التعبئة لم تكن تمثل وجهة نظر "فتح" أو (م. ت. ف) رسمياً" ولكنها مع ذلك كانت تتعالى من داخلهما ويدافع عنها وتكتب بيانات وأنه لمن المنطقي أنك حين تتهم خصمك السياسي بالعمالة للعدو، أو خدمته، فقد هدرت دمه، وسرت في طريق الاقتتال.

كما أن بعض التصريحات والبيانات التي صدرت عن أطراف معارضة للتسوية، بما فيهم بعض الإسلاميين، ذهب بعيداً في اتهام المنخرطين في التسوية وصولاً إلى تهمة الخيانة، مما شكل بدوره دعوة إلى تصعيد الخلاف حتى العداوة والاقتتال ولم يتردد الاتجاه الأول في التقاط حباته ووضعها في طاحونة الفتنة. ولهذا فإن للفتنة الحالية جذوراً وتمهيداً، ولا يمكن اعتبارها من فعل العدو أو إنتاج صدفة، أو تطوراً لحادث فرعي محلي.

أما الإشكالية الثالثة فنتجت عن التركيز المتزايد على معارك النفوذ والشعبية في المؤسسات والنقابات مما عمق الصراع، وسمح بتوقع الانتقال إلى ميدان الاقتتال والفتنة فقد اتخذ من نتائج كل معركة انتخابية حتى لو كانت في موقع هامشي معبراً لإثارة الطرف الآخر واستفزازه.

لو توقفنا أمام هذه العوامل فسنجد أن الخلافية بين الإسلاميين وغير الإسلاميين من وطنيين أو عروبيين أو علمانيين، وحتى فيما بين الإسلاميين أنفسهم، أمر موضوعي وطبيعي، وله أسباب تتعدى ما ذكر، ولكن المشكلة ليست هنا، وإنما تكمن في كيفية المعالجة ويشكل هذا بدوره مصدراً لخلافيات أشد، فالذين يرون الحل يمر من خلال التصفيات والاقتتال والحديد والنار، أو من خلال الصراع السياسي والأيديولوجي العدائي الذي يذهب إلى أبعد مدى في اتهام الآخر، يجدون أنفسهم في الفتنة غارقين أما الذين يغلبون الصراع ضد العدو الصهيوني ويسعون، ولو إلى حد أدنى من التفاهم والتعاون، ويبقون الخلاف في حدود الحوار العقلاني الراشد، ويقبلون في نهاية المطاف أن يُحتكم إلى صناديق الاقتراع للكشف عن أي الطرفين يحظى على تأييد الشعب، فأولئك يضعون البلاد وأنفسهم في طريق السداد والانتصار، ولو تغلب هذا الاتجاه الأول لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في قطاع غزة، ولتجنبنا الكثير من المخاسر، السياسية والمعنوية والمادية ولتركنا عدونا يموت بغيظه، ولم نتركه ينظر إلى اقتتالنا شامتاً محبوراً! ولهذا فالمعالجة الصحيحة ما زالت ممكنة، بل واجبة ولكن عليها أن تكون حازمة وواضحة في مواجهة النافخين في أبواق الفتنة بقدر حزمها في الدعوة إلى وقف الاقتتال وإجراء كل المصالحات اللازمة وتوحيد كل الحجارة وكل البنادق وكل الجهود ضد العدو.

أما الدخول في التفاصيل الجزئية بعد اندلاع الفتنة واعتبار هذا الحادث أو ذلك مسؤولاً أولاً في اندلاعها وليس نتيجة لسياسات سابقة، فلا يساعد على كشف الحقيقة وإنقاذ الموقف فمن الدهاليز المظلمة التي تقود إليها التقارير الميدانية وهي تقرير متضاربة دائماً، وتحتاج إلى الكثير الكثير من التدقيق والتحقيق.

ولهذا من المهم أولاً أن يدعى إلى وقف الاقتتال فوراً، ونهائياً وتوقف الفتنة فوراً، وقانياً لتعد العقول إلى رشدها، ثم تعلن المواقف المبدئية والأساسية ولا يكون ثمة موقف باطني تعبئة داخلية ضد الآخر، وموقف علني للناس بقصد إظهار حسن النيات والتنصل من مسؤولية دفع البلاد إلى الفتنة، وأن الانتباه إلى هذا الأمر يساعد أعضاء كل تنظيم على امتلاك دليل لكشف الحقيقة، فيدرك أن الأمر مدغول ومدخول حين يسمع في الداخل تعبئة عدائية تقطر حقداً وتحريضاً على الآخر بينما تصدر البيانات المعلنة التي تدعو إلى الوحدة والتعاون وترفض الاقتتال.

فما ينبغي لموقف الصحيح أن يتجزأ فيختلف باطنه عن ظاهره، فإذا ما اختلفت التعبئة الداخلية عن التعبئة المعلنة فذلك دليل على عدم صحة الموقف، بل على خطورة النهج كله، وما نطرحه في المعلن يجب أن نكون قادرين على الدفاع عنه داخلياً.

هنا تبرز ظاهرة أخرى تحاول أن تعزو الأحداث إلى أيد خفية، وعناصر مدسوسة، أو حتى إلى قوات العدو السرية، وهو يجب ألا يصبح ستاراً لإخفاء المسؤولية. فالأيدي الخفية لا مكان لها إلا حين يكون الماء عكراً أصلاً، وتكون هنالك اتجاهات متنفذة في الداخل تتقاطع في سياساتها وتعبئتها وممارساتها وتلك الأيدي والعناصر والقوات حتى تكون بإمكان هذه الأخيرة أن تعبث عبثها، أما حين يكون الماء صافياً فما أسهل أن تنكشف ويبين أمرها.

فما من تحقيق كانت قيادة التنظيم المعني به جادة إلا وكشف كل ما هو مدخول خارجاً على الخط وما من تحقيق ضاع في اللجان والأدراج إلا كان دليلاً على عدم جدية القيادة في وأد الفتنة، لهذا فإن كشف الحقيقة أمر ضروري لا للتشهير بالمعتدي لأن التشهير لا يعود ضرورياً إن كان هنالك اتفاق وميثاق لفتح صفحة جديدة. وإنما للكشف عن المشبوهين إن كانوا موجودين حقيقة . أما النقطة الثالثة التي تحتاج إلى علاج فهي انتهاج سياسات مشتركة لوقف التنافس المغالي في انتخابات المؤسسات والنقابات، وذلك إما بالوصول إلى قوائم مشتركة تكون أقرب ما تكون إلى الأحجام الحقيقية لكل فصيل، وتكون فيه حصة المستقلين من أصدقاء الجميع كبيرة وبارزة، وأما أن يعاد إلى وضع سقف لمعارك الانتخابية فلا تتحول نتائجها إلى إثارة أو استفزاز للآخر، وألا تحمل فوق ما تحتمل من أبعاد حول النفوذ الشعبي.

فالمؤسسات والنقابات والجمعيات يجب أن تكون ميداناً للالتقاء فيه بين الجميع ليتعاونوا في خدمة صمود الفئات الاجتماعية والمهنية المعنية وتعزيز أوضاعها المعاشية لخدمة الانتفاضة ومواجهة العدو.

على أن الحل الجذري يكمن في نقطتين: الأولى تحديد موقف صحيح من الآخر بعيداً عن الاتهامات التي تجعله عدواً، وتؤدي كذلك إلى قطع الخيوط وصولاً إلى الصدام، أما النقطة الثانية فلا بد من إيجاد صيغة للاتفاق على الثوابت المتعلقة باستمرار الانتفاضة وزيادة فعاليتها وتصعيد المواجهة ضد العدو مع الاتفاق على سقف الصراع حول موضوع التسوية في حدود البيانات والكراسات والتصريحات دون أن يمس ذلك النقطة الأولى لتجنب الانقسام في الانتفاضة أو عليها، ودون أن يقود ذلك إلى الصدام فالاقتتال.

ويجدر هنا التوقف من أجل التأكيد على ضرورة وقف الحملات الظالمة ضد الإسلاميين أو الأصولية الإسلامية على مستوى العالمين العربي والإسلامي والالتفات إلى توحيد الصفوف في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه أمريكا، والذي راح يتهدد بتصفية القضايا العادلة لأمتنا ولا سيما قضية فلسطين لحساب الصهيونية، والذي أخذ يشدد قبضته المسيطرة

على سياسات الكثير من دولنا ومقدراتها وأمعن في إستراتيجية التمزيق والإنهاك وصولاً إلى وضعنا في حال يكون أسوأ من حال عبيد روما.

بيد أن من الضروري الحذر مسبقاً من مشروع بيكر الجديد الذي سيعمل على مقايضة الانتفاضة بإعلان رابين وقف الاستيطان السياسي وإبقاء الاستيطان الأمني (أي إبقاء الاستيطان عملياً).

وهذا ما سيشكل نقطة خلافية داخلية خطيرة لأنه يمس الانتفاضة وإشكالية وقفها واستمرارها فإذا افترضنا أن هذا المشروع رفض بإجماع فلسطيني فسيكون ذلك عاملاً مساعداً لوأد الفتنة.

أما إذا افترضنا قبول البعض بهذه المساومة فإن خطورة تجدد الصدام قد تتصاعد ما لم يتم تدارك ذلك، ويكمن الحل الصحيح هنا في تجنب الفخ الأمريكي - الإسرائيلي حين يطلب من الموافقين مواجهة الداعين لاستمرار الانتفاضة ومقاومة جيش العدو لأن هذه المهمة يجب أن تترك لقوات الاحتلال ما دامت قوات الاحتلال قائمة، وهذه حجة قوية يجب استخدامها حتى نلقي الكرة في ملعب بيكر - رابين لا في الملعب الفلسطيني، وبهذا قد تصبح هذه الحجة نقطة قوة ضاغطة لفرض الانسحاب الكامل، وتجنب الفتنة الداخلية فيتحول الخلاف الفلسطيني الداخلي إلى نقطة مساومة ضد العدو لا العكس، وهو ما يمكن أن يطلق عليه إخراج الحسن من السيئ.

تبقى نقطة أخيرة تحتاج إلى تأمل من جانب كل العاملين في الفصائل الفلسطينية، أكانت إسلامية، أم وطنية أم عروبية، وهي ضرورة الانتباه إلى أن الولوج في الفتنة والاقتتال الداخلي سيسفر عن تحريض لرفض حالة الفصائل من حيث أتى، كما حدث مع الميليشيات في لبنان ليقطف الثمار أولئك الذين سيأخذونها على البارد المستريح بينما ينتهي دور الذين قدموا الدم أو زهرة العمر في السجون والمنافي، وبالفعل صدر بيان عن مجموعة أسمت نفسها "المجلس القيادي المؤقت للحكومة الفلسطينية" بتاريخ 1992/7/9 تضمن مطالبة بإنهاء عهد التنظيمات التي قامت في ظل الاحتلال وغياب السلطة الشرعية.

ومن هنا ينبغي للجميع أن يتنبهوا إلى خطورة الاقتتال على الجميع، فالفتنة مؤامرة عامة لا تصيب إلا الفصائل المناضلة والمجاهدة ولا تصيب إلا الانتفاضة.

وهذا ما يفرض عمق التفكير وحسن التدبر ثم بعد ذلك لعل وعسى أن نقبر الفتنة، ونجعل راية الجهاد والنضال مرفوعة وراية الانتفاضة ومقاومة العدو خفاقة، وراية تحرير فلسطين كل فلسطين نصب أعين يقظة لا تحيد عنها.

◄ كلمة إلى الشعب الفلسطيني

لشد ما كان الفلسطيني يشعر بالفخر إذ ينتسب إلى الشعب الفلسطيني، لا لأنه يفضل على غيره من شعوب العرب والمسلمين فكل تلك الشعوب سواء من حديث الأساس. على أن مبعث الفخر كان ينبع من الدور السياسي والنهضوي والتحرري الذي راح يلعبه شعب فلسطين منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن. فالمأزق الذي وجد فيه شعب فلسطين فوق أرضه لم يسمح له أن يسلم بتجزئة سايكس-بيكو ولم يتح له أن يقيم دولة قطرية مستقلة بعد رحيل الاستعمار المباشر، كما حدث بالنسبة إلى سائر الأقطار العربية والإسلامية التي أبتليت بالاحتلال الاستعماري. واستطاعت، بعد حين من الدهر أن تحقق الاستقلال وترفع راية خاصة بقطرها.

لقد ظل الشعب الفلسطيني في حال جهاد وكفاح مستمرين لأن قوات الاحتلال الاستعماري لقطره لم تخرج إلا وقد خلفت وراءها دولة الكيان الإسرائيلي مغتصباً أكثر من 82% من أرض فلسطين. أما الشعب الفلسطيني فبقي منه جزء تحت ذلك الكيان، وشردت أجزاء في عدد من الأقطار العربية، وحمل قطاع غزة والضفة الغربية أعداداً كبيرة من النازحين كذلك. وبهذا عليه أن يواجه تحدياتها وهو في موضع التشرد والتجزؤ والضعف. وقد انتهت قيادته التاريخية في حينه، وأصبح محكوماً تحت أنظمة شتى. وكان عليه أن يقاوم مشاريع التوطين والتصفية، ويأبى التسليم بهذا الأمر الواقع. وكان عليه بادئ ذي بدء أن يصمد ولا يستسلم وهو في أقسى الظروف سواء أكان ذلك في مواجهة القمع وكبت الأنفاس، أم في الحفاظ على الكرامة وعزة النفس في تحدي المهانة والإهانة وسوء الأوضاع المعيشية سكناً ومقاماً وطعاماً وسعياً.

لقد كانت مسيرة الشعب الفلسطيني خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين، سلسلة متواصلة من الإضرابات والانتفاضات والثورات، وكانت السجون تغص بالآلاف وكانت حبال المشانق تطبق على أعناق عشرات المجاهدين، وكانت الدماء الزكية تخضب الجبال والسهول وأزقة القرى وأسواق المدن في كل حين. ولهذا عندما كان الجيل الذي عاش تلك الحقبة التي انتهت به إلى التشرد والخيام يقوم لأبنائه وأحفاده لم نذق طعماً للراحة ما كان ليبالغ في شيء ومن ثم فإن كل من يراجع مسيرة أجل تلك الحقبة لا يستطيع إلا أن يفخر بهذا الشعب جهاداً وتضحية وصبراً. أما مسيرة الشعب الفلسطيني في الحقبة الثانية التي تزق فيها جسمه إلى أجزاء فقد استمرت على روح التحدي والمقاومة.

عوملت المخيمات في هذه المرحلة، في بعض الميدان كمعسكرات الاعتقال، وأصبح الفلسطيني يعاني في معاشه وسعيه وسفره وتعليمه، هذا فضلاً عن العسف السياسي والقهر وكبت الأنفاس في عدد من الأقطار. وقد حسبت الدول الكبرى والحركة الصهيونية أن وضع الشعب الفلسطيني في مثل هذه الظروف سيقوده إلى يأس فاستسلام فانصياع لمشاريع التوطين وتصفية القضية الفلسطينية. ولكن على الرغم من ذلك تبين أن هذا الشعب استطاع الصمود والنهوض على قدميه من جديد. فلم يستطع وقوفه صفوفاً للحصول على "المؤن" من وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة أن ينال من معنوياته أو كرامته، أو عزة نفسه. ولم يركن لهذا المصير فراح يسعى للحصول على لقمة عيشه من كده وجهده تعليماً وكدحاً.

وإذا كان الجيل الذي خاض المعارك وشن المقاومة قبل النكبة قد فقد الأمل في جدوى مواصلة الكفاح والجهاد في هذه المرحلة، فإن الجيل الذي تلاه سرعان ما حل مكانه، وقد صم آذانه عن سماع نصائحه بالتعقل والواقعية. فراح يملأ أحزاب التغيير في البلاد العربية، ويغذيها بكوادر وقيادات نشطة قوية الشكيمة، وما هي إلا بضع سنين حتى أصبحت كل أرض يقف عليها بعض أهل فلسطين تتحول إلى شعلة من العمل السياسي الكفاحي.

بكلمة، انخرط الشباب الفلسطيني طوال خمسة عشر عاماً، منذ مطلع الخمسينات، في مختلف حركات التغيير للأوضاع العربية وقد بذلوا تضحيات جمة وتلقوا ألواناً من العقاب كثيراً ما كان يزيد عما تلقاه زملاؤهم في الحزب نفسه، والتهمة الواحدة، ولهذا فإن كل من يراجع سيرة الفلسطينيين في هذه الحقبة لا يستطيع إلا أن يفخر بهذا الشعب من حيث عمق انتمائه الإسلامي والعربي والوحدوي وتضحياته في سبيل إنهاض الأمة سبيلاً لا مفر منه على طريق تحرير فلسطين.

أما المرحلة الثالثة، والتي بدأت مع أواسط الستينات، فقد عرفت من الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده ألواناً من البطولات والتضحيات وقد تطلبت هذه المرحلة أن يعاد إبراز الشخصية الفلسطينية والهوية الفلسطينية وكان تسويغ ذلك لا يستند إلى انكفاء قطري وإنما باعتباره وسيلة لبناء المقاتل ضد العدو الصهيوني، وللتأكيد على تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، بل مسوغ الكفاح نفسه لتحرير فلسطين باعتباره طريقاً للوحدة العربية وللتغيير العربي، واستنهاض الأمة.
إلى هنا كان المرء يفتخر بانتسابه لهذا الشعب الذي عاش عشرات السنين في حالة مستمرة من الاضطرابات والتوتر والمواجهات والتضحيات دون أن تُفل إرادته أو يتعب، أو يركن إلى استسلام.

كان المرء يفتخر بالانتساب للشعب الفلسطيني وهو يعاني من المظالم الدولية حتى الاختناق فيرفض مشاريع التوطين والتصفية أو المساومة على أي جزء من أرضه أو حقوقه، بل ما كان ليتقاعس عن خوض النضال ضد السيطرة الاستعمارية والأحلاف العسكرية في كل نقاط وجوده.

وكان المرء يفتخر حين يرى رد الفعل الفلسطيني على الاضطهاد الرسمي في عدد من البلدان العربية لا يتحول عصبية قطرية فلسطينية منغلقة، ولا يتحول إلى التنكر لوحدة الأمة وعقيدتها وهويتها ومصالحها العليا المشتركة. وإنما كان يتجه إلى المزيد من روح الأخوة الإسلامية والروح الوحدوية العربية، فينخرط في عمليات التغيير في الأقطار الشقيقة باعتبار ذلك هو الرد الصحيح على العسف والاضطهاد أو على التفريط في القضية الفلسطينية.

وكان المرء يفتخر إذ يرى رد الفعل الفلسطيني على حالات التراجع الرسمي في الصراع ضد العدو الصهيوني، تصعيداً للكفاح والجهاد، كما حدث في الانتفاضة وقضية المبعدين، والعمليات البطولية، من أجل الاستنهاض، وهز الضمائر، وتحريك المخزون التاريخي في الأمة.

على أن هذه السمات الرائعة في الشعب الفلسطيني وذلك التاريخ المجيد أخذا يواجهان اختراقاً من قبل بعض الفئات الفلسطينية، فمنذ الانخراط في المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد أخذت تتعالى أصوات تدعو إلى الانكفاء على الذات الفلسطينية، والبحث عن طريق فلسطيني بمعزل عن المسارات العربية على اختلافها حتى تلك التي انخرطت معه في المفاوضات الثنائية والإقليمية، بلغ هذا التوجه ذروته مع توقيع اتفاق أوسلو، ومن ثم حملة الدفاع عنه والترويج له.

هنا بدأت تعلو مقولات تتناقض بنسبة 180 والمقولات التي عاش عليها الشعب الفلسطيني طوال ثلاثة أرباع قرن من الصراع ضد الصهيونية. وقد وصل بها الحد حتى الاستهزاء بالتضامن العربي أو الوحدة العربية، أو المصير المشترك أو المصالح العربية العليا، ناهيك عن الاستهزاء بالهوية الإسلامية أو بالتحرر والاستقلال ومعاداة الصهيونية والإمبريالية، وراح البعث يبث الحقد ضد كل ما هو عربي. فقد نُمّي على سبيل المثال اتجاه كشفت عنه الانتخابات الأردنية الأخيرة يدعو إلى عدم انتخاب غير الفلسطيني، بغض النظر عن توجهه السياسي أو ميزاته الشخصية، أو حتى اشتراكه التاريخي مع العمل الفلسطيني، وقد عبّر البعض عن ذلك بالقول أنه مستعد لانتخاب مرشح عن جبهة العمل الإسلامي إذا كان فلسطينياً ولكن لا انتخبه إن لم يكن فلسطينياً.

ولعل أخطر ما في الموضوع هنا ليس وجود مثل هذا الاتجاه، فقد وجد بشكل أو بآخر، منذ أمد بعيد، إنما اتساع مداه في هذه الأيام، هنا لا يملك المرء الذي افتخر بالانتساب إلى هذا الشعب العظيم إلا أن يجد نفسه غريباً عن مثل هذا الاتجاه المريض حتى لو أصبحت قاعدته عريضة جداً، بل يجب أن يواجه بكل الشجاعة باعتباره وباءً قاتلاً بعيداً كل البعد عن تلك التقاليد الوحدوية المجيدة والعريقة التي تحلّى به شعب فلسطين وشكلت شخصيته المميزة.

إن السير في اتجاه العصبية القطرية ضيقة الأفق يعني فقدان الصواب، وضياع البوصلة، والتخبط خبطاً عشواء، وقد يؤدي بعد حين، بأصحابه إلى الدخول في المشروع الصهيوني ضد الأمة. لأن كل ابتعاد عن الأمة، ومهما كانت الأسباب، ومهما كانت الجراح، ومهما كان حال الأمة ضعفاً وتمزقاً وانهياراً لن يقود إلى خير أو فلاح، وإنما إلى ضياع وانحراف، قد يؤدي إلى ما هو أشد هولاً ونكراً.

فالذي صان الشعب الفلسطيني وكوّن سمعته العطرة في بلاد العرب والمسلمين، بل في كل الدنيا، كان رد فعله الصحيح ما كان يلقاه من بطش العدو الصهيوني، أو من اضطهاد بعض الأشقاء له، أو تفريط في نصرة قضيته. لقد كان رد فعله دائماً المزيد من الانخراط في صفوف الأمة، والمزيد من إعلاء رايات الهوية الإسلامية، والوحدة والعربية، والتحرير والنهوض والاستقلال والتضامن.

والمزيد من الحث على محاربة الصهيونية والإمبريالية، ولهذا رأت شعوب الأمة العربية والإسلامية في الشعب الفلسطيني قدوة ومثلاً ومحضنة الحب والتكريم، وتمنى الكثيرون من خيرة أبنائها أن ينضموا إلى صفوفه، ويجاهدوا إلى جانبه ويقدموا له كل ألوان الدعم.

وإذا كان بمقدور الاتجاهات التي تريد للشعب الفلسطيني أن ينكفئ عن إسلامه وعروبته وروحه الوحدوية والتحررية والجهادية أن تقول الكثير عما كابده من حالات اضطهاد وما تعرض له من ضغوط ومجازر، أو عما أصاب قضيته من تواطؤ أو تقصير، أو تفريط، إلا أن على الشعب الفلسطيني ألا يعالج الانحراف بانحراف، والمرض بالوباء، وألا يسقط في آفة الأنانية القطرية التي استنكرها عند غيره، كما أن عليه ألا ينسى من جهة أخرى، ما قدمه الآخرون له، ولقضيته من تضامن وخدمات وتضحيات ولا ينسى أن بلداناً عربية أخرى دفعت أثماناً غالية مثل الأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق في مواجهة الصهيونية.

فالصورة من زاوية الشعوب العربية والإسلامية كل الشعوب لها، أما الصورة حتى من زاوية العلاقة بالأنظمة العربية في أشد تعقيداً من أن تبسط في هذا الحدث أو ذاك، أو هذا الموقف أو ذاك، إنها أشد تعقيداً من أن ترى من زاوية واحدة وليس من كل زواياها ومختلف أطوارها. ومن ثم لم تكن سلبية دائماً كما يحاول البعض تصويرها.

صحيح إن ثمة عوامل كثيرة أخذت تغذي مرض العصبية القطرية الفلسطينية ليعطب الجسد الفلسطيني فيوجهه ضد الوحدة، أو التضامن والأشقاء العرب، إلا أن على العقل الفلسطيني والضمير الفلسطيني، أن يقفا بكل حزم ضد هذه العصبية المريضة والاستمساك بكل تلك التقاليد الرافضة التي جبلت في جماهير هذا الشعب وأصبحت جزءاً من مكونات شخصيته.

◄ (م. ت. ف) وسلم الأولويات

ستثبت الأيام القادمة أن منظمة التحرير الفلسطينية أخطأت مرتين أساسيتين في إرادة الصراع: الأولى حين دخلت مشروع التسوية لا سيما تحت شعار إقامة كيان فلسطيني - سلطة حكم ذاتي - دولة. لأن إقحام هذا الموضع قبل الانسحاب الإسرائيلي، وتفكيك المستوطنات، وإنقاذ القدس، جعلته موضوع المساومة، إن لم يكن على ثوابت وأساسيات تمس القضية الفلسطينية برمتها، ففي الأقل على حساب إنجاز دحر الاحتلال، خصوصاً من القدس، وتصفية المستوطنات، ولا سيما من القدس كذلك.

أما الخطأ الثاني فالدخول في اتفاق أوسلو الذي مثل هو، وما استتبع من اتفاقات في القاهرة، صلحاً منفرداً أو القبول بالتعاطي الانفرادي بديلاً من وحدة الموقف التفاوضي العربي وقد جاء هذا ناسفاً لخط ثابت طالما تبنته (م. ت. ف) وهو رفض الطريق الانفرادي والدعوة إلى وحدة الموقف. ولشد ما سمع الرئيس المصري السابق أنور السادات كلاماً جارحاً بسبب نهجه الانفرادي أو التفردي - ودعك من المحتوى!

هذان الخطئان تركا بصماتهما على اتفاق أوسلو، ومن ثم اتفاق القاهرة الأول والثاني (الآتي)، واتفاق باريس الاقتصادي (الآتي كما يبدو كذلك)، وسيظهر هذا، بصورة أوضح، إذا ما أقيم الحكم الذاتي وفقاً لشروط الاتفاقات المذكورة.

فهو حكم يستمد أمنه من حماية الجيش الإسرائيلي، ولا يبالغ المرء إن رآه أشبه ما يكون بمعسكر اعتقال محاط بالأسلاك الشائكة، وبروح المراقبة وحواجز التفتيش تقام كلما اقتضت الضرورة، أما المعتقلون فمسؤولون عن أمنهم الداخلي، ومعاشهم، وما يحتاجونه من خدمات.
وهو حكم يرتبط اقتصاده باقتصاد العدو إلى حد بعيد، إن لم يكن المسار لا سمح الله، اندماجاً كاملاً وسيكون اندماج تبعية لا شراكة!

وهو حكم لا يستطيع أن يتمتع بحق سياسي أو قانوني أو اقتصادي أو امني، أو ثقافي إلا من خلال التفاوض وقادة الاحتلال الإسرائيلي وموافقتهم. وهذا ما كشفته مفاوضات طابا والقاهرة وباريس - وما أشير إليه، صراحة، في اتفاق أوسلو. أي هو حكم يفتقر إلى أدنى معاني السيادة التي تمتع بها أي حكم ذاتي معروف حتى لو كان هزيلاً وشكلياً.

وخلاصة، فإن أهل الحكم الذاتي الفلسطيني سيترحمون في غد على ما كانوا يبكون منه اليوم وأمس، ولا منقذ إلا بالعودة إلى الثوابت والأساسيات لا من حيث الحقوق والمبادئ، فحسب، وإنما أيضاً، من حيث إدارة الصراع وتحديد الأولويات.

◄ الموقف من السلطة والشرطة

يدخل الوضع الفلسطيني، برمته مرحلة جديدة تماماً بعد دخول الشرطة الفلسطينية وقيام سلطة الحكم الذاتي على أريحا وقطاع غزة، فقد كانت الخلافيات في الساحة الفلسطينية تقوم في المراحل السابقة، على الصراع حول مواقف ومشاريع واتفاقات، بينما فلسطين كلها تحت الاحتلال، والشعب الفلسطيني بكل فئاته السياسية، يواجه ظروفاً واحدة.

أما في المرحلة الجديدة آنفة الذكر فسيقوم الانقسام الفلسطيني على أسس مختلفة، فستكون ثمة سلطة وشرطة في مواقع محددة من أرض فلسطين، وهي مرتبطة باتفاقات والتزامات تجاه الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، بينما تكون هنالك معارضة داخل تلك المواقع، وتكون هنالك مناطق تغطي أغلب فلسطين، بل أغلب الأرض المحتلة بعد 1967 تحت الاحتلال، وثمة المستوطنات والأهم ثمة قضية القدس، أي القدس تحت الاحتلال بل تحت الضم لدولة العدو.

تبدأ المرحلة الجديدة والمعارضة متفاقمة ضد اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات في باريس والقاهرة فمن جهة ستكون أولى مهمات السلطة والشرطة الإيفاء بتعهد المحافظة على أمن المستوطنات والمستوطنين وقوات الاحتلال أما المهام الأخرى مثل إدارة شؤون السلطة وتلبية حاجات الناس الاقتصادية والصحية والتعليمية فستكون تابعة للمهمة الأولى.

أما من الجهة الأخرى فالمعارضة مستمرة في رفض اتفاق أوسلو وعدم إعطاء الشرعية لنتائجه، لكنها لا تستطيع، وليس من المنطقي حتى لو استطاعت، أن تمنع دخول الشرطة، أو قيام السلطة، وذلك على الرغم من معارضتها الحازمة للأسس التي دخلت بموجبها الشرطة وقامت السلطة، لأن المنع هنا يعني الاقتتال الداخلي والفتنة من ناحية، ويحمل من ناحية أخرى، تعقيداً إزاء عملية انسحاب قوات العدو ولو كان جزئياً، ومشروطاً، ومكرساً للاحتلال عموماً.

ومن هنا فإن إشكالية الموقف من الشرطة والسلطة لا تذهب إلى حد المنع بالقوة حتى لو توفرت، وإنما بضرورة استمرار المعارضة السياسية وضرورة ضمانة استمراريتها في ظل الوضع الجديد.

على أن الإشكالية الأساسية، وهي الورقة الأقوى بيد المعارضة، فتتمثل بضرورة استمرار الانتفاضة والمقاومة ضد قوات الاحتلال في المناطق خارج حدود السلطة والشرطة، فالأهداف الأساسية ولو بحدودها الدنيا، لم يمسها الوضع الجديد من قريب أو بعيد فالاحتلال ما زال مستمراً والمستوطنات ما زالت قائمة وقرار ضم القدس إلى دولة العدو أصبح بالنسبة إليه لا رجعة عنه، وهذا يعني أن مسوّغات استمرار الانتفاضة والمقاومة ما زالت قائمة وعلى أشدها، ولا يحق للسلطة والشرطة أن تنصبا من أنفسهما حماة للاحتلال أو المستوطنات، أو لضياع القدس.

ولهذا لا تملك السلطة التنفيذية إلا أن تحتج بالمفاوضات القادمة وبإعطائها فرصة لانجاز المهمة من خلال المفاوضات.

على أن هذه الحجة واهية لا تستطيع أن تثبت بدليل واحد مصداقيتها، وقد أثبتت المفاوضات بعد اتفاق أوسلو، والتي أسفرت عن اتفاق باريس الاقتصادي، أو عن اتفاقي القاهرة، أنها تراجعت إلى الخلف حتى عن اتفاق أوسلو الذي يشكل بحد ذاته اللعنة والكارثة، فلم تستطع حتى أن تؤمن معبراً واحداً بلا إشراف إسرائيلي. ولم تستطع أن تزيد مساحة أريحا بضعة كيلومترات أخرى، ولم تستطع أن تخرج المستوطنين من الخليل حتى بعد المجزرة، ولم تستطع أن تمتلك حق إصدار قانون واحد يتعلق ولو بالتعرفة الجمركية.

بكلمات أخرى أثبتت المفاوضات من أوسلو وما بعدها أنها تسير باتجاه تكريس الاحتلال والمستوطنات وضم القدس، وقد زادت على ذلك باتباع الحكم الذاتي أمنياً واقتصادياً بالأمن الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي، فالتعلل بالمفاوضات القادمة ركضٌ وراء سراب، بل مضيٌ باتجاه تأبيد الاحتلال وتهويد القدس.

من هنا يجب أن تُرفض هذه الحجة، بل يجب على السلطة والشرطة ألا تقبلا أن تشمل مهمتهما أكثر من المناطق التي يقومان عليها، إنها الحكمة وبعد النظر هنا أيضاً، إن بقي للحكمة وبعد النظر مكان.

لقد أحسنت حركة "حماس" ومعها أغلبية المعارضة الفلسطينية برفع شعار عدم التعرض للشرطة، وعدم اللجوء إلى العنف في مواجهة السلطة، ومن ثم حصر معارضة اتفاق أوسلو وتداعياته بالأساليب السياسية، لكن مع مواصلة الانتفاضة والمقاومة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، ومن أجل استنقاذ القدس، وإذا دل هذا على أمر فإنما يدل على نضوج وحكمة وبعد نظر.

إن هذا الإجماع من جانب المعارضة بقيادة حركة "حماس" يساعد على طرح خطة سليمة في مواجهة مرحلة ما بعد دخول الشرطة وقيام السلطة، لأنه يغلق باب الفتنة من جانب المعارضة والمعارضين، ويسقط الحجة، مبدئياً، بيد الذين يريدون أن يخففوا عورة الاتفاق، من خلال أعمال السيف والسوط والسجون والتشريد في معالجة المعارضة.

ومن هنا فإن أول خطوة إنقاذية للوضع الفلسطيني ككل، وهي أول خطوة لإحباط مخططات تمزيق الجسم الفلسطيني بالفتنة والاقتتال كذلك، هي هذا الإجماع من جانب المعارضة في مواجهة الوضع الجديد، وفي هذا كسب، إذا ما كرّس بحزم لنصف المعركة، سلفاً في مصلحة المعارضة، لأن من المهم جداً ألا تتحمل المعارضة أية مسؤولية في حالة غرق البلاد في القمع والاستبداد والفتنة أي يجب أن تمثل في الصراع الداخلي جانب المظلومية والحكمة في الابتعاد عن العنف الداخلي إلى جانب الحق والعدل والاستمساك بالثوابت والمبادئ.

ما ينبغي للمعارضة أن تخشى القمع حين تستمسك بالانتفاضة والمقاومة وتحرير القدس، فطريق القمع يضعف صاحبه ويهزّ سياساته وقد يمزق صفه، ويدخل المحايدين في الصراع وإياه فهذا "السلم" يجب أولاً وقبل كل شيء أن يشنق نفسه بنفسه حين يغرق بالقمع والفتنة والعنف وهو يغرق بهدر الحقوق والاتفاقات المجحفة الظالمة.

ولهذا فإن التهيئة الروحية على الصبر في وجه العنف، والقمع الداخليين، وعدم الرضوخ لهما سيقويان من قضية المعارضة لكن شريطة أن يُحرص كل الحرص على عدم تغطية القمع والعنف من خلال سياسات مغامرة أو متهورة، أو ردود أفعال غير مدروسة أو محسوبة.. وإن سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم في مواجهة الاستفزازات والقمع خلال المرحلة المكية الأولى لتشكل أسوة حسنة في هذا المقام.

يمكن أن يعتبر ما تقدم الرد السلبي، إلى جانب نزع الذرائع من يد القمع والعنف، كما يمكن اعتباره تهيئة للروح والجسد من أجل النجاح في امتحان الإيمان في التمسك بالمبادئ والثوابت والخط السياسي الصحيح والدفاع عن قضية القدس وفلسطين ومصالح الأمة العليا، أما من الجهة الأخرى فالرد الإيجابي على اتفاق أوسلو وتداعياته يكون بإبقاء البوصلة متجهة لإنجاز تحرير القدس وإنقاذها وتفكيك المستوطنات كافة، ومقاومة الاحتلال ودحره دون قيد أو شرط، وإذا اعتبر هذا حداً أدنى، فلكي تبقى البوصلة فعلاً باتجاه تحرير كل فلسطين.

وبهذا لا تكون بوصلة المعارضة متجهة إلى الداخل الفلسطيني لمقاومة السلطة والشرطة وذلك على الرغم من ضرورة بقاء الاعتراض الحازم والمبدئي سياسياً على اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة به والمنبثقة عنه، وإنما تكون البوصلة متجهة دائماً، ضد قوات الاحتلال والمستوطنين ومن أجل تحرير القدس، أي على المعارضة أن تنظر إلى الأمام، وإلى ما يجب إنجازه، وليس إلى الخلف، وبهذا تحسن ترتيب الأولويات فتستمر عل حمل سمة المحرر والمنقذ إلى جانب سمة المظلومين إذا ما اعتدي عليها وأريد قمعها.

وبالمناسبة ما ينبغي لـ "حماس"، بصورة خاصة، وللمعارضة عموماً أن تجر إلى المعركة الداخلية سواء أكان على مستوى الصراع السياسي أم كان على مستوى المنافسة فيبقى التحريض السياسي ضد الاتفاق منصباً على ما بقي بيد العدو والمنافسة على انتزاعه منه وليس على ما هو أقل من فتات بيد الحكم الذاتي، وهنا بالضبط مقتل اتفاقات أوسلو وباريس والقاهرة لما تحمله من تكريس للاحتلال والمستوطنات وضم القدس لدولة العدو ولما تحمله من اتجاهات إلحاق للكيان الفلسطيني بالمشروع الصهيوني ضد البلدان العربية والانتماء العربي والإسلامي.

بكلمة يجب أن تبقى المعركة الداخلية مرتبطة بالمعركة الأساسية التي تركز على قضية القدس وتفكيك المستوطنات ودحر الاحتلال وليس على الكيانية الفلسطينية. بل يجب أن يرتبط الصراع الداخلي ضد الهيمنة الأمنية والسياسية الإسرائيلية على مناطق الحكم الذاتي إلى جانب التعبئة المستمرة باعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة العربية والإسلامية لا قولاً فحسب، وإنما أيضاً من جهة الولاء والانتماء والمصير المشترك، وإلى جانب إبقاء الصهيونية في فلسطين هي العدو رقم واحد، ومقاومة كل أشكال التطبيع الثقافي والفني والاجتماعي والرياضي واتجاهات الصهينة.

◄ اتفاق القاهرة في التطبيق

تشكل بضعة الأسابيع المنصرمة، وهي الأسابيع التي تلت توقيع اتفاق القاهرة، نموذجاً حياً لما سيكون عليه الوضع بالنسبة إلى الحكم الذاتي، وفي ظله. فالترجمة الواقعية للاتفاق، أو ما سينجم عنه على أرض الواقع، يمثلان الحكم الفيصل لا بالنسبة إل بتقويم الاتفاق، فلهذا تقويم مرتكزات أخرى، وإنما بالنسبة إلى ما روّجه المؤيدون للاتفاق من تقديرات.

يتطلب الحكم على الاتفاق، أو تقويمه، عوداً إلى الحقوق الأساسية، والثوابت، والشرع، والتاريخ، ثم يتطلب تقديراً صحيحاً لموازين القوى وللظروف العربية والدولية، كما يحتاج إلى عدم النسيان، ولو للحظة واحدة، مع من نتعامل، أي عدم نسيان طبيعة عدونا وتكوينه العقدي والأيديولوجي، وتراثه العنصري العدواني، وأخيراً وليس آخراً، مخططاته وأطماعه، في ظل موازين قوى دولية مواتية له، وإلى جانبها معادلة عربية متآكلة تتخبط ضعفاً ووهناً.

على أن الحكم على الاتفاق من جهة نتائجه الواقعية في التطبيق العملي يمثل الضربة القاضية لآخر معاقل الذين قبلوا به، وساروا على منواله، وربطوا مستقبلهم وإستراتيجيتهم بما يمكن أن يحققوه من "مكاسب" على أرض الواقع، أو يرفعوه من أضرار ومخاطر.

فهؤلاء أسقطوا كل نقاش حول الاتفاق على أرض الحقوق والثوابت، أو موازين القوى، أو الظروف، أو طبيعة العدو، بحجة تقول أن الاتفاقات في النهاية حبر على ورق وهي قابلة للتمزيق. ولم يفتهم أن يستشهدوا بالاتفاقات أو المعاهدات التي انتهت، على الرغم مما حملته من تنازلات، في مصلحة أصحاب الحق أو الذين كانوا مستضعفين. ثم ارتكزوا على الحجة القائلة نحن نريد موطئ قدم، وبعد ذلك سنبدأ بالتوسع، والتقدم خطوة فخطوة.

هنا كان لا بد من تذكيرهم بعدد من الاتفاقات والمعاهدات التي كانت خطوة لتمكين المعتدين أكثر إلى حد إبادة الطرف الآخر، أو انتهاء قضيته تماماً. ولعل الاتفاق الذي وقّعه أبو عبدالله الصغير عام 1491 مع كل من ايصابيل ملكة قشتاله، وفرناندو ملك أرغون يقدم مثلاً بليغاً على نمط من المعاهدات والاتفاقات التي تشكل خطوة نحو النهاية لا البداية. أما ما هو أبلغ فكان نص الاتفاق الذي حمل كل شروط أبي عبدالله الصغير تقريباً، بينما كان المراد من الملكيين هو إنهاء المقاومة وتسلم القياد في غرناطة.

وكانا يعلمان أن إنهاء المقاومة والحرب هو الأمر الأساسي حتى ينفذان مخططاتهما بعد ذلك خطوة فخطوة. وبالطبع فإن النهاية، أو النتيجة، كانت مريعة. علماً أن أملاً كان يلوح بالأفق، في تلك الظروف، تمثل الفتوحات العثمانية، أو التقدم العثماني الحثيث.

بكلمة أخرى، يجب ألا يخطأ في القياس حين يقارب بين اتفاقيتي أوسلو والقاهرة وتلك الاتفاقات والمعاهدات التي انتهت بانتصار أهل الحق أو من كانوا مستضعفين. فهذه المقاربة ليس لها من مكان، لا من ناحية المحتوى ولا من ناحية موازين القوى والظروف المحيطة، أو المتوقعة في المدى القريب، أو المتوسط.

وتأتي تجربة الأسابيع الماضية لترسم لنا ملامح أولى لمستقبل وضع الحكم الذاتي، وما يمكن أن تتجه إليه التطورات. فبعد أن أصر المفاوض الإسرائيلي أن يضمن اتفاقي أوسلو والقاهرة من الشروط الإسرائيلية ما وسعه الخيال في حينه، وجدناه في التطبيق العملي يعود ليفرض على الأرض شروطاً جديدة، ويمكّن لسيطرته أكثر مما تضمن الاتفاقات.

لقد أصبح من الواضح أن المطلوب الأول من الحكم الذاتي أن يؤمن أعلى درجات الأمن القوات الاحتلال الصهيوني وللمستوطنين. وإذا لم يفعل فليس له أن يتأمل امتداداً، ولو بشروط أسوأ، إلى مناطق أخرى. وهذا يعني أن ينتهي الكيان الفلسطيني من وجهة النظر الإسرائيلية إلى ما يشبه الجيب الأمني، أو مخفر الإنذار والحماية الأمامي للجيش الإسرائيلي. فالوضع كله سينقلب رأساً على عقب إن أهمل أو قصّر في ذلك، ولو جزئياً، لو بالرغم منه. وهو أمر لم يسبق له من

مثيل. فإن أنجزه فَقَد أدنى درجات السيادة والاستقلال والكرامة. وأصبح مداناً حتى بنظرته إلى نفسه.

وجاءت إشكالية توزع مناطق الحكم الذاتي ومواقع الجيش والمستوطنات لتؤكد تقسيم حتى المنطقة الصغيرة التي أعطيت للحكم الذاتي إلى عدة كانتونات، وليس كانتوناً واحداً تنفصل بعضها عن البعض الآخر، ولا من تواصل فيما بينها إلا من خلال الإشراف المباشر، وغير المباشر، للجيش الإسرائيلي. فالذي حدث على أرض الواقع فاق كل التصورات من حيث مدى سيطرة قيادة الجيش الإسرائيلي على الوضع، وأظهر أن الحركة المستقبلية للوضع متجهة إلى المزيد من التمكن الإسرائيلي وليس العكس. وهذا يعني أن أصحاب الحكم الذاتي سيجدون أنفسهم في ورطة حقيقية، فإن تمردوا وهذا ما يجب أن يفعلوه خرجوا عن سكة اتفاقي أوسلو والقاهرة حتى ولو احتجوا أن الإسرائيليين هم الذين ينقضونهما. أما إذا خضعوا فسوف يصبح حالهم حال المقامر الذي راح يخسر ولم يعد قادراً على الانسحاب ووقف المقامرة وصولاً إلى حافة الهاوية أو الانتحار فعلاً أو بكلمات أخرى.. يريدهم العدو إما كالخاتم في أصبعه، وإما يتركهم يداورون في مكانهم في حالة من التخبط والتأزم تحت الحصار والتهديد إلى أن يصبحوا من "أهل الدجن" (وهو الاسم الذي أطلق على مسلمي الأندلس الذين قبلوا بالتنصر وخضعوا لكل الشروط، ومع ذلك لم يتقبل ذلك منهم فهجّر أغلبهم فيما بعد).

على أن مصير الوضع الداخلي سيكون مضطرباً غير قابل للاستقرار أمام كل الخيارات التي أمام أهل الحكم الذاتي، فإن خضعوا لن يخضع الناس أبداً، ولن يخضع أكثرهم هم أنفسهم كذلك. وإن تمردوا، أو تعذر عليهم مواصلة هذا الطريق، تأزم الوضع الداخلي وعاد إليه الاضطراب، ولهذا إن ما يُرسى الآن على الأرض، وفقاً لاتفاق القاهرة سيشهد الكثير من التغيرات والمفاجآت والتقلبات ولن تكون الأرض من تحته إلا رمالاً متحركة.

وتأتي الطريقة التي عولجت بها مشكلة المعتقلين والمساجين، ثم مشكلة المفرج عنهم، لتكشف عن تماد للعدو الإسرائيلي على الحكم الذاتي لا حدود له، فهو الذي يقّرر، وبصورة مطلقة، كيف يكون إطلاق السجناء، ويضع الشروط كما لو لم يكن ثمة طرف آخر مقابل في المعادلة. ويتكشف هذا الموقف أكثر عندما فرض أن ينفى أغلب المفرج عنهم في مناطق الحكم الذاتي، ولا يعودون إلى بيوتهم إلا بعد انتهاء فترة "العقوبة". وفرض في المقابل، عدم المساس بالمتعاملين وإياه حتى في نطاق إخضاعهم للتحقيق، دون الوصول إلى إنزال عقوبات.

أما إشكالية فرض توقيع تعهد على أعضاء "حماس" وأعضاء المنظمات المعارضة الأخرى، شرطاً للإفراج عنهم ليوجه ضربة تمس كرامة الطرف المقابل حين يقبل أن يعامل الناس تحت سلطته على هذه الصورة. فالقرار الإسرائيلي لا يمس المعتقلين والمساجين وحدهم وأن يمس ذويهم من الأهالي الذين يفترض أنهم تحت سلطة الحكم الذاتي. ولهذا ينبغي للمعتقلين والمساجين الذين يطلب منهم التعهد أن يرفضوه رفضاً مبدئياً حازماً. لكي يتحول صمودهم في وجه إلى قضية سياسية من الدرجة الأولى توجه ضد حكومة رابين أولاً، ثم ثانياً ضد كل من لا يقف إلى جانب قضيتهم العادلة. فمطلب توقيع التعهد يخالف أبسط المبادئ المتعلقة بحقوق

الإنسان، ولا يمكن الدفاع عنه بأي حال من الأحوال. فكل تجارب الحالات المشابهة عادت على أصحابها بالخسران حين يصمد المساجين والمعتقلون وتتحول قضيتهم إلى قضية شعبية عامة بل إلى قضية عالمية.

وإن الأمر كذلك بالنسبة إلى المفرج عنهم إذ من الخطأ الفادح القبول بهذا النمط من الإفراج لما يحمله من معنى ومغزى، ولما يشكله من عنوان صارخ للسيطرة الإسرائيلي على الوضع. وهذا يقتضي أن يفرض المفرج عنهم عودتهم إلى ذويهم أو أن يعودوا إلى السجن، أو الخروج إلى التحدي والمقاومة. فإذا كان رابين يريد من مثل هذه الإجراءات أن يدجّن الفلسطينيين فعلى شباب هذا الجيل، وهذه المرحلة بالذات، أن يرفضوا التدجين كما رفضه من قبل آباؤهم وجدودهم ويحافظوا على ذلك الميراث المجيد في الصبر والصمود والتحدي وقوفاً إلى جانب الحق، وتجسيداً لأنبل القيم، وأرقى الشمائل.

هاتان المعركتان رابحتان إن خضناهما: معركة رفض التعهد، ومعركة رفض المنفى في مناطق الحكم الذاتي.

تبقى قضية أخيرة تكشفت عنها تجربة الأسابيع الماضية منذ التوقيع على اتفاق القاهرة. وهي أن "الدول المانحة" للمساعدات من أجل أن يقوم الحكم الذاتي ببعض مهامه، راحت تستخدم هذه المساعدات لفرض المزيد من الإخضاع للحكم الذاتي. فالحكم الذاتي ولد تحت رحمة ما ستدفعه له الدول المانحة، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية. أي ولد فاقداً لأبسط شروط الاستقلالية. فالمانحون يدفعون شهرياً حتى تبقى الرواتب تحت ضغطهم شهرياً. فما نحن بصدده إنما يمثل حالة تبعية خطيرة بولادة، وهي تبعية للخارج ستزداد مع الأيام.

وبهذا يكون الحكم الذاتي مسلوب الإرادة بالضرورة، وهو بين المطرقة والسندان أي المطرقة الإسرائيلية وسندا الدول المانحة - وأغلبها متواطئ مع العدو. الأمر الذي يسقط كل الأوهام التي روجها البعض عن "موطئ القدم" أو "السلطة المستقبلية"، أو المستقبل.

وإن المرء لا يبالغ إذا قال أن وضع (م. ت. ف) في كنف الحكم الذاتي يعاني الآن من نقاط ضعف ما يزيد عشرات المرات عما كانت عليه قبيل توقيع اتفاقيتي أوسلو والقاهرة، أو قبيل مدريد، أو عما كانت عليه في أي يوم من الأيام العجاف.

إنها بضعة أسابيع جاءت بوقائعها أبلغ من كل ما قيل ضد اتفاقيتي أوسلو والقاهرة. وهي وقائع تشير إلى مستقبل مريع لا بالنسبة إلى القدس والقضية الفلسطينية فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة إلى مستقبل أهل الضفة والقطاع، وربما بالنسبة إلى الأهل في مناطق 48، فتفريغ الأرض، حتى تفريغ الأرض، بألوان التهجير، قد يصبح مع الخط البياني الذي تشير إليه هذه الوقائع أشد خطراً، وأقوى احتمالاً من ذي قبل. ولا يوقفه غير تغييرات اعتراضية فلسطينياً وعربياً وإسلامياً.